مختصر

شفاء العليل

في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل

للإمام ابن قيّم الجوزيّة
ت ٧٥١ هـ

اختصار
الشيخ خالد عبد الرحمن العك

دار المعرفة
بيروت . لبنان

الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

DAR EL-MAREFAH
Publishing & Distributing



دار المعرفة
للطباعة والنشر والتوزيع

مستديرة المطار، شارع البرجاوي، ص ب ٧٨٧٦، تلفون : ٨٣٤٣٠١-٨٣٤٣٣٢، فاكس : ٦٠٣٣٨٤، برقيا : معرفكار بيروت-لبنان
Airport Square, Bourjawi Street, P.O.Box 7876, Tel. 834332-834301, Fax: 603384 Beirut-Lebanon

مختصر

شفاء العليل



التوحيد والقدر

الإيمان بالقدر نظام التوحيد؛ والقول بالجبر منافٍ للتوحيد، ومع منافاته للتوحيد فهو منافٍ للشرائع ودعوة الرسلِ، والثّوابِ والعقابِ؛ فلو صحَّ الجبر لبطلتِ الشرائع، وبطلَ الأمرُ والنهيُ، ويلزمُ من بطلان ذلك بطلانُ الثّوابِ والعقاب.

فالتّوحيدُ معنىً ينتظمُ من إثباتِ الإلٰهيّةِ وإثباتِ العبوديّةِ؛ إنّ أصلَ التّوحيدِ وإثباتَهُ هو شهادةُ «أنْ لاَ إلٰه إلاّ الله، وأنَّ محمداً رسولُ الله» والجَبْر يُنَافي الكلمتين، فإنّ الإله هو المُستحقُّ لصفاتِ الكمالِ، المنعُوتِ بنُعُوتِ الجَلال، وهو الذي تَأْلَهُهُ القلُوبُ، وتصمدُ إليهِ بالحُبِّ والإنَابةِ، وبذلِ الجُهدِ في طاعتِهِ ومرضاتِهِ، وإيثارِ محابّهِ ومُرَادِهِ الدِّينيّ على محبّةِ العبدِ ومُرادِهِ، فهذا أصلُ دعوةِ الرُّسلِ، وإليهِ دَعُوا الأُمَمَ، وهو التّوحيدُ الّذي لا يقبلُ الله مِنْ أحدٍ دِيْناً سِوَاه.



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعين به، ونستغفرُهُ ونتوبُ إليهِ، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسِنَا ومن سيّئاتِ أعمالِنَا، من يهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ لهُ، ومن يُضْلِلْ فلا هَادِيَ له، وأشهدُ أنْ لا إلٰهَ إلاّ اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، وأشهدُ أنّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ ﷺ.

﴿يا أيُّها الَّذينَ آمنُوا اتّقوا الله حقَّ تُقاتهِ ولا تمُوتُنَّ إلا وأنتم مسلمون﴾. [سورة ال عمران: الاية ١٠٢].

﴿يا أيُّها النّاسُ اتَّقُوا ربَّكُمُ الّذي خلقَكُمْ مِنْ نفسٍ واحدةٍ وخلق منها زوجَها وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءاً واتَّقُوا اللهَ الذي تساءَلُون بهِ والأرحامَ إنَّ اللهَ كانَ عليكُمْ رقيباً﴾. [سورة النساء: الاية ١].

﴿يا أيُّها الَّذين آمنُوا اتَّقُوا اللهَ وقُولُوا قولاً سَدِيْداً يُصْلحْ لكُمْ أعمالَكُمْ ويغفِرْ لكُمْ ذُنُوبَـكم ومَنْ يُطِعِ اللهَ ورسولَهُ فقدْ فازَ فوزاً عظيماً﴾. [سورة الأحزاب: الآية ٧٠]

أمّـا بعـد: فـإنَّ أصـدقَ الحـديـثِ كتـابُ الله تعـالـى. وخيـرَ الهـدي هـديُ محمّدٍ ﷺ، وشرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وكلَّ مُحْدَثَةٍ بدْعَةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضَلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النّارِ.

إنّ الإيمانَ بقضَاءِ الله تعالى وقدَرِهِ من أصولِ عقيدةِ التّوحيد، فالله تبارك وتعالى لهُ وحدَهُ الأمرُ مِنْ قبلُ ومِن بعدُ، ولهُ الخَلْقُ والإيجادُ في الأُوْلَى وفي

الآخرة، لا شريكَ لهُ، فهو سبحانه الذي يُقدِّرُ الأقدارَ، ويُنْفِذُ القَضَاءَ، لا رادَّ لقضَائهِ، ولا مُعَانِدَ لقدرهِ، وقضاؤهُ سبحانه مِنْ عَدْلِه، وقدرُهُ مِنْ علمِهِ، ومن هذا نُدْرِكُ عظيمَ شأنِ الإيمانِ بالقدرِ حينَ جعله رسولُ الله ﷺ الرّكنَ السادسَ من أركان الإيمان، في حديث جبريلَ عليه السلام [كما في الصّحيحين]، «.. وأنْ تؤمنَ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرّهِ»، وقد عقدَ الشّيخان «البخاري ومسلم» في صحيحيهما باباً خاصّاً في «الإيمان بالقدر»، وعلى ذلك سارَ أهلُ الحديث في السّنن والمصنّفاتِ والمستدركاتِ وغيرِها، يُوردون فيها الأحاديثَ النّبويّةَ في مسألتي «القضاء» و«القدر»، وهي بمجموعها تُفصِّلُ مُجْمَلَ الآياتِ القرآنيّة التي وردَ فيها «القضاءُ» و «القدرُ».

فكانت السّنّةُ النّبويةُ الثابتةُ عن رسولِ الله ﷺ ـ في ذلك ـ الأصلَ التّالي بعدَ القرآن الكريم في العقيدة والإيمان؛ لأنّ السّنّة النّبويّة اسمٌ لجميع ما اشتملتْ عليه نبوّتُهُ ورسالتُهُ ـ بعد القرآن ـ من الأقوالِ والأفعالِ، والاعتقادِ والإيمانِ، والسّلوكِ والأخلاقِ، والإقرار عندَ سماعِ قولِ الغيرِ أو فعلِهِ، فهذه هي السّنّة بمفهومها الصّحيح الشّامل، وهي مقترنةٌ دائماً بالقرآن، فمنذُ فجر الإسلام كان الاحتجاجُ بحديث رسول الله ﷺ بجانبِ الاحتجاجِ بالقرآنِ في العقيدةِ والأحكامِ، بلا فصلٍ بين حُجِّيتِهِما، ولا تمييزٍ بين وجُوبِ التّصديقِ والإيمانِ بهما، وما وجبَ على الصّحابةِ من التّصديقِ والإيمانِ بجميع ما جاءَ به رسولُ الله ﷺ من القرآنِ والسّنّةِ، وجبَ على التابعين مثلُ ذلك على حدّ سواء، وهكذا على مَنْ بعدَهم إلى زمننا هذا، وذلك لعدم جواز اعتبار ما هو واجبُ التّصديقِ في حياةِ رسولِ الله ﷺ ومقطوعُ الثّبوتِ فيه، أن يكونَ بعد حياته ﷺ مظنوناً فيه غيرَ مقطوعِ الثبوتِ، بزعمِ أنّ خبرَ آحادِ الصّحابة لا يُفيدُ القطعَ، وإنّما يُفيدُ الظّنَّ؛ وقد ثبَتَ بطلانُ هذا الزعم، بثبوتِ ما كان يفعله ﷺ من إرسالِهِ لآحادِ أصحابهِ إلى أهلِ بلدٍ ليقرئهم القرآن الكريم!! فلو لم يكنْ ذلك حجةً ثابتةً يتحقّقُ بها اليقينُ لَمَا فعلَهُ ﷺ؛ فإذا ثبتَ اليقينُ بتبليغِ القرآن لأهل الآفاق بخبرِ آحادِ الصّحابةِ ثبتَ اليقينُ بتبليغهم لسنّتهِ ﷺ بلا تفريقٍ، فإذا صحّ الحديثُ عن رسول

الله ﷺ وجبَ التّصديق به والإيمانُ به على الوجه القطعي لا الظّني، وهذا هو مذهبُ السّلفِ الصّالح في القرونِ الثلاثةِ الأولى المشهودِ لهم بالخيرِ من رسولِ الله ﷺ، وقد مضى عليه الأئمّةُ المجتهدون، والحفّاظُ والمحدّثون ولم يشذّ عنهم إلاّ المبتدعون لعلم الكلام وظنُون الأوهام من أصحاب الفِرَقِ المفرّقة المتناكرة المتناقضة، التي ما انفكّ سعيُها عن إبطال بعضها لبعض، كما يعلمُهُ المطّلعُ على حقيقة فِرَق المتكلّمين وواقع أمرهم؛ فإنّهم يلهثون وراءَ تحصيلِ الظُّنُون في جمع الأقاويلِ المتعارضةِ المتضاربة، ويزهدون فيما هو صحيحٌ ثابتٌ عن رسول الله ﷺ في نُقُولِ العُدُولِ الصّادقين الضّابطين الثّقاتِ الذين قضوا أعمارَهم في حفظ حديثِ رسولِ الله ﷺ والرحلةِ في طلبهِ وتحصيلهِ كابراً عن كابرٍ، ثم تدوينهِ وتصنيفهِ، ثم إملائهِ واستنساخهِ، وتعليمهِ وتلقينهِ، بلا كَلَلٍ ولا مَلَلٍ، ولا ضعفٍ ولا كسلٍ، بما لم يُعْهَدْ له نظيرٌ بعدَ كتابِ الله تباركَ وتعالى!!!!....

وبهذا حفظَ الله سبحانَهُ كتابَهُ وبيانَهُ!! وغدتْ سُنّةُ رسولِ الله ﷺ على مدى القُرونِ مَصُونةً من أيْدِي العابثين بما قيّضَ اللهُ تبارك وتعالى لها من آلافِ الجهابذةِ الحُفَّاظ والمحدِّثين والرُّوَاة الضّابطين في كل مِصْرٍ وعَصْرٍ؛ يعلمُ هذا أهلُ الحديث، ومَنِ اطّلعَ على تاريخِ الرُّوَاةِ وأصولِ الرِّوَاية!!.

ونحنُ في هذا الشّأنِ مقِرُّون مُصَدِّقُون ومُؤْمِنُون مُوقِنُون بجميع ما تلقّتْهُ الأُمّةُ بالقَبُولِ ممّا صحَّ عن رسولِ الله ﷺ بنقلِ العُدُولِ من الثّقاتِ الضّابطين المتقنين، من غيرِ ظنٍّ مُريبٍ، ولا نَظَرٍ كَئِيبٍ، ولا تأويلٍ غريبٍ؛ فإنّ الأُمّةَ معصومةٌ من تكذيبِ نبيِّها ﷺ!!..

أسألُ اللهَ تبارك وتعالى أنْ يجعلَ إيماناً طاهراً من كلِّ ظنٍّ وريَبٍ، وأنْ يجعلَ أعمالَـنَا سالمةً من كلِّ رياءٍ وعيبٍ، وأنْ يجعلنا من المقبولين المرحومين يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنُونٌ إلاّ مَنْ أتى اللهَ بقلبٍ سليمٍ. آمين. والحمدُ لله ربِّ العالمين.

خالد عبد الرحمٰن العك

ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى[1]

هو الإمامُ المحقّق الحافظُ الأصوليّ الفقيه النّحويّ صاحبُ الذّهن الوقّاد والقلم السّيّال، والتآليف الكثيرة الماتعة، شمس الدِّين أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزّرعي الدِّمشقي المشهور بـ: ابن قيم الجوزية، نسبة إلى المدرسة التي أنشأها محي الدِّين أبو المحاسن يوسف بن عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي[2] المتوفى سنة ٦٥٦ هـ لأن أباه كان قيّماً عليها.

---

(١) مصادر ترجمته: (ذيل طبقات الحنابلة) ٢/٤٤٧، ٤٥٢ لابن رجب الحنبلي، (البداية والنهاية) ١٤/٢٣٤، ٢٣٥ لابن كثير الدمشقي، (الدرر الكامنة) ٤/٢١، ٢٣ لابن حجر العسقلاني (الوافي بالوفيات) ٢/٢٧٠، ٢٧٢ للصفدي، (شذرات الذهب) ٦/١٦٨، ١٧٠ لابن العماد، (الرد الوافر) صفحة ٦٨، ٦٩ لابن ناصر الدين الدمشقي، (بغية الوعاة) ١/٦٢، ٦٣ للسيوطي، (النجوم الزاهرة) ١٠/٢٤٩ لابن تغري بردي، (البدر الطالع) ٢/١٤٣ ـ ٤٦ للشوكاني، (جلاء العينين في محاكمة الأحمدين) ص ٣٠، ٣٢.

(٢) فرغ من بنائها سنة (٦٥٢ هـ)، وممن درس بها من العلماء: ابن المنجا، والجمال المرداوي، وابن قاضي الجبل، والبرهان بن مفلح وغيرهم، وأم بها ابن القيم، ووصفها الحافظ ابن كثير بأنّها من أحسن المدارس، وقد احترقت سنة (٨٢٠هـ) على ما ذكره ابن قاضي شهبة، ثم أعاد عمارتها شمس الدّين النابلسي، كانت في أول سوق البزورية بدمشق المسمّى قديماً سوق القمح، وقد اختلس جيرانها معظمها، وبقي منها بقية صارت محكمة إلى سنة (١٣٢٧ هـ)، ثم أُقْفِلتْ مدّةً إلى أن افتتحها جمعية الإسعاف الخيري، وجعلتها مدرسة لتعليم الأطفال، وقد احترقت أول الثورة السّورية، ولم تزل كذلك حتى أعمرت حوانيت، وجعل فوقها مسجد صغير تُقامُ فيه بعض الصّلوات إلى يومنا هذا

ولد في بيت علم وفضل في السابع من صفر سنة إحدى وتسعين وستمائة في قرية زرع من قرى حوران تبعد عن مدينة دمشق خمسة وخمسين ميلاً جنوب شرقيها، وقد تحوّل إلى دمشق، وتتلمذ لطائفةٍ من علمائها، فأخذ عن أبيه علم الفرائض، فإنه كان مبرّزاً فيه، وقد وصفه الحافظ ابن حجر في (الدّرر الكامنة) ١/ ٤٧٢ بالتعبد وقلة التكلّف، وأرخ وفاته سنة (٧٢٣ هـ).

وسمع الحديث من الشّهاب النّابلسي، والقاضي تقيّ الدِّين بن سليمان، وأبي بكر بن عبد الدائم، وعيسى المطعم، واسماعيل بن مكتوم، وفاطمة بنت جوهر، وغيرهم.

وأخذ العربية عن أبي الفتح البعلي، فقرأ عليه (الملخّص) لأبي البقاء، ثم قرأ (الجرجانية) ثم ألفية ابن مالك، وأكثر (الكافية الشّافية) وبعض (التّسهيل) وقرأ على الشيخ مجد الدين التونسي قطعةً من المقرب لابن عصفور.

وتلقَّى الأصولَ والفقه على الشيخ صفي الدِّين الهندي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ إسماعيل بن محمد الحراني، فقرأ عليهم (الروضة) لابن قدامة المقدسي، و (الإحكام) للآمدي، و (المحصل) و (المحصول) و (الأربعين) للرازي، و (المحرر) لابن تيمية الجد.

وقد لاَزَمَ شيخَ الإسلامِ ابْنَ تيمية[1] ملازمةً تامّةً منذ عودته من مصر سنة

---

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية: تقيّ الدّين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية: الإمام الحافظ النّاقد المجتهد الدّاعية إلى الكتاب والسّنّة ومنهج سلف الأمّة، وناصر السّنّة وقامع البدعة، الذي زلزل عروش الفلاسفة والمبتدعين، وهزمَ البُغاة، ودحض شبهات أهل الزّيغ والإلحاد من الباطنية والحلولية، حتى صار مضرب المثل في حماية حوزة الّدين والتّوحيد والسّنّة، ما من أحدٍ يقدح فيه إلاّ كان من أهل الضلالة والابتداع، أو من غوغاء المقلّدة والسّفهاء، وما من مادح له أو مُثْنٍ عليه إلاّ وهو من أهل السّنّة الصّادقين؛ لقد كان ـ رحمه الله تعالى وأعلى مقامه في جنّات النّعيم ـ قدوةً للدعاة الصّادقين في كلِّ زمان ومكان. [ت ٧٢٨ هـ] رحمه الله تعالى.
[انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي ج ٤/ ١٤٩٦] وشذرات الذهب لابن =

(٧١٢ هـ) إلى وفاته سنة (٧٢٨ هـ) وهو إذْ ذاك في ريعان شبابه، وذروة قوّتِهِ، واكتمال مدركه، فنهل من فيض علمه الواسع، واستمعَ إلى آرائه النّاضجة السّديدة، وغلب عليه حبه، حتى كان يأخذ بأكثر اجتهاداته، وينتصر لها، ويتوسَّع في التدليل على صحتها، وضعف ما يخالفها، وهو الذي هذَّبَ كتبَهُ، ونشرَ علمه.

وأهمّ ما استفاده منه: دعوته إلى الأخذ بكتاب الله تعالى الكريم، وسنّة رسولِهِ الصّحيحة، والاعتصام بهما، وفهمهما على النّحو الذي فهمه السّلف الصّالح، وطرح ما يخالفهما، وتجديد ما درَسَ من معالم الدِّين الصّحيح، وتنقيته ممّا ابتدعه المسلمون من مناهج زائفة من تلقاء أنفسهم خلال القرون السّالفة، قرون الانحطاط والجمود والتّقليد الأعمى، وتحذير المسلمين ممّا تسرَّبَ إلى الفكر الإسلامي من خرافات التّصوّف، ومنطق يونان، وزهد الهند. ويستطيع القارىء أن يتبيّن مدَى تأثير شيخه عليه من مؤلفاته الكثيرة المتنوّعة التي تلحُّ بقوّةٍ وإصرارٍ على إعطاءِ كتابِ الله تعالى حقَّهُ من العناية به، والعُكوفِ على دراستِهِ، وتدبّر آياته ومعانيه، وبيان قيمة السّنّة الصّحيحة، والتّنويه بها، والكشف عمّا تنطوي عليه، من بيانٍ للقرآن، وتفصيل لمجملِهِ، وتوضيحٍ لمعانيه، وتوكيدٍ لحقائقه، وتبصير معالم الطريق السّوي الذي يأخذ بأيديهم إلى العلم الصّحيح الخالص من شَوَائبِ الجمود والتّقليد. وهو يُعَدُّ بحقّ في زمرة أولئك المفكّرين المصلحين الذين استنارتْ بأفكارهم المبثوثة في تفاريق مؤلفاتهم عقول معاصريهم ومن أتى بعدهم إلى يومنا هذا، وتنورت قلوبهم، وانجلى ما لصقَ بمرآتها من صَدَأ الشّك والجمود، وانحلّ ما انعقدَ في أذهانهم من شُبَهِ الزّيغ والارتياب.

= العماد الحنبلي ج ٦/ ٨٠/ والوافي في الوفيات للصّفدي ج ٧/ ١٥/ والعقود الدّريّة للحافظ ابن عبد الهادي ج ١٥/ ٥٠/ والدّرر الكامنة للحافظ ابن حجر ج ١/ ١٥٨/ وغيرها كثير وأشهرها الردّ الوافر.

من أقواله في العقيدة والفقه:

كان رَحِمَهُ اللَّهُ يهدف من وراء ما أَلَّفَ من تَوَاليف إلى بيان خصائص أهل السّنّة والجماعة، وبيان الصّراط المستقيم، والطّريق الوسط بين الغالي فيه، والجافي عنه، فيما يتعلق بصفات الله تبارك وتعالى، وحقوق الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ومعرفة الحلال والحرام، والخُلُق والأمر، والوعد والوعيد، والاقتصاد في السّنّة، واتّباعها، كما جاءت مع بيان ما حادت عنه الملل والفرق الحائدة عن الصّراط المستقيم.

وهو يترسّم خُطَا شيخهِ في وضع قاعدة كُلّيّة تُعَدّ ميزاناً صادقاً يُوزَنُ بها كلّ ما حدَثَ أو سيحدث من آراءٍ ومعتقداتٍ، أو أفكار ونظريات، أو قضايا ومقالات لملّةٍ منَ المِلَلِ، أو نحلةٍ من النّحل في زمنٍ من الأزمان، وهذه القاعدة: هي طلب علم ما أنزل الله على رسوله من الكتاب والحكمة، ومعرفة ما أراده بألفاظ القرآن والحديث، كما كان على ذلك الصّحابة والتّابعون لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم، ويجعل ذلك هو الأصل، فإذا عرف بيان الرّسُول ﷺ، نظرَ في أقوال النّاسِ وما أرادوهُ بها، ثم عرضها على الكتاب والسّنّة، لينظر المعاني الموافقة للرّسول ﷺ والمعاني المخالفة له، والعقل الصّريح دائماً موافق للرّسول ﷺ، لا يخالفه قط، فإن الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحقّ والميزان، فهذا سبيل الهُدَى والسّنّة والعلم.

ويُفسِّرُ الصّراطَ المستقيم، فيقول: هو طريقُ الله الذي نصبَهَ لعبادهِ على أَلْسُنِ رُسُلهِ، وجعلَهُ مُوصِلاً لعبادهِ إليه، وهو إفرادُهُ بالعُبوديّة، وإفرادُ رسولهِ بالطّاعة، فلا يشركُ به أحداً في عبوديّتِهِ، ولا يُشرك برسولهِ أحداً في طاعتهِ ﷺ، فيجردُ التّوحيدَ، ويُجردُ متابعةَ الرّسُول ﷺ، وهذا مضمُون شهادة أنْ لا إلٰهَ إلاّ اللهُ، وأنّ محمّداً رسولُ اللهِ. وهو يُحاربُ التّقليدَ بلا هَوَادةٍ، وينعي على فاعليه، ويُوجب الاجتهاد على القادر المكلّف، ويرَى أن التّقليد الذي يحرمُ القولُ فيه، والإفتاءُ به ثلاثة أنواع:

أحدُها: الإعراضُ عمّا أنزلَ اللهُ، وعدمُ الالتفاتِ إليه اكتفاءً بتقليد الآباء.

الثاني: تقليدُ من لا يعلم المقلّد أنّه أهلٌ لأن يُؤخَذَ بقولِهِ.

الثالث: التّقليد بعد قيام الحُجّةِ وظُهورِ الدّليل على خِلَاف قول المقلّد.

وهذا القدر ممّا اتّفق السَّلَفُ والأئمّةُ الأربعة ـ رحمهم الله ـ على ذمّه وتحريمه. وأمّا تقليد مَنْ بَذَلَ جُهْدَهُ في اتّباع ما أنزلَ اللهُ، وخَفِي عليه بعضُهُ، فقلَّدَ فيه من هو أعلم منه، فهذا محمودٌ غيرُ مَذْمُوم.

ومذهبُهُ في صفاتِ الله سبحانه: الإيمان بما وصفَ بهِ نفسَهُ، ووصفَهُ بهِ رسولُهُ، وإجراؤها على ظاهرها اللائق بجلال الله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فإنّ الله تعالى أعلمُ بنفسِهِ من كلِّ أحدٍ، ورسولُهُ ﷺ أعلمُ الخلقِ به. فمتى وَرَدَ النّصُّ من الكتاب أو السّنّة الصّحيحة بإثبات صفةٍ أو نفيها، فلا يجوزُ لأحدٍ العدولُ عنه إلى قياس أو رأي، والكلام في الصّفات فرعٌ عن الكلام في الذّات، يُحتذَى فيه حِذْوَهُ، ويُتبع منهاجَهُ، فإذا كان إثبات الذّات إثباتُ وجودٍ، لا إثبات تكييف، فكذلك إثباتُ الصّفاتِ إثباتُ وجودٍ لا إثباتَ تكييفٍ[1].

---

(١) وهذا هو المذهب الذي حكاه الخطابي وغيرُهُ من السّلف، وهو آخر قول أبي المعالي الجويني شيخ الإمام الغزالي، فقد صرَّحَ في /النظامية/ ص ٢٣ ـ ٢٤/ بالمنع من تأويل الصّفات الخبرية، وذكر أنّ هذا إجماعُ السَّلفِ، وأنّ التأويل لو كان مسوَّغاً أو محتُوماً، لكان اهتمامهم بها أعظم من اهتمامهم بغيرها.

وقال العلاّمةُ ابن عابدين في /ردّ المختار/ ١/ ٥/ : هلْ وَصْفُهُ تعالى بالرحمة حقيقة أو مجاز عن الإنعام، أو عن إرادته، لأنّها من الأعراض النّفسانيّة المستحيلة لله تعالى، فيُرادُ غايتُها؟ المشهورُ الثاني، والتّحقيقُ الأول، لأنّ الرّحمة هي من الأعراض القائمة بناء، ولا يلزم كونها في حقّه تعالى كذلك حتّى تكون مجازاً، كالعلم، والقدرة، والإرادة، وغيرها من الصّفات، معانيها القائمة بنا من الأعراض، ولم يقل أحدٌ: إنّها في حقّهِ تعالى مجاز. وقال العلامة الآلوسي في تفسيره الكبير /١/ ٥٦/ : كون الرّحمة في اللّغة: رقّة القّلب، إنما هو فينا، وهذا لا يستلزم ارتكاب التّجوّز عند إثباتها لله تعالى، لأنّها حينئذ صفة لائقة بكمالِ ذاتِهِ، كسائرِ صفاتِهِ، ومعاذَ الله أن تُقَاسَ بصفاتِ =

ويرى ـ كما هو مذهب أهل السّنّة والجماعة ـ: أنّ فُسَّاقَ المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنّة، وأنّهم لا يخلدون في النّار. بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان، أو مثقال خردلة من إيمان، وأن النّبيّ ﷺ ادَّخَر شفاعته لأهل الكبائر من أمّته.

ويرى أنّ الشّر لا يدخل في شيء من صفات الله تعالى، ولا في أفعاله، كما لا يلحق ذاته تبارك وتعالى، وما يفعله من العدل بعباده وعقوبة من يستحق منهم، هو خير محض، وإنما يكون شراً بالنّسبة إليهم، فإنّ الشّرّ وقع في تعلّقهم به وقيامهم به لا في فعله القائم به تعالى.

ويرى أنّ الحُسْنَ والقُبح في الأفعال عقلان يُدركهما العقلُ، والله فطر عِبادَهُ على استحسان الصّدق والعدل والعفّة والإحسان، ومقابلة النّعم بالشّكر، وفطرَهُمْ على استقباح أضْدادِّها، وأنّ الثّواب والعقاب شرعيان يتوقفان على أمرِ الشّارعِ ونهيهِ، ولا يجبان عن طريق العقل، فهو يقول: والحقُّ الذي لا يجد التّناقضُ إليه السبيل أنّ الأفعال في نفسِها حسنةٌ وقبيحةٌ، كما أنّها نافعة وضارّة، ولكن لا يترتّب عليها ثواب ولا عقاب إلا بالأمر والنّهي، وقبل ورود الأمر والنّهي لا يكون العمل القبيح موجباً للعقاب مع قُبْحِهِ في نفسِهِ، بل هو في غاية

= المخلوقين، وأين التّراب من رَبِّ الأرباب، ولو أوجب كون الرحمة فينا رِقّة القلب ارتكاب المجاز في الرّحمة الثابتة لهُ تعالى، لاستحالة اتّصافه بما نتّصِفُ بهِ، فليوجب كون الحياة والعلم والإرادة والقدرة والكلام والسّمع والبصر، ما نعلمه منها فينا، ارتكاب المجاز أيضاً فيها إذا أُثبِتَتْ لله تعالى، وما سمعنا أحداً قال بذلك، وما نَدْرِي ما الفَرْق بين هذه وتلك، وكلّها بمعانيها القائمة فينا يستحيل وصفُ الله تعالى بها، فإمّا أنْ يُقال بارتكاب المجاز فيها كلِّها إذا نُسِبَتْ إليه عزّ شأنُهُ، أو بتركه كذلك، وإثباتها له حقيقةً بالمعنَى اللائق بشأنه تعالى، والجهل بحقيقة تلك الحقيقة، كالجهل بحقيقة ذاته ممّا لا يعود منه نقص إليه سبحانه، بل ذلك من عزّةِ كمَالِهِ، وكمالِ عزّتهِ، والعجز عن دَرْكِ الإدْرَاكِ إدْرَاكٌ، فالقولُ بالمجاز في بعضٍ، والحقيقةِ في آخر، لا أراه في الحقيقة إلا تحكّماً.

القُبح، والله لا يُعاقب عليه إلا بعد إرسالِ الرُّسُل، فالسّجود للشّيطان والأوثان، والكذب والزّنَى، والظّلم والفَواحش كلُّها قبيحةٌ في ذاتها، والعقابُ عليها مشروطٌ بالشّرع.

أقوال العلماء فيه:

لقد وصفَهُ كلُّ مَنْ ترجمَ لهُ بجملةِ أوصافٍ تُنبىء عن عظيم فضله، وعلوِّ مرتبتِهِ، واتّساعِ دائرتِهِ.

١ ـ قال الحافظ ابن رجب: كان عارفاً بالتفسير لا يجارَى فيه، وبأصول الدِّين، وإليه فيهما المُنْتَهى، وبالحديث ومعانيهِ وفقههِ، ودقائق الاستنباط منه، لا يلحق في ذلك، وبالفقه وأصوله، وبالعربية، وله فيها اليد الطُّولَى، وبعلم الكلام [ونقده]، وبكلام أهل التّصّوف وإشاراتهم ودقائقهم [ونقدهم].

وكان ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ذَا عبادةٍ وتهجّدٍ، وطولِ صلاةٍ إلى الغاية القُصْوَى، وتألّهٍ، ولهجٍ بالذكر، وشغف بالمحبة والإنابة، والافتقار إلى الله تعالى، والانكسار له، والإطّراح بين يديه على عتبة عبوديته، لم أشاهد مثله في ذلك، ولا رأيت أوسع منه علماً، ولا أعرف بمعاني القرآن والسّنّة، وحقائق الإيمان، وليس هو بالمعصوم، ولكن لم أرَ في معناه مثله.

وقال الحافظ الذهبي: عني بالحديث وفنونه وبعض رجاله، وكان يشتغل في الفقه، ويُجيد تقريره، وبالنحو ويَدْرِيهِ، وفي الأصلين، وتصدر للاشتغال، ونشر العلم.

وقال الحافظ ابن كثير: برع في علوم متعدّدة، لا سيما علم التّفسير، والحديث، والأصليين، ولمّا عَادَ ابنُ تيمية من مصر سنة (٧١٢ هـ) لاَزَمَهُ إلى أنْ مات، فأخذ عنه علماً جمّاً، مع ما سلفَ له من الاشتغالِ، فصارَ فريداً في بابِهِ في فُنُونٍ كثيرةٍ، مع كثرة الطلب ليلاً ونهاراً، وكثرة الابتهال، وكان حسنَ القراءةِ والخلقِ، كثيرَ التوّدّد، لا يحسدُ أحداً ولا يُؤذِيه، ولا يحقد على أحد،

ولا أعرف في هذا العالم في زمانِنَا أكثرَ عبادةً منه.

وقال ابن ناصر الدِّمشقي: وكان ذَا فُنُونٍ من العلوم، وخاصّة التفسير والأصول من المنطوق والمفْهوم، وقال: قال أبو بكر محمد بن المحب فيما وجد بخطه: قلتُ أمام شيخنا المِزيّ: ابن القيم في درجة ابن خزيمة؟ فقال: هو في هذا الزّمان، كابن خزيمة في زمانه.

وقال القاضي برهان الدِّين الزّرعيّ: ما تحت أديمِ السّماء أوسعُ منه علماً، درسَ بالصّدرية، وأمَّ بالجوزية، وكتب بخطه ما لا يُوصف كثرةً، وصنّف تصانيفَ كثيرةً جدّاً في أنواع العلوم، وكان شديدَ المحبّة للعلم وكتابته، ومطالعته وتصنيفه، واقتناء كتبه، واقتنَى من الكتب ما لم يحصلْ لغيره.

وقال الحافظ ابن حجر: كان جريء الجِنَانِ، واسعَ العلم، عاَرِفاً بالخلاف ومذاهب السّلف[1].

وقال الشّوكاني: كان متقيّداً بالأدلة الصّحيحة، معجباً بالعمل بها، غير معوِّلٍ على الرأي، صَادِعاً بالحقِّ، لا يُحابي فيه أحداً.

تلامذته:

وقد تلقى عن المؤلّف ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ كثيرٌ من العلماء المشهود لهم بالفضل في حياةِ شيخهِ وإلى أنْ مات وانتفَعُوا به أيّما انتفَاعٍ!.

١ ـ فمنهم الإمام الحافظ زين الدِّين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب البغدَادِي ثم الدمشقيّ الحنبلي العالم الزاهد العمدة الثقة، صاحب المؤلّفات المفيدة في الحديث والفقه والتّاريخ، وقد لازم مجلس المؤلّف إلى أن ماتَ، تُوفي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ سنة (٧٩٥ هـ).

---

(١) وهو كثير النقل عنه في (فتح الباري) من كتاب (زاد المعاد) وغيره.

٢ ـ ومنهم الحافظ عماد الدِّين إسماعيل بن عمر بن كثير البصرويّ الدّمشقيّ، نَشَأ بدمشق، وسمع من أفاضل علمائها، وعني بالحديث مطالعةً في متونهِ ورجالهِ، وله تآليف كثيرة، أعظمها تفسيره المعروف، و «البداية والنّهاية»، وَصَفَهُ الذّهبي في معجمه المختصّ: بالإمام المفتي المحدّث البارع الفقيه المتفنّن المتقن المفسِّر، مات ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ سنة (٧٧٤ هـ).

٣ ـ ومنهم الشيخ الإمام الحافظ عمدة المحدثين شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الصّالحي، عني بالحديث وأنواعِهِ، ومعرفةِ رجاله وعلله، وتفقَّه وأفتى ودرَّسَ، وجمع، وألّف، وكتبَ الكثيرَ وصنّفَ، وتصدَّى للإفادة والاشتغال في فنون من العلوم. قال الذهبي عنه: واللهِ ما اجتمعتُ به قطُّ إلا واستفدتُ منه، توفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ سنة (٧٤٤ هـ).

٤ ـ ومنهم شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن عبد القادر بن محي الدِّين عثمان بن عبد الرّحمٰن النّابلسي الحنبلي، ولد بنابلس، وسمعَ بها من عبد الله بن محمد بن يوسف، وسمع على الحافظ العلائي، والشيخ إبراهيم، وغيرهم ممّن لا يُحصَى كثرةً. ورحلَ إلى دمشق، وصحب ابْنَ القيم، وتفقّه به، وقرأ عليه أكثرَ تصانيفهِ، وكان يقال له: الجنّة لكثرة ما عنده من العلوم، توفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ سنة (٧٩٧ هـ).

٥ ـ ومنهم ولده إبراهيم، ذكره الذهبي في معجمه المختصّ: تفقه بأبيه، وشاركَ بالعربية، وسمعَ وقرأَ، واشتغل بالعلم، قال ابنُ كثير: كان فاضلاً في النّحو والفقه على طريقة أبيه... وكانت وفاته ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ سنة (٧٦٧ هـ).

٦ ـ ومنهم ولده شرف الدِّين عبد الله، ذكرَ الدّرسَ بالصدرية[1] عوضاً عن

---

(١) هي من مدارس الحنابلة أنشأها أسعد بن عثمان بن أسعد بن المنجا التنوخي ثم الدمشقي، كانت بدرب يقال له: درب الرّيحان، كان محلها داراً للوقف، فجعلها مدرسةً، وقد درَّسَ بها: ابن عبد الهادي، وابن القيم، وابنه إبراهيم، وغيرهم، وقد =

أبيه رَحِمَهُ اللهُ ، فأفَادَ وأجَادَ، وسردَ طَرَفاً صالحاً في فضلِ العلمِ وأهلِهِ.

تصانيفه:

صنّف - رَحِمَهُ اللهُ - تصانيف كثيرة، بلغت نيّفاً وستّين كتاباً في مختلف العلوم، منها ما هو كبير يقع في مجلدات، ومنها ما هو في مجلّدٍ، وجميعها جيّدٌ مفيد في بابه.

فله في الفقه وأصولِهِ (إعلام الموقعين عن ربّ العالمين) و (الطّرق الحكمية في السّياسة الشّرعية) و (إغاثة اللّهفان في مكائد الشّيطان) و (تحفة المودُودُ في أحكام المولود) و (أحكام أهل الذّمة) و (الفُروسيّة). وفي الحديث والسّيرة (تهذيب سنن أبي داود وإيضاح عِلَلِهِ ومشكلاته) و (زَادَ المَعادَ في هِدي خيرِ العباد) وفي العقائد: (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزوِ المعطّلة والجهمية) و (الصّواعق المرسلة على الجهمية والمعطّلة) و (شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتّعليل) و (هداية الحَيارَى مِنَ اليهود والنّصارى). و (حَادِي الأرواح إلى بلاد الأفراح) و (كتاب الروح) وفي الأخلاق والرقائق (مدارج السالكين) و (عدة الصّابرين وذخيرة الشاكرين) و (الدّاء والدّواء). و (الوابل الصّيب من الكلم الطيب). وفي العلوم المختلفة (التّبيان في أقسام القرآن) و (بدائع الفوائد) و (الفوائد)، و (جلاء الأفهام في الصّلاة والسّلام على خير الأنام) و (روضة المحبين) و (طريق الهجرتين وباب السّعادتين) و (مفتاح دار السّعادة) وغيرها من الكتب النّافعة.

وفاته رحمه الله تعالى:

توفي - رَحِمَهُ اللهُ - وقتَ عشاء الآخرة ليلة الخميس في الثالث والعشرين من

= محيت آثارها، وصارت دوراً، ولا ذكرَ لها اليوم.

شهر رجب سنة (٧٥١ هـ) وصُلِّيَ عليه من الغَدِ بجامع دمشق الكبير، ثم بجامع الجراح قرب المقبرة التي دُفِنَ فيها بالباب الصّغير، وقبره معروفٌ حتى الآن، فهو على يسار الداخل إلى المقبرة من الباب الجديد الذي وُسِّع منذ أكثر من عشرين سنة، وقد أزيل القبر من موضعه، وأُبعد أكثر من مترين إلى الشّرق ـ رحمه الله رحمةً واسعةً، وأسكنه بحبوحة جَنَّاته، آمين وجميع المسلمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الإمام ابن قيم الجوزية

الحمدُ للهِ ذِي الإفْضَالِ والإنعَامِ، وصلّى اللهُ تعالى وسلَّمَ على سيِّدِنا محمّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ والأئمة الأعلام.

أمّا بعد فإنّ أهمّ ما يجب معرفته على المكلّف النّبيل، فضلاً عن الفاضل الجليل، ما ورَدَ في القضاءِ والقَدَرِ والحكمةِ والتّعليل، فهو من أسنى المقاصد، والإيمان به قُطْبُ رحَى التّوحيدِ ونظامهِ، ومبدأ الدِّينِ المُبينِ وختامهِ، فهو أحدُ أركان الإيمان، وقاعدة أساس الإحسان[1]، التي ترجع إليها، ويدور في جميع تصاريفه عليها، فالعدلُ قِوَامُ المُلْكِ، والحكمةُ مظهرُ الحمدِ، والتّوحيدُ متضمّن لنهاية الحكمة وكمال النّعمة، ولا إلٰه إلاّ اللهُ وحدَهُ، لا شريكَ له، له المُلْكُ ولهُ الحمدُ وهو على كلِّ شيءٍ قدير، فبالقدر والحكمة ظهرَ خلقُهُ وشرعُهُ المبين ألاَ لَه الخَلْقَ والأَمْرُ، تبارك الله ربُّ العالمين.

---

(١) وفي الحديث الصحيح المتقدّم ذكره في البحث السابع من المقدمات «القدر ومنكروه ضالّون» في صحيح مسلم كتاب الإيمان /١/ وعند أصحاب السنن الأربعة من حديث عبد الله بن عمر فيما شُكي إليه أنه ظهر أُناسٌ يزعمون أنْ لا قدر، وأنّ الأمر أُنُفٌ، فقال: إذا لقيت أولٰئك فأخبرهم أنّي منهم بريء، وأنّهم منّي بُرآءٌ، والذي يحلف به عبد الله بن عمر؛ لو أنّ لأحدِهم مثلُ أُحُدٍ ذهباً فأنفقه في سبيل الله ما قبله اللهُ منه، حتى يُؤمن بالقدر.

وقد سلك جماهير العقلاء في هذا الباب في كلِّ وَادٍ، وأخذُوا في كلِّ طريق، وتولَّجُوا كلَّ مَضِيقٍ، وركِبُوا كلَّ صَعْبٍ وذَلُولٍ، وقصَدُوا الوصول إلى معرفته، والوقوف على حقيقته، وتكلمت فيه الأمم قديماً وحديثاً، وساروا للوصول إلى مغزاه سيراً حثيثاً، وخاضتْ فيه الفِرَقُ على تَبَايُنِها واختلافِها، وصنَّفَ فيه المصنِّفون الكتبَ على تنوّع أصنافها. فلا أحدَ إلا وهو يحدِّثُ نفسَهُ بهذا الشأن، ويطلبُ الوصولَ فيه إلى حقيقة العرفان، فترَاهُ إمّا متردّداً فيه مع نفسِهِ، أو مناظراً لبني جنسهِ، وكلّ قد اختار لنفسهِ قولاً لا يعتقد الصّواب في سِوَاه، ولا يرتضى إلا إيّاه، وكلّهم ـ إلا من تمسَّكَ بالوحي ـ عن طريق الصّواب مردود، وباب الهدى في وجهه مسدود، تحسَّى علماً غير طائل، وارتوى من ماء آجن، قد طاف على أبواب الأفكار، ففاز بأخسّ الآراء والمطالب، فرح بما عنده من العلم الذي لا يُسمن ولا يُغني من جوع، وقدم آراء من أحسنَ به الظّنّ على الوحي المنزّل المشروع، والنّص المرفوع، حيران يأتم بكل حيران، يحسب كلّ شراب ماء، فهو طول عمره ظمآن، ينادي إلى الصّواب من مكان بعيد، أقبل إلى الهُدَى، فلا يستجيب إلى يوم الوعيد، قد فرح بما عنده من الضّلال، وقنع بأنواع الباطل وأصناف المحال، منعه الكفر الذي اعتقده هدى وما هو ببالغه عن الهداة المهتدين، ولسان حاله أو قاله يقول: **﴿أهؤلاءِ مَنَّ اللهُ عليهِمْ مِنْ بَيْنِنَا، أليسَ اللهُ بأعْلَمَ بالشّاكرينَ﴾**؟! [سورة الأنعام الآية: ٥٣].

ولما كان الكلام في هذا الباب نفياً وإثباتاً موقوفاً على الخبر عن أسماء الله وصفاته وأفعاله وخلقهِ وأمرهِ، فأسعد النّاس بالصّواب فيه من تلقى ذلك من مشكاة الوحي المبين، ورغب بعقله وفطرته وإيمانه عن آراء المتهوّكين، وتشكيكات المشكّكين، وتكلّفات المتنطّعين، واستمطرَ دِيَمَ الهِدَايةِ من كلماتِ أعلمِ الخلقِ بربِّ العالمين، فإنّ كلماته الجوامع النّوافع في هذا الباب وفي غيره كَفَتْ وشَفَتْ وجمعتْ وفرّقَتْ وأَوْضَحتْ وَبيّنتْ، وحلّتْ محلَّ التفسير والبيان لما تضمنه القرآن.

ثمّ تلاه أصحابه من بعده على نهجه المستقيم، وطريقه القويم، فجاءت

كلماتهم كافية شافية مختصرة نافعة، لقرب العهد ومباشرة التّلقّي من تلك المشكاة التي هي مظهر كل نور، ومنبع كل خير، وأساس كل هدى. ثم سلك آثارهم التّابعون لهم بإحسان، فاقتفوا طريقهم، وركبوا منهاجهم، واهتدوا بهداهم، ودعوا إلى ما دعوا إليه، ومضوا على ما كانوا عليه. ثم نبغ في عهدهم وأواخر عهد الصحابة القدرية[1] مجوس هذه الأمة، الذين يقولُون لا قدر، وأنّ الأمرَ أُنُــفٌ، فمَنْ شاء هدى نفسه، ومن شاء أضلَّها، ومن شاء بخَسَها حظَّها وأهملَها، ومن شاءَ وَفَّقَها للخير وكَمّلَها، كل ذلك مردودٌ إلى مشيئة العبدِ ومقتطع من مشيئة العزيز الحميد. فأثبتُوا في مُلْكِهِ ما لا يشاءُ، وفي مشيئته ما لا يكون. ثم جاء خلف هذا السّلف فقرَّرُوا ما أَسَّسَهُ أولٰئك من نفي القَدَر وسَمَّوْهُ عَدْلاً، وزَادُوا عليه نفي صفاته سبحانه وحقائقِ أسمائهِ وسَمَّوْهُ توحيداً، فالعدلُ عندهم إخراجُ أفعالِ الملائكة والإنسِ والجنِّ وحركاتِهم وأقوالِهم وإراداتِهم من قُدْرَتِهِ ومشيئتِـهِ وخَلْقِهِ. والتّوحيد عند متأخريهم تعطيله عن صفات كماله ونُعُوت جلالهِ، وأنّه لا سمعَ له ولا بصرَ ولا قدرةَ ولا حياةَ ولا إرادةَ تقومُ به ولا كلامَ، ما تكلَّمَ ولا يتكلّمُ، ولا أمرَ ولا يأمرُ، ولا قالَ ولا يقولُ، إنْ ذلك إلاّ أصواتٌ

---

(١) القدرية: هم فرقة ضالّة جحدت القدر. واللفظة أُطلقتْ على هؤلاء حين كذَّبُوا بما قدّر الله من الأشياء. وكان أول القائلين بها معبد الجهني وغيلان الدمشقي، وكانا في نهاية القرن الهجري الأول، وقد تبرّأ منهم أصحاب رسول الله ﷺ الذين كانوا في زمانهم أمثال عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبو هريرة، وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعبد الله بن أبي أوفى، رضي الله تعالى عنهم جميعاً.

وتكوّنت للقدرية مدرستان كبيرتان في بغداد والبصرة، فيقال: القدرية البغدادية والقدرية البصرية، ثم افترقت القدرية إلى ما يقرب من عشرين فرقة، ويقال للقدرية: «المعتزلة» وقد نصرهم بعض خلفاء بني العباس على قولهم نفي الصفات وخلق القرآن ـ والعياذ بالله من الضلال.

وتزعم القدرية الجاحدة للقدر أن للعبد قدرة في الإيجاد ليس بحاجة فيها إلى معونة من الله تعالى. أي أنّ الإنسان يخلق أفعاله. فالقَدَريّ مَنْ يزعم لنفسه قدرةً يخلق بها، وينفي القدرة عن ربّه تعالى، فهو من أضل الضالّين، نسأل الله تعالى الهدايةَ والتوفيقَ لطاعتهِ وطاعةِ رسولهِ ﷺ.

وحروفٌ مخلُوقةٌ منه في الهواء أو في محلٍّ مخلوق، ولا استوَى على عرشهِ فوقَ سمَاوَاتِهِ، ولا تُرفع إليه الأيدي، ولا تعرج الملائكة والروح إليه، ولا ينزل الأمر والوحي من عنده، وليس فوق العرش إلٰه يُعبد ولا ربَّ يُصلَّى له ويُسْجَد، ما فوقه إلاّ العدم المحض والنفي الصرف، فهذا توحيدهم وذاك عدلهم.

ثم نبغت طائفةٌ أخرى من القدرية[1] فنفتْ فعلَ العبدِ وقدرتَهُ واختيارَهُ، وزعمتْ أنّ حركته الاختيارية ـ ولا اختيار ـ كحركة الأشجار عند هبوب الرّياح وكحركات الأمواج، وأنه على الطّاعة والمعصية مجبور[2]، وأنه غير ميسَّرٌ لِما خُلِقَ لهُ، بلْ هو عليه مقسور ومجبور. ثم تلاهم أتباعهم على آثارهم مقتدين، ولمنهاجهم مقتفين، فقرَّرُوا هذا المذهب وانتموا إليه وحقَّقُوه وزادوا عليه أن تكاليف الرّبّ تعالى لعباده كلها تكليف ما لا يطاق، وأنّها في الحقيقة كتكليف المقعد أن يرقَى إلى السّبع الطّباق، فالتكليف بالإيمان وشرائعه تكليف بما ليس من فعل العبد ولا هو له بمقدور، وإنّما هو تكليف بفعل من هو متفرّد بالخلق وهو على كل شيء قدير، فكلف عباده بأفعاله وليسوا عليها قادرين، ثم عاقبهم عليها وليسوا في الحقيقة لها فاعلين. ثم تلاهم على آثارهم محققوهم من العباد فقالوا ليس في الكون معصية ألبتة إذِ الفاعل مطيع للإرادة موافق للمراد.

ولامُوا بعضَ هؤلاء على فعله فقال: إنْ كنتَ عصيتَ أمره فقد أطعتَ إرادتَهُ، ومطيع الإرادة غير ملُوم وهو في الحقيقة غير مذموم. وقرَّرَ محقّقُوهم

---

(١) هذه الفرقة يُطلق عليها الجبرية، وعقيدتهم على عكس عقيدة القدرية النافية للقدر. فزعموا أن الإنسان ليس له قدرة ولا استطاعة، وإنما الفاعل هو الله تعالى، والإنسان مجبور.

(٢) التجبرية: فرقة ضالة تقول معتقدةً بأنّ الإنسان مجبور في أعماله لا اختيار له فيها. فهو من الجَبْر، وهو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى لا إليه. والجَبْرِيّة خلاف القدريّة، فهم يزعمون: ليس للعبد قدرة، وأن أفعاله الاختيارية بمثابة الرعشة لا قدرة له على ردّها، وهو زعم باطل، فإنّ للعبد قدرة يفعل بها ويكسب بها، وهي مخلوقة لله تعالى بلا ريب.

منَ المتكلِّمين هذا المذهب بأن الإرادة والمشيئة والمحبة في حقّ الرّبّ سبحانه هي واحد، فمحبته هي نفسُ مشيئتهِ، وكل ما في الكون فقد أراده وشاءه، وكل ما شاءَهُ فقد أحبّه[1] وأخبرني شيخ الإسلام قدَّسَ الله روحه أنّه لاَمَ بعض هذه الطّائفة على محبة ما يبغضه الله ورسوله فقال له الملوم: المحبة نارٌ تحرق من القلب ما سوى مراد المحبوب، وجميع ما في الكون مراده، فأيّ شيء أبغض منه؟ قال الشيخ: فقلتُ له: إذا كان قد سخط على أقوام ولعنهم وغضب عليهم وذمّهم فواليتَهم أنتَ وأحببتَهم وأحببتَ أفعالَهم ورضيتَها تكون مُوَالياً له أو معادياً؟ قال: فبُهِتَ الجبري ولم ينطق بكلمة.

وزعمت هذه الفرقة أنّهم بذلك للسنّة ناصِرُون، وللقدر مثبتُون، ولأقوال أهل البدع مبطلون. هذا وقد طَوَوْا بِسَاطَ التّكليف، وطَفَّفُوا في الميزان غاية التّطفيف، وحملوا ذنُوبهم على الأقدار، وبرَّأُوا أنفسَهم في الحقيقة من فعل الذنوب والأوزار، وقالوا: إنّها في الحقيقة فعل الخلاّق العليم، وإذا سمع المنزِّهُ لربِّهِ هذا قال: سبحانَكَ هذا بُهْتَانٌ عظيم، فالشّرُّ ليس إليكَ والخيرُ كلُّه في يديك.

ولقد ظنّتْ هذه الطّائفةُ بالله أسوأ الظّنّ، ونسبته إلى أقبح الظّلم. وقالُوا إنّ أَوَامِرَ الرَّبِّ ونَوَاهِيهِ كتكليف العبد أن يرقَى فوق السّمٰوات، وكتكليف الميت إحياء الأموات، واللهُ يُعذِّبُ عباده أشدَّ العذَابِ على فعل ما لا يقدِرُون على تركه وعلى ترك ما لا يقدرون على فعله، بل يُعاقِبُهُمْ على نفس فعلهِ الذي هو لهم غير

---

(١) وهذا مدخلٌ شيطاني للتنصّل من جريرة الذنوب والآثام مع الإصرار على القيام عليها، بزعم أن الذنوب والآثام قد شاءَها الله تعالى أن تكون من المذنبين والآثمين، مع تغافلهم أنّ الله تعالى قد نهى عنها وحرّم أفعالها، فمن احتجَّ على الله بمشيئته على شرعهِ وأمرهِ ونهيِهِ، فهو على طريقة إبليس الذي كان أول محتجٍّ بقدر الله تعالى على أمره حين تمرّد على أمره سبحانه بما قدَّرَهُ عليه وعلمه منه من غواتيه وضلاله، كما حكى عند ذلك في قوله: «فبما أغويتني لأقعدَنّ لهم صراطكَ المستقيم» سورة الأعراف آية ١٦/ والحجر آية ٣٩/ .

مقدور، وليس أحد ميسَّرٌ لهُ بل هو عليه مقهُور. ونرَى العارفَ منهم ينشد مترنماً، ومن ربِّهِ متشكياً ومتظلِّماً:

أَلقَاهُ فـي اليَـمِّ مكتُـوفـاً وقـالَ لـهُ   إيَّـاكَ إيَّـاكَ أنْ تبتـلَّ بـالمـاءِ

وليس عند القوم في نفس الأمر سبب، ولا غاية، ولا حكمة، ولا قوة في الأجسام، ولا طبيعة ولا غريزة، فليس في الماء قوة التّبريد، ولا في النّار قوة التّسخين، ولا في الأغذية قوة الغذاء، ولا في الأدوية قوة الدّواء، ولا في العين قوة الإبصار، ولا في الأُذن قوة السّماع، ولا في الأنف قوة الشّمِّ، ولا في الحيوان قوة فاعلة ولا جاذبة، ولا ممسكة ولا دافعة، والرّب تعالى لم يفعل شيئاً بشيء ولا شيئاً لشيء، فليس في أفعاله باءُ تسبيبٍ ولا لامُ تعليلٍ، وما ورد من ذلك فمحمول على بَاءِ المُصاحبةِ ولام العَاقِبَةِ.

[إلى غير ذلك من الشّبهات التي أثاروها وروَّجُوا لها..].

ولما كانت معرفة الصّواب في مسائل (القضاء والقدر، والحكمة والتّعليل) واقعة في مرتبة الحاجة، بل في مرتبة الضّرورة؛ اجتهدتُ في جمعِ هذا الكتابِ وتهذيبهِ وتحريرهِ وتقريبه، فجاء فرداً في معناه بديعاً في مغزاه، وسميتُهُ:

«شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتّعليل».

واللهُ يَقْسِمُ فَضْلَهُ بينَ خلقهِ بعلمهِ وحكمتهِ، وهو العليمُ الحكيمُ، والفَضْلُ بيدِ الله يُؤْتِيهِ مَنْ يشاءُ واللهُ ذُوْ الفَضْلِ العظيمِ.

القضاء والقدر في فهم السلف لهما

يسبقُ إلى أفهامِ كثيرٍ منَ النّاس أنّ القضَاءَ والقَدَرَ إذا كان قدْ سبقَ فلا فائدة في الأعمال، وأنّ ما قضَاهُ الرّبُّ سبحانه وقدَّرَهُ لا بدَّ من وُقُوعِهِ، فتوسط العمل لا فائدة فيه. وقد سبق إيراد هذا السّؤال مِنَ الصحابة على النّبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم فأجابهم بما فيه الشِّفَاءُ والهُدَى، ففي الصّحيحين عن عليّ بن أبي طالب قال: كُنّا في جنازة في بقيع الغرْقَد، فأتَانَا رسولُ الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومعه مِخْصَرَةٌ فنكَسَ فجعلَ ينكتُ بمخصرتهِ، ثم قال: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أحدٍ، مَا مِنْ نفسٍ مَنْفُوسَةٍ إلاّ كُتِبَ مكَانُهَا مِنَ الجنّةِ والنّارِ، وإلاّ قد كُتِبَتْ شقيّةً أو سعيدةً» فقالَ رجلٌ: يا رسولَ الله أفَلاَ نَـتَّكِلُ على كتَابِنا ونَدَعُ العملَ، فمَنْ كان منّا من أهلِ السّعادة فسيصيرُ إلى عملِ أهلِ السّعادة، ومَنْ كانَ مِنْ أهلِ الشَّقَاوةِ فسيصيرُ إلى عملِ أهلِ الشقاوة؟ فقال: (اعملُوا فكلٌّ مُيَسَّرٌ، أمّا أهلُ السّعادةِ فيُيَسَّرُون لعملِ أهلِ السّعادة، وأمّا أهلُ الشّقاوَةِ فيُيَسَّرُون لعملِ أهلِ الشّقاوَةِ) ثم قرأ ﴿**فأمَّا مَنْ أعطَى واتَّقَى وصدَّقَ بالحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لليُسْرَى. وأمَّا مَنْ بخلَ واستغنَى وكذَّبَ بالحُسْنَى فَسَنُيَسِّرهُ للعُسْرَى**﴾ [سورة الليل الآية ٥ ـ ٨] وفي بعض طرق البخاري: أفلا نَتّكِلُ على كتابِنَا ونَدَعُ العملَ، فمَنْ كانَ مِنْ أهلِ السّعادةِ فسيصيرُ إلى عملِ أهلِ السّعادةِ، ومَنْ كانَ مِنْ أهل الشّقاوَةِ فسيصيرُ إلى عملِ أهلِ الشقاوة؟ قال: «أمّا أهل السّعادة فَيُيَسَّرونَ لعملِ أهلِ السّعادةِ، وأمّا أهل الشّقاوَةِ فييسَّرُونَ لعملِ أهلِ الشّقاء، ثم قرأ: ﴿**فأمَّا مَنْ أعطَى واتَّقَى. وصدَّق بالحُسْنَى**﴾ الآية[1].

---

(١) صحيح البخاري برقم ١٣٦٢ و٤٩٤٥ و٤٩٤٦ و٤٩٤٧ و٤٩٤٨ و٤٩٤٩ و٦٢١٧ =

وعن أبي الزّبير عن جابر بن عبد الله قال: جاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مالكٍ بن جُعْشُمٍ فقالَ: يا رسولَ اللهِ بيِّنْ لنَا دينَنَا كأنَّنا خُلِقْنَا الآنَ، فَفِيمَ العملُ اليومَ؟ أفيما جفَّتْ به الأقلامُ وجرتْ بِهِ المقاديرُ أمْ فيما يُسْتَقْبَلُ؟ قال: «لا بلْ فيما جفَّتْ بِهِ الأقلامُ وجرتْ بِهِ المقاديرُ» قال: فِفيمَ العملُ؟ فقالَ: اعْمَلُوا فكُلٌّ مُيَسَّرٌ». رواه مسلم[1].

وفي بعض طرق البخاري (كلٌّ يعملُ لِمَا خُلِقَ لهُ، أو لِمَا يُسِّرَ لهُ)[2]، ورواه الإمام أحمد[3] أطول من هذا فقال: ثنا صفوانُ بنُ عيسى ثنا عروة بن ثابت عن يحيى بن عقيل عن أبي نعيم عن أبي الأسود الدؤلي قال: غدوتُ على عمرانَ بنِ حُصينٍ يوماً من الأيام فقال: إنّ رجلاً من جُهينةَ أو مُزينةَ أتى إلى النبي ﷺ فقال: يا رسولَ الله أرأيتَ ما يعمل النّاسُ اليومَ ويكدَحُونَ فيه، شيءٌ قُضِيَ عليهم أو مضى عليهم في قدرٍ قد سبقَ، أو فيما يستقبلونه ممّا أتاهم به نبيُّهم واتخذت عليهم الحجةُ؟ قال: بل شيء قُضِيَ عليهم، قال: فلم يعملون إذاً يا رسولَ الله؟ قال: مَنْ كانَ الله عزّ وجلّ خلقَهُ لواحدةٍ من المنزلتين فهيّأه لعملِهَا، وتصديق ذلك في كتاب الله ﴿**ونَفْسٍ ومَا سَوَّاهَا. فألهمها فُجُورَهَا وتَقْوَاها**﴾ [سورة الشمس الآية: ٧].

وقال المحاملي: ثنا أحمد بن المقدام ثنا المعتمر بن سليمان قال: سمعتُ أبا سفيان يُحدِّثُ عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال: نزل ﴿**فمنهمْ شقيٌّ وسعيدٌ**﴾ [هود: ١٠٥] فقال عمر: يا نبي الله علامَ نعملُ؟ على أمرٍ قد فُرِغَ منه؟ أمْ لمْ يُفْرَغْ منهُ؟ قال: لا على أمرٍ قد فُرِغَ منه، قدْ جرتْ بِهِ الأقلامُ، ولكن

= و ٦٦٠٥، وصحيح مسلم برقم ٢٦٤٧/، وأبو داود برقم ٤٦٩٤/، والترمذي برقم ٢١٣٦ و ٣٣٤٤/، وأحمد في مسنده ج ١/ ٨٢ و ١٢٩ و١٣٢ و ١٤٠/، وابن ماجه برقم ٧٨/، وابن حبان في صحيحه برقم ٣٤ و٣٥/.

(١) صحيح مسلم برقم ٢٦٤٨، وأخرجه أحمد في مسنده ج ٣/ ٢٩٢ و٢٩٣/، وأبو داود الطيالسي في مسنده برقم ١٧٣٧، وابن حبان في صحيحه برقم ٧٣٧/.

(٢) لم يرد باللفظ الأول، وإنما ورد باللفظ الثاني: ٤٩٤٥ و٤٩٤٦ و٤٩٤٧ و٤٩٤٨ و٤٩٤٩ و٦٢١٧ و٦٦٠٥/.

(٣) مسند أحمد ج ٤/ ٤٣٨/.

كلٌّ مُيَسَّرٌ ﴿فأمّا من أعطى واتَّقَى وصدَّقَ بالحُسْنَى فسنُيَسِّرُهُ لليُسْرَى. وأمّا مَنْ بخلَ واستغنى وكذَّبَ بالحُسْنَى فسنيسِّرُهُ للعُسْرَى﴾ [سورة الليل الآية: ٥][1].

فاتفقت هذه الأحاديث ونظائرها على أن القدر السّابق لا يمنع العمل ولا يُوجب الاتّكال عليه، بل يُوجب الجدَّ والاجتهاد. ولهذا لمّا سمع بعض الصحابة ذلك قال: ما كنتُ أشدَّ اجتهاداً منّي الآن. وهذا ممّا يدل على جلالة فقه الصحابة ودقة أفهامهم وصحة علومهم، فإنّ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرهم بالقدر السّابق وجريانه على الخليقة بالأسباب، فإن العبد ينال ما قُدِّرَ له بالسبب الذي أُقْدِرَ عليه ومُكِّنَ منه وهُيِّءَ له، فإذا أتى بالسّبب أوصله إلى القدر الذي سبق له في أمِّ الكتاب، وكلّما زاد اجتهاداً في تحصيل السّبب كان حصول المقدور أدْنَى إليه. وهذا كما إذا قُدِّرَ له أن يكون من أعلم أهل زمانه فإنّه لا ينال ذلك إلاّ بالاجتهاد والحرص على التعلّم وأسبابه، وإذا قدر له أن يُرزق الولد لم ينلْ ذلك إلاّ بالنكاح أو التّسرِّي والوطء، وإذا قُدِّرَ له أن يستغل من أرضه من المغل كذا وكذا لم ينله إلاّ بالبذرِ وفعلِ أسبابِ الزّرع، وإذا قُدِّرَ الشَّبعُ والرّي فذلك موقوفٌ على الأسباب المحصّلة لذلك من الأكل والشّرب واللّبس، وهذا شأن أمور المعاش والمعاد، فمن عطَّلَ العمل اتكالاً على القدر السّابق فهو بمنزلة من عطَّلَ الأكلَ والشّرب والحركة في المعاش وسائر أسبابه اتكالاً على ما قُدِّرَ له. وقد فطرَ الله سبحانه عبادَهُ على الحرصِ على الأسبابِ التي بها مرامُ معاشهم ومصالحهم الدنيوية، بل فطر الله على ذلك سائرَ الحيوانات، فهكذا الأسباب التي بها مصالحهم الأخروية في معادهم فإنّه سبحانه ربُّ الدنيا والآخرة، وهو الحكيم بما نصبه من الأسباب في المعاش والمعاد، وقد يسَّرَ كلاً من خلقهِ لِمَا خلقه له في الدنيا والآخرة، فهو مهيّأ له ميسَّرٌ له. فإذا علم العبد أن مصالح آخرته مرتبطة بالأسباب الموصلة إليها كان أشد اجتهاداً في فعلها، من القيام بها، منه في أسباب معاشه ومصالح دنياه. وقد فقه هذا كل الفقه من قال: «ما كنتُ أشدَّ اجتهاداً منّي الآن» فإنّ العبد إذا علم أنّ سلوك هذا الطريق يُفْضِي به

---

(١) والذي وجدته من رواية «المحاملي» في أمالية برقم ١٣٨، ولفظه لفظ الصحيحين.

إلى رياض مونقة وبساتين معجبة ومساكن طيبة ولذة ونعيم لا يشوبه نكدٌ ولا تعبٌ كان حرصُهُ على سلوكها واجتهاده في المسير فيها بحسب علمه بما يُفضي إليه. ولهذا قال أبو عثمان النهدي لسلمان: «لأنَا بأوّل هذا الأمر أشدُّ فرحاً مني بآخره» وذلك لأنّه إذا كان قد سبقَ له من الله سابقة وهيّأه ويسَّرَهُ للوصول إليها كان فرحه بالسابقة الّتي سبقتْ له من الله أعظم من فرحه بالأسباب التي تأتِي بها فإنّها سبقتْ له من الله قبلَ الوسيلة منه، وعلِمَها الله وشاءَها وكتبَها وقدرها وهيّأَ له أسبابَهُ لتوصله إليها؛ فالأمر كلُّهُ من فضله وجوده السّابق، فسبق له من الله سابقة السعادة ووسيلتها وغايتها، فالمؤمن أشدُّ فرحاً بذلك من كونِ أمرهِ مجعُولاً إليه، كما قال بعض السّلف: «واللهِ ما أُحِبُّ أن يجعل أمري إليّ، إنّه إذا كانَ بيدِ الله خيرٌ من أن يكونَ بيدي»، فالقدر السّابق معينٌ على الأعمال وما يحثُّ عليها ومُقتضٍ لها، لا أنّه مُنَافٍ لها وصادٌّ عنها. وهذا موضعُ مزلّةِ قدم، من ثبتت قدمُهُ فازَ بالنّعيم المقيم ومن زلّت قدمُهُ عنه هوَى إلى قرار الجحيم. فالنّبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم أرشدَ الأمّة في القدر إلى أمرين هما سبب السّعادة: الإيمان بالأقدار فإنّه نظامُ التّوحيد، والإتيان بالأسباب التي تُوصِلُ إلى خيرهِ وتحجزُ عن شرّهِ وذلك نظام الشرع، فأرشدهم إلى نظام التّوحيد والأمر فأبَى المنحرفُون إلاّ القَدْحَ بإنكارهِ في أصلِ التّوحيد، أو القَدْحَ بإثْباته في أصلِ الشّرع، ولم تقعْ عقولهُم التي لم يُلْقِ اللهُ عليها من نورهِ للجمع بينَ ما جمعت الرُّسُلُ جميعُهم بينَهُ، وهو القدرُ والشرعُ والخَلْقُ والأمرُ. وهدَى اللهُ الذين آمنُوا لِما اختلفُوا فيه منَ الحقِّ بإذنِهِ، والله يهدي مَنْ يشاء إلى صراطٍ مستقيم، والنّبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم شديدُ الحرصِ على جمع هذينِ الأمرينِ للأُمّة، وقد تقدّم قوله ﷺ: «احْرِصْ على ما ينفعُكَ، واسْتَعِنْ باللهِ ولا تَعْجِزْ»[1] وإن العاجزَ مَنْ لم يتّسع للأمرين، وبالله التّوفيق.

---

(١) صحيح مسلم برقم ٢٦٦٤/، وأوله: «المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى الله...»، وفي صحيح سنن ابن ماجة برقم ٦٤/، وفي مسند أحمد ج ٢/ ٣٦٦، ٣٧٠/.

الإيمان بالقضاء والقدر

دخول الإيمان بالقضاء والقدر والعدل والتّوحيد والحكمة تحت قول النبي ﷺ: «ماضٍ فيَّ حُكْمُكَ عَدْلٌ فيَّ قَضَاؤُكَ»[1] وبيانُ ما في هذا الحديث من القواعد ممّا ثبتَ عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «ما أَصَابَ عبداً قطُّ هَمٌّ ولا غَمٌّ ولا حُزْنٌ فقال: اللّهمّ إنّي عَبْدُكَ ابْنُ عبدِكَ ابْنُ أمتِكَ، ناصيتِي بيدِكَ، ماضٍ فيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فيَّ قضاءُكَ، أسألُكَ بكلِّ اسْمٍ هو لَكَ سمَّيتَ بهِ نفسَكَ، أو أنزلتَهُ في كتابِكَ، أو علّمتَهُ أحداً من خلقِكَ، أوِ اسْتَأثرتَ بهِ في علمِ الغيبِ عندَكَ، أنْ تجعلَ القرآنَ ربيعَ قلبي، ونُورَ صدري، وجَلاءَ حُزْنِي، وذهابَ همِّي وغمِّي، إلاّ أذهبَ الله همَّهُ وغمَّه، وأبْدَلَهُ مكانَهُ فَرَحاً) قالُوا: يا رسولَ الله: أفلا نتعلّمهُنّ؟ قال: «بَلَى، ينبغي لِمَنْ يسمعهُنَّ أن يتعلّمَهُنّ»[2]. فقد دَلَّ هذا الحديث الصحيح على أشياء. منها أنه استوعب أقسام المكروه الواردة على القلب. فالهم يكون على مكروه يتوقع في المستقبل يهتم به القلب. والحزن على مكروهٍ ماضٍ من فوات محبوب أو حصول مكروه إذا تذكَّرَهُ أحدثَ له حزناً. والغمّ يكون على مكروه حاصل في الحال يُوجب لصاحبه الغمّ. فهذه المكروهات هي من أعظم أمراض القلب وأدوائه. وقد تنوع النّاسُ في طرق أدويتها والخلاص منها.

---

(١) تخريجه فيما يلي ص: ٣٤. ٢

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ج ١/٣٩١/ والحاكم في مستدركه ج ١/٥٠٩/ وقال الحافظ الذهبي: في إسناده ـ وكذا عند أحمد ـ أبو سلمة الجهني، لا يُدْرىٰ من هو. وذكره ابن حبان في الثقات ج ٧/٦٥٩/ ، وله ترجمة في تاريخ البخاري الكبير «الكُنَى» ٣٩/ .

وتباينت طرقهم في ذلك تبايناً لا يُحصيه إلاّ الله. بل كل أحد يسعى في التخلّص منها بما يظن أو يتوهم أنه يُخلِّصه منها. وأكثر الطرق والأدوية التي يستعملها النّاسُ في الخلاصِ منها لا يزيدها إلاّ شدّة. كمَنْ يتداوَى منها بالمعاصي على اختلافها من أكبر كبائرها إلى أصغرها. وكمَنْ يتداوَى منها باللّهو واللّعب والغناء وسماع الأصوات المطربة وغير ذلك. فأكثر سعي بني آدم أوكله إنّما هو لدفع هذه الأمور والتخلّص منها. وكلّهم قد أخطأ الطريق إلاّ مَنْ سعىَ في إزالتها بالدواء الذي وصفَهُ اللهُ لإزالتها. وهو دواء مركّب من مجموع أمورٍ متّى نقص منها جزء نقص من الشفاء بقدره. وأعظم أجزاء هذا الدّواء هو التّوحيد والاستغفار. قال تعالى: **﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ واستغفِرْ لذنْبِكَ وللمؤمنينَ والمؤمنَاتِ﴾** [سورة محمد الآية: ١٩] وفي الحديث: (فإنَّ الشّيطانَ يقول: أهلكتُ بني آدم بالذنوب وأهلكوني بالاستغفار وبلا إلٰه إلاّ الله. فلما رأيتُ ذلك بَثَثْتُ فيهم الأهواء)[١]. فهم يُذنبون ولا يتوبون لأنّهم يحسبون أنّهم يُحسنون صُنعاً. ولذلك كان الدعاء المفرّجُ للكَرْبِ مَحْضَ التّوحيد، وهو: (لا إلٰه إلاّ الله العظيمُ الحليمُ، لا إلٰه إلا هو ربُّ العرشِ العظيمِ، لا إلٰه إلاّ هو ربُّ السّمٰواتِ وربُّ الأرضِ وربُّ العرش الكريم)[٢].

وفي الترمذي وغيره عن النبي ﷺ: (دعوةُ أخي ذي النّون ما دعاها مكروبٌ

---

(١) بدايتهُ: «عليكم بلا إلٰه إلاّ الله، والاستغفار، فإنّ إبليس قال: أهلكتُ النّاسَ بالذّنُوب، فأهلكوني بلا إلٰه إلاّ الله والاستغفار، فلمّا رأيتُ ذلك أهلكتُهم بالأهواء وهم يحسبون أنّهم مهتدون» رواه أبو يعلى وفيه عثمان بن مطر، وهو ضعيف. مسند أبي يعلى برقم /١٣٦/ ومجمع الزوائد ج ١٠/٢٠٧/. وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في «ظلال الجنّة في تخريج السّنّة: لابن أبي عاصم ج ١/٩ ـ ١٠: إسناده موضوع، آفته عبد الغفور وهو أبو صالح الأنصاري الواسطي، قال البخاري: تركوه. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث، وعثمان بن مطرف ضعيف.

(٢) صحيح البخاري: رقم /٦٣٤٥ و٦٣٤٦ و٧٤٢٦ و٧٤٣١/. وصحيح مسلم: رقم /٢٧٣٠/، والترمذي رقم /٣٤٥٣/، وأحمد ج ١/٢٢٨ و٢٤٥ و٢٥٩ و٢٦٨ و٢٨٠ و٣٣٩ و٣٥٦/.

إلاّ فرّجَ الله كَرْبَهُ: لا إله إلا أنتَ سبحانك إنّي كنتُ من الظّالمين)[1] فالتّوحيدُ يُدخِلُ العبدَ على الله. والاستغفار والتّوبة يرفع المانع، ويُزيل الحجاب الذي يحجب القلب عن الوصول إليه. فإذا وصل القلب إليه زالَ عنه همُّهُ وغمُّهُ وحزنُهُ. وإذا انقطع عنه حصرته الهموم والغموم والأحزان، وأتته من كل طريق، ودخلت عليه من كل باب، فلذلك صدر هذا الدعاء المذهب للهم والغم والحزن بالاعتراف له بالعبودية حقّاً منه ومن آياته، ثم أتبع ذلك باعترافه بأنه في قبضته وملكه وتحت تصرفه، بكون ناصيته في يده يصرفه كيف يشاء، كما يقاد من أمسك بناصيته شديد القوى لا يستطيع إلاّ الانقياد له. ثم أتبع ذلك بإقراره له بنفاذ حكمه فيه، وجريانه عليه شاء أم أبى. وإذا حكم فيه بحكم لم يستطع غيره رده أبداً.

وهذا اعتراف لربِّهِ بكمال القدرة عليه. واعتراف من نفسه بغاية العجز والضعف. فكأنه قال: أنا عبد ضعيف مسكين يحكم فيه قوي قاهر غالب.

وإذا حكم فيه بحكم مضى حكمه فيه ولا بدّ. ثم أتبع ذلك باعترافه بأنّ كلَّ حكم وكل قضية ينفذها فيه هذا الحاكم فهي عدل محض منه لا جور فيها ولا ظلم بوجه من الوجوه، فقال: ماضٍ فيَّ حكمك، عدلٌ فيَّ قضاؤُك. وهذا يعمُّ جميعَ أقضيته سبحانه في عبده؛ قضاءَهُ السّابق فيه قبل إيجاده، وقضاءَهُ فيه المقارن لحياته وقضاءَهُ فيه بعد مماته، وقضاءَهُ فيه يومَ معادهِ. ويتناول قضاءَهُ فيه بالذنب، وقضاءَهُ فيه بالجزاءِ عليه. ومَن لم يثلج صدره لهذا ويكون له كالعِلْم الضّروريّ لم يعرفْ ربَّهُ وكمالَه، ولا عَدْلَهُ في حُكْمِهِ، بل هو جهولٌ ظلومٌ، فلا علمَ ولا إنصافَ [وهذا حال الكافر والجاحد ومَنْ قاربهما].

وفي قوله: (ماضٍ فيَّ حكمُكَ عَدْلٌ فيّ قضاؤُك) رَدٌّ على طائفتي: القدرية

---

(١) صحيح سنن الترمذي: رقم ٢٧٨٥/، وفي السنن: ٣٥٠٥/، وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة ص ٤١٦/، رقم الحديث ٦٥٦/، والحاكم في المستدرك ج ١/٥٠٥/ وصححه وأقرّه الذهبي.

والجبرية، وإن اعترفوا بذلك بألسنتهم فأصولهم تناقضه؛ فإنّ القدرية تنكر قدرتَهُ سبحانه على خلق ما به يهتدي العبد غير ما خلقه فيه وجبله عليه. فليس عندهم لله حكمٌ نافذٌ في عبدِهِ غير الحكم الشرعي بالأمر والنّهي. ومعلوم أنه لا يصح حمل الحديث على هذا الحكم. فإن العبد يطيعه تارةً ويعصيه تارةً، بخلاف الحكم الكونيّ القَدَرِيّ فإنه ماضٍ في العبد ولا بدّ[1]، وأقداره قائمة بكلماته التّامّات التي لا يجاوزهنّ بَرٌّ ولا فاجرٌ. ثم قوله بعد ذلك (عَدْلٌ فيَّ قضاؤُكَ) دليل على أنّ الله سبحانه عادلٌ في كلِّ ما يفعله بعبده من قضائه كلّه، خيرِهِ وشرِهِ حلوِهِ ومرّهِ فعلِهِ وجزائِهِ. فدلَّ الحديثُ على الإيمان بالقدر، والإيمان بأنّ الله عادلٌ فيما قضاه. فالأول التّوحيد. والثاني العدل. وعند القدرية النُّفاة لو كان حكمه فيه ماضياً لكان ظالماً له بإضلاله وعقوبته. أمّا القدرية الجبريّة فعندهم الظلم لا حقيقة له، بل هو الممتنع لذاته الذي لا يدخل تحت القدرة. فلا يقدر الرب تعالى عندهم على ما يُسمَّى ظلماً حتى يقال ترك الظلم وفعل العدل. فعلى قولهم لا فائدة في قوله: (عدلٌ فيَّ قضاؤك)، بل هو بمنزلة أن يقال نافذ فيَّ قضاؤك ولا بدّ. وهو معنى قوله: (ماضٍ فيَّ حكمك). فيكون تكريراً لا فائدة

---

(١) ثبت بالدليل الصحيح أنّ الإنسان يعيش في هذه الحياة ضمن دائرتين لا ثالث لهما: أمّا الدائرة الأولى: فهي التي تنفُذُ فيه إرادةُ الله تعالى ومشيئتُهُ الكونية التي لا مردَّ لها ولا خيارَ فيها. وهذا ما يتعلّق بالخلق والرزق والأجل والمصائب، فهذه لا اختيار للإنسان فيها، وهي نافذة فيه قَدَراً من الله تعالى. وكذا ما يتعلّق بالنظام الكوني فالإنسان مسيَّرٌ فيه بلا اختيار، ولا خروجَ لأحدٍ عنه. وأمّا الدائرةُ الثانية: فهي التي تنفُذُ فيها مشيئةُ الله وإرادتُهُ الشرعية ـ وهي محل التكليف بالفرائض والواجبات، والحلال والحرام، والطاعة والمعصية ـ فالله سبحانه جعل الإنسان فيها مخيّراً يسير فيها سيراً اختيارياً بلا إكراه ولا إجبار، وهذه الدائرة هي دائرة التكليف التي من أجلها أنزل الله تعالى كتبه وبعث أنبياءَهُ وأرسلَ رسلَهُ.

فالإنسانُ وإنْ كان في غرائزه تَسييرٌ كونيّ قدريّ؛ فإنه مخيّرٌ في إشباع غرائزه وحاجاته العضوية، يختارُ فيها بين الحلال والحرام وبين الطيّب والخبيث، فمن سلك سبيل الحلال الطيّب طاعةً لله فهو مأجور، ومَنْ سلك سبيل الحرام بلا اضطرار ولا إكراه فهو آثمٌ مأزُور.

فيه. وعلى قولهم فلا يكون ممدوحاً بترك الظلم، إذْ لا يُمدح بترك المستحيل لذاته، ولا فائدة في قوله: (إني حرمتُ الظُّلْمَ على نفسي) أو يُظَنَّ معناه: إنّي حرمتُ على نفسي ما لا يدخل تحت قدرتي، وهو المستحيلات. ولا فائدة في قوله: ﴿**فَلاَ يخافُ ظلماً ولا هَضْماً**﴾ [سورة طه الآية: ١١٢]. فإن كلَّ أحدٍ لا يخاف من المستحيل لذاته أن يقع. ولا فائدة في قوله: ﴿**ومَا اللهُ يُريدُ ظلماً للعبادِ**﴾ ﴿سورة غافر: الآية: ٣١]. ولا في قوله: ﴿**ومَا أنَا بظلاَّمٍ للعبيدِ**﴾ [سورة قٓ الآية: ٢٩]. فنفوذ حكمه في عباده بملكه، وعدله فيهم بحمده، وهو سبحانه له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير. ونظير هذا قوله سبحانه حكاية عن نبيّه هود أنه قال: ﴿**إنّيْ توكلتُ على اللهِ ربِّيْ وربِّكمْ مَا مِنْ دابّةٍ إلاَّ هوَ آخِذٌ بناصِيتهَا إنَّ ربّيْ على صراطٍ مستقيمٍ**﴾ [سورة هود الآية: ٥٦].

فقوله تعالى: ﴿**ما مِنْ دَابّةٍ إلاّ هو آخِذٌ بِنَاصيتِها**﴾ مثل قوله ﷺ: «ناصيتي بيدِكَ ماضٍ فيَّ حُكْمُكَ» وقوله: ﴿**إنَّ ربّي على صراطٍ مستقيم**﴾ مثل قوله: «عدلٌ فيَّ قضاؤُكَ» أي لا يتصرف في تلك النّواصي إلاّ بالعدل والحكمة والمصلحة والرحمة، لا يظلمُ أصحابها، ولا يُعاقبهم بما لم يعملوه، ولا يهضمهم حسناتِ ما عملوه. فهو سبحانه على صراطٍ مستقيمٍ في قولِهِ وفعلِهِ، يقولُ الحقَّ ويفعلُ الخيرَ والرُّشْدَ. وقد أخبر سبحانه أنّه على الصراط المستقيم في سورة هود وفي سورة النحل. فأخبر في هود أنّه على صراط مستقيم في تصرّفه في النّواصي التي هي في قبضته وتحتَ يدِهِ. وأخبر في النّحل أنّه يأمر بالعدلِ ويفعلُهُ. وقد زعمت الجبريّةُ أنّ العدل هو المقدُور. وزعمت القدريّةُ أنّ العدلَ إخراجُ أفعال الملائكة والجنّ والإنس عن قدرتِهِ وخلقِهِ. وأخطأت الطائفتان جميعاً في ذلك. والصّوابُ: أنّ العدلَ وضعُ الأشياءِ في مواضعِها التي تليق بها وإنزالها منازلها، كما أنّ الظلم وضع الشيء في غير موضعه وقد تسمَّى سبحانه بالحكمِ العدلِ. والقدريّةُ تُنكر حقيقة اسم الحكم، وترده إلى الحكم الشرعي الديني، وتزعم أنّها تثبتُ حقيقة العدل، والعدلُ عندهم إنكارُ القَدَرِ، ومع هذا فينسبونه إلى غاية الظلم. فإنّهم يقولون إنّه يخلد في العذاب الأليم من أفنى عمره في طاعته ثم

فعل كبيرةً ومات عليها. فإن قيل: فالقضاء بالجزاء عدلٌ إذْ هو عقوبة على الذنب فيكون القضاء بالذنب عدلاً على أصول أهل السّنّة، وهذا السؤال لا يلزم القدرية ولا الجبرية، أمّا القدرية فعندهم أنّه لم يقض المعصية، وأمّا الجبرية فعندهم أنّ كلَّ مقدور عدلٌ. وإنّما يلزمكم أنتم هذا السؤال ـ قيل: نعم. كلُّ قضائِـهِ عدلٌ في عبدهِ. فإنّه وضعٌ له في موضعه الذي لا يحسن في غيره. فإنّه وضع العقوبة ووضع القضاء بسببها وموجبها في موضعه. فإنّه سبحانه كما يجازي بالعقوبة فإنه يعاقب بنفس قضاء الذنب. فيكون حكمه بالذنب عقوبة على ذنب سابق، فإن الذنوب تكسب بعضها بعضاً. وذلك الذنب السّابق عقوبة على غفلته عن ربِّهِ وإعراضه عنه. وتلك الغفلة والإعراض هي في أصل الجبلة والنشأة. فمن أراد أن يكمله أقبلَ بقلبهِ إليهِ وجذبَهُ إليهِ وألهمَهُ رُشْدَهُ وألقَى فيه أسبابَ الخيرِ، ومن لم يرد أن يكمله تركه وطبعه وخلَّى بينه وبين نفسِهِ، لأنّه لا يصلحُ للتكميل وليس محله أهلاً وقابلاً لِما وُضِعَ فيه من الخير. وها هنا انتهى علم العباد بالقدر. وأمّا كونه تعالى جعل هذا يصلح وأعطاه ما يصلح له وهذا لا يصلح فمنعه ما لا يصلحُ له فذاكَ مُوجِبُ رُبُوبيَّتِهِ وإلٰهيّتِهِ وعلمِهِ وحكمتِهِ، فإنّه سبحانه خالقُ الأشياءَ وأضدادَّها. وهذا مقتضى كمالِهِ وظهورِ أسمائِهِ وصفاته كما تقدم تقريرُهُ. والمقصود أنّه أعْدَلُ العادِلِين في قضائه بالسّبب وقضائه بالمُسَبِّب. فما قضَى في عبدِهِ بقضاءٍ إلاّ هو واقع في محلّه الذي لا يليق به غيره. إذ هو الحَكَمُ العَدْلُ الغَنِيُّ الحميدُ!!.

وقوله: «أسأَلُكَ بكلِّ إسمٍ سَمّيتَ بِهِ نفسَكَ أو أنزلتَهُ في كتابك أو علّمتَهُ أحداً من خلقِكَ أو استأثرتَ به في علمِ الغيبِ عندَكَ» إنْ كانت الرّوايةُ محفوظة هكذا ففيها إشكالٍ. فإنّه جعل ما أنزله في كتابه، أو علمه أحداً من خلقه، أو استأثر به في علم الغيب عنده، قسيماً لِما سمَّى به نفسَهُ. ومعلوم أن هذا تقسيمٌ وتفصيلٌ لِما سمَّى به نفسَهُ. فوجه الكلام أن يُقال: سميتَ به نفسَكَ فأنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرتَ به في علم الغيب عندَكَ. فإنّ هذه الأقسام الثلاثة تفصيلٌ لِما سمَّى به نفسَهُ. وجواب هذا الإشكال أنّ «أو» حرف

عطف والمعطوف بها أخصُّ ممّا قبله، فيكون من باب عطف الخاصِّ على العامِّ. فإنّ ما سمَّى به نفسَهُ يتناول جميع الأنواع المذكورة بعده، فيكون عطف كل جملة منها من باب عطف الخاصِّ على العامِّ. فإن قيل: المعهود من عطف الخاص على العام أن يكون بالواو دون سائر حروف العطف؟ قيل: المسوِّغُ لذلك في الواو هو تخصيص المعطوف بالذكر لمرتبته من بين الجنس واختصاصه بخاصة غيره منه حتى كأنه غيره، أو إرادتين لذكره مرتين باسمه الخاصّ وباللفظ العامّ، وهذا لا فرق فيه بين العطف بالواو أو بأوْ، مع أنّ في العطف بأو على العام فائدة أخرى وهي بناء الكلام على التقسيم والتنويع كما بُني عليه تاماً. فيُقال سميتَ به نفسَكَ فإمّا أنزلته في كتابِكَ وإمّا علمتَهُ أحداً من خلقِكَ. وقد دلَّ الحديثُ على أنّ أسماء الله غير مخلوقة، بل هو الذي تكلم بها وسمَّى بها نفسَهُ. ولهذا لم يقل بكل اسم خلقته لنفسِكَ. ولو كانتْ مخلوقةً لم يسأله بها، فإنّ الله لا يُقْسَمُ عليه بشيءٍ من خلقهِ. فالحديثُ صريحٌ في أنّ أسماءَهُ ليستْ من فعل الآدميّن وتسمياتهم. وأيضاً فإن أسماءه مشتقة من صفاته وصفاتُهُ قديمةٌ به. فأسماؤها غير مخلوقة. فإن قيل: فالاسم عندكم هو المسمَّى أو غيره؟ قيل: طالما غلط الناس في ذلك وجهلوا الصّوابَ فيه. فالاسم يُرَادُ به المسمَّى تارةً، ويُرَادُ به اللّفظ الدَّالّ عليه أخرى. فإذا قلتَ: قالَ اللهُ كذا، واستوى اللهُ على عرشِهِ، وسمعَ اللهُ ورأى وخلَقَ، فهذا المرادُ به المسمّى نفسه. وإذا قلتَ: الله اسم عربي، والرحمٰن اسم عربي، والرحمٰن من أسماء الله، والرحمٰن وزنه فعلان، والرحمٰن مشتق من الرحمة، ونحو ذلك، فالاسم ههنا للمسمَّى، ولا يُقال غيره لِمَا في لفظ الغير من الإجمال. فإن أُريدَ بالمغايرة أنّ اللفظ غير المعنى فحقٌّ. وإنْ أُريد أنَّ الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسِهِ اسماً، أو حتى سمَّاهُ خلقُهُ بأسماءٍ من صنعهم، فهذا من أعظمِ الضّلالِ والالحاد. فقوله في الحديث: «سمّيتَ به نفسَكَ» ولم يقلّ: خلقتَهُ لنفسِكَ، ولا قال: سَمَّاكَ به خَلْقُكَ، دليلٌ على أنّه سبحانه تكلَّم بذلك الاسم وسمَّى به نفسَهُ، كما سمَّى نفسَهُ في كتبه التي تكلّم بها حقيقةً بأسمائِهِ. وقوله: «أو استأثرتَ به في علمِ الغيبِ عندَكَ» دليلٌ على أنّ أسماءَهُ أكثر من تسعةٍ وتسعينَ، وأنّ له أسماء وصفات

استأثر بها في علم الغيب عنده لا يعلمها غيره. وعلى هذا فقوله ﷺ: «إنّ لله تسعةً وتسعينَ اسْمَاً مَنْ أحصَاهَا دخلَ الجنَّةَ»[1] لا ينفي أن يكون له غيرها. والكلام جملة واحدة. أيْ له أسماء موصوفة بهذه الصّفة. كما يُقال: لفلان مائة عبد أعدَّهم للتّجارة. وله مائة فرس أعدها للجهاد. وهذا قول الجمهور. وخالفهم ابْنُ حزم فزعم أن أسماءه تنحصر في هذا العدد. وقد دلَّ الحديثُ على أنّ التّوسلَ إليه سبحانه بأسمائِهِ وصفاتهِ أحبُّ إليه وأنفعُ للعبد من التوسل إليه بمخلوقاته. وكذلك سائر الأحاديث. كما في حديث الاسم الأعظم: «اللّهمَّ إنّي أسألُكَ بأنّ لك الحمدُ لا إله إلاّ أنتَ المنّانُ بديعُ السّمٰواتِ والأرضِ يا ذَا الجَلاَلِ والإكْرَامِ يا حيُّ يا قيُّومُ»[2]. وفي الحديث الآخر: «أسألُكَ بأنّي أشهدُ أنّكَ أنتَ اللهُ الذي لاَ إله إلاّ أنتَ الأحدُ الصَّمدُ الذي لم يلدْ ولم يُولَدْ ولم يَكُنْ لهُ كفواً أحدٌ»[3]. وفي الحديث الآخر: «اللهمَّ إنّي أسألُكَ بعلْمِكَ الغيب وقدرتِكَ على الخلقِ»[4]. وكلها أحاديثٌ صحاحٌ رواها ابن حبان والإمام أحمد والحاكم. وهذا تحقيق لقوله تعالى: ﴿**ولله الأسماءُ الحُسْنَى فادْعُوهُ بهَا**﴾ [سورة الأعراف الآية: ١٨٠].

وقوله: «أن تجعلَ القرآنَ ربيعَ قلبي ونورَ صَدْرِي» يجمع أصلين: الحياةَ والنّورَ. فإنّ الربيع هو المطر الذي يحيي الأرض فينبتُ الربيعَ. فيسأل اللهَ بعبوديّتِهِ وتوحيده وأسمائه وصفاته أن يجعل كتَابَهُ الذي جعله رُوحاً للعالمين ونوراً وحياةً لقلبهِ بمنزلةِ الماء الذي يحيي به الأرضَ، ونوراً له بمنزلة الشمس التي تستنيرُ بها الأرض. والحياةُ والنّورُ جماعُ الخيرِ كلِّه. قال تعالى: ﴿**أوَمَنْ كانَ مَيْتاً فأحْيَيْنَاهُ وجعلنا لَهُ نوراً يَمْشِيْ بهِ فيْ النّاسِ كمَنْ مَثَلُهُ فيْ الظّلماتِ**﴾

---

(١) متفق عليه عند الشيخين: البخاري برقم ٧٣٩٢/، ومسلم برقم ٢٦٧٧/.

(٢) صحيح سنن النسائي برقم ١٢٣٣/، وصحيح سنن ابن ماجه برقم ٣١١٢/، وسنده حسن صحيح، والروض ١٣٣/.

(٣) صحيح سنن الترمذي برقم ٢٧٦٣/، ولفظه: «اللّهمّ إنّي أسألك بأنّي أشهدُ أنّك أنت الله لا إله إلاّ أنت...» وصحيح سنن ابن ماجة برقم ٣١١١/.

(٤) صحيح سنن النسائي برقم ١٢٣٧ و١٢٣٨، ولفظه: «اللّهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق«. ومسند أحمد ج ٤/ ٢٦٤/.

[سورة الأنعام: الآية ١٢٢].

وقال تعالى: ﴿وكذلكَ أَوْحَينَا إليكَ رُوْحاً مِنْ أمرِنَا مَا كنتَ تَدْرِيْ مَا الكِتَابُ ولاَ الإيمانُ ولكنْ جعلنَاهُ نُوراً نهدِيْ بهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عبادِنَا﴾ [سورة الشورى الآية: ٥٢]. فأخبر أنّه روح تحصل به الحياة، ونور تحصل به الهداية. فأتباعه لهم الحياة والهدايةُ. ومُخَالِفُوه لهم الموتُ والضَّلالُ. وقد ضرب سبحانه المثلَ لأوليائِهِ وأعدائه بهذين الأصلين في أول سورة البقرة(١)، وفي وسط سورة النور(٢)، وفي سورة الرعد(٣). وهما المثل المائي والمثل الناري.

وقوله: «وجَلاَءَ حُزْنِي وذَهَابَ هَمِّي وغَمِّي» إنّ جلاء هذا يتضمن إزالة المؤذي الضّار. وذلك يتضمن تحصيل النّافع السّار. فتضمنَ الحديثُ طلبَ أصول الخيرِ كلِّه ودفعَ الشّرِّ. وبالله التوفيق.

---

(١) الآيات من سورة البقرة ١ ـ ٢٠ وقد تضمّنت ذكر المؤمنين وأعمالهم من الآية ٣ ـ ٥/، وذكر الكافرين من الآية ٦ ـ ٧/، وذكر المنافقين وصفاتهم وأحوالهم من الآية ٨ ـ ٢٠/.

(٢) الآيات من سورة النور ٣٥ ـ ٥٠/ وذلك بالتنويه بشأن القرآن الذي نزل بالأحكام والحلال والحرام، فجعله نوراً منه أضاءَ به السمٰوات والأرض، وذكر أن مثَلَ نوره كمشكاة فيها مصباح موضوع في زجاجة كأنها كوكب دري يُوقد من زيتونة يكاد زيتُها يضيء ولو لم تمسسه نار، وذكر أنه يهدي لنوره من يشاء من رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكره، ثم ضرب مثلاً لظلمة الكفر، فذكر أنّه كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً، أو كظلمات في بحرٍ لجيّ يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب إلخ... ثم أتبع ذلك بذكر بعض الآيات الكونية التي تدل على صدق ما يدعو إليه رسوله ﷺ من الإيمان به، ثم ذكر الكفر وشدّة ظلمته وهو النفاق، ثم ذكر آثاره وأوصاف أصحابه ومواقفهم من نُصرة الإسلام.

(٣) الآيات من سورة الرعد ١٧، فضرب الله فيها مثَلَ الحق والباطل، ثم ذكر في الآيات ١٨ ـ ٣٥/ أحوال أهل الإيمان وجزاءهم، وأحوال الكفار وما أعده لهم من العذاب والنكال، فوعد المؤمنين بالحُسْنَى، وأهل الباطل سُوْءَ الحساب ومأواهم جهنم وبئس المهاد، ثم ذكر أنه لا يمكن أن يسوّي بين الفريقين في ذلك، وأنه لا يتذكّر إلاّ أولو الألباب.

الإيمان بالقدر خيره وشرّه

قولُ السّلف: مِن أصولِ الإيمانِ الإيمانُ بالقدرِ خيرِهِ وشرهِ حُلْوِهِ ومُرّهِ. إنّ القدر لا شرَّ فيه بوجهٍ من الوجوه، فهو علمُ الله وقدرتُهُ وكتابُهُ ومشيئتُهُ[1]. وذلك خيرٌ محضٌ وكمالٌ من كلِّ وجهٍ. فالشّرُّ ليس إلى الرّبّ تعالى بوجهٍ من الوجوه، لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله. وإنما يدخل الشر الجزئي الإضافي في المقضيّ المقدّر ويكون شراً بالنّسبة إلى محلٍّ، وخيراً بالنّسبة إلى محلٍّ آخر. وقد يكون خيراً بالنسبة إلى المحل القائم به من وجهٍ، كما هو شرٌّ له من وجه، بل هذا هو الغالب. وهذا كالقصاص وإقامة الحدود وقتل الكفار. فإنّه شرٌّ بالنّسبة إليهم لا مِنْ كلِّ وجهٍ بل من وجهٍ دون وجه. وخيرٌ بالنّسبة إلى غيرهم لِما فيه من مصلحة الزجر والنّكال ودفع الناس بعضهم ببعض. وكذلك الآلام والأمراض إن كانت شروراً من وجه فهي خيراتٌ من وجوهٍ عديدة. وقد تقدم تقرير ذلك. فالخير والشر من جنس اللّذة والألم والنفع والضّرر. وذلك في المقضي المقدَّر لا في نفس صفة الرّبِّ وفعلِهِ القائم به. فإنّ قطعَ يَدِ السّارق شرٌّ مؤلم ضارٌّ له. وأمّا قضاء الرّبّ ذلك وتقديره عليه فعدل وخير وحكمة ومصلحة.

---

(١) دليل ذلك ما أخرجه أبو داود في سننه باب القدر برقم ٤٧٠٠، وفي صحيح سنن أبي داود برقم ٣٩٣٣/، وأحمد في مسنده ج ٥/٢١٧: من حديث عُبادة بن الصّامت أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ أوّلَ ما خلقَ الله القلمَ فقال له: اكتبْ، قال: ما أكتبُ؟ قال: اكتُبِ القدرَ، فكتب ما كان وما هو كائن إلى الأبد».

فإن قيل: فما الفرق بين كون القدر خيراً وشراً وكونه حلواً ومرّاً؟ قيل: الحلاوةُ والمرارةُ تعود إلى مباشرة الأسباب في العاجل. والخيرُ والشّرُّ يرجعُ إلى حُسْنِ العاقبة وسوئها. فهو حلوٌ ومرٌّ في مبدأه وأوّلهِ، وخيرٌ وشرٌّ في منتهاه وعاقبتهِ. وقد أجرى الله سبحانه سُنّـتَهُ وعادته على أنّ حلاوة الأسباب في العاجل تعقب المرارة في الآجل، ومرارتها تعقب الحلاوة. فحلو الدنيا مرُّ الآخرة، ومُرُّ الدنيا حلوُ الآخرة. وقد اقتضت حكمتُهُ سبحانه أنْ جعل اللذات تثمر الآلام، والآلام تثمر اللذات. والقضاء والقدر منتظم لذلك انتظاماً لا يخرج عنه شيءٌ ألبتّة. والشّرُّ مرجعه إلى اللّذات وأسبابها. والخير المطلوب هو اللّذات الدائمة. والشّرُّ المرهوب هو الآلام الدائمة. فأسباب هذه الشرور وإن اشتملت على لذةٍ ما، وأسباب تلك خيرات وإن اشتملت على ألمٍ ما. فألمٌ يعقب اللّذة الدائمة أوْلَى بالإيثار والتحمل من لذة تعقب الألم الدائم. فلذة ساعة في جنب ألم طويل كلا لذّةٍ. وألمُ ساعةٍ في جنب لذةٍ طويلةٍ كلا ألمٍ. [وهذا كلامٌ جيّدٌ]!!؟..

الاستعاذة بذات الرب وصفاته

وهذا من قوله ﷺ: «اللّٰهم إنّي أعوذُ برضاكَ من سخطِكَ، وأعوذُ بعفوِكَ من عقوبتِكَ، وأعوذُ بِكَ منكَ، لا أحصي ثناءً عليك، أنتَ كما أثنيتَ على نفسِكَ»[1] من تحقيق القدر وإثباته وما تضمنه الحديث من الأسرار العظيمة قد دلَّ هذا الحديثُ العظيمُ القدرِ على أمورٍ: منها أنّه يُسْتَعَاذُ بصفات الرّبِّ تعالى كما يُسْتَعَاذ بذاتِهِ. وكذلك يُستغَاثُ بصفاتِهِ كما يُستغاثُ بذاتِهِ. كما في الحديث «يا حيُّ يا قيّومُ يا بديعَ السّمواتِ والأرض، يا ذَا الجلالِ والإكرامِ، لا إلٰه إلاّ أنتَ برحمتك أستغيث، أصلحْ لي شَأْنِي كلَّهُ، ولا تكِلْنِي إلى نفسي طرفة عين، ولا إلى أحدٍ من خلقِكَ»[2]، وكذلك قوله في الحديثِ الآخر: «أعوذُ بعزّتِكَ أنْ تُضلَّنِي»[3]. وكذلك استعاذته بكلمات الله التّامّات[4] وبوجهه

(١) صحيح مسلم برقم ٤٨٩/، وأحمد في مسنده ج ١/٩٦/، وأبو داود في سننه برقم ١٤٢٧/، والترمذي برقم ٣٥٦٦/، وفي صحيح سنن الترمذي برقم ٢٨٢٤/.

(٢) في صحيح سنن الترمذي بلفظ: «يا حيّ ويا قيّوم برحمتِكَ أستغيث» برقم ٢٧٩٦/. وفي الأدب المفرد للبخاري برقم ٧٢٦ بلفظ: «يا بديعَ السّمٰواتِ والأرض، يا حيُّ، يا قيوم إنّي أسألك...».

(٣) عقد البخاري باباً في كتاب التوحيد رقم ٧: من حلفَ بعزّة الله وصفاته /ج ١٣/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩/، الفتح وفي كتاب الأيمان والنذور باب ١٢: الحلف بعزّة الله وصفاته وكلماته ـ وذكر حديثاً معلّقاً عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ يقول: أعوذُ بعزّتك / الفتح ج ١١/ ٥٤٥/.

(٤) صحيح مسلم برقم ٢٧٠٨ و ٢٧٠٩.

الكريم[1] وتعظيمه. وفي هذا ما يدلُّ على أنّ هذه صفاتٌ ثابتةٌ وجوديّةٌ، إذ لا يستعاذ بالعدم. وأنّها قائمةٌ به غير مخلوقة، إذْ لا يُستعاذُ بالمخلوق. وهو احتجاجٌ صحيحٌ. فإنّ رسولَ الله ﷺ لا يستعيذُ بمخلوق ولا يستغيث به ولا يدلُّ أُمّتَهُ على ذلك.

ومنها أنّ العفوَ من صفات الفعلِ القائمة به. وفيه ردٌّ على مَنْ زعمَ أنّ فعله عين مفعوله. فإن المفعول مخلوق ولا يُستعَاذُ به.

ومنها أنّ بعض صفاته وأفعاله سبحانه أفضل من بعض. فإنّ المُسْتَعَاذ به أفضل من المستعاذِ منه. وهذا كما أنّ صفة الرحمة أفضل من صفة الغضب. ولذلك كان لها الغَلَبَةُ والسَّبْقُ. ولذلك كلامه سبحانه هو صفتُهُ. ومعلومٌ أنّ كلامه الذي يُثني على نفسه به ويذكر فيه أوصافه وتوحيده أفضل من كلامه الذي يذم به أعداءَهُ ويذكر أوصافهم. ولهذا كانت سورة «الإخلاص» أفضل من سورة «تَبّتْ»، وكانت تعدل ثلث القرآن دونها. وكانت آية الكرسي أفضلَ آيةٍ في القرآن. ولا تُصْغِ إلى قول من غلظ حجابه إنّ الصفاتِ قديمةٌ، والقديمُ لا يتَفَاضَلُ. فإنّ الأدلّة السّمعية والعقلية تُبطلُ قولَهُ. وقد جعل سبحانه ما كان من الفضل والعطاء والخير وأهل السعادة بيده اليمنى، وما كان من العدل والقبض بيده الأخرى. ولهذا جعلَ أهلَ السّعادة في القبضة اليُمْنَى، وأهلَ الشّقاوة في القبضة الأخرى، والمقسطون على منابر من نور عن يمينه، والسّمٰوات مطويّاتٌ بيمينِهِ[2]، والأرض بالأرض.

---

(١) أبو داود في سننه برقم ٥٠٥٢/ ، وضعفه الشيخ الألباني في تخريج «المشكاة» رقم ٢٤٠٣/ ، وفي ضعيف سنن أبي داود برقم ١٠٧٢/ ، والطبراني في الدعاء برقم ١٣٩٩/ ، بلفظ قريب منه من طريق آخر وفي إسناده عثمان بن مَخْلَد الواسطي ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وبقية رجاله حسن.

(٢) في سورة الزمر آية ٦٧: ﴿والسّمٰواتُ مطويّاتٌ بيمينِهِ﴾. وفي صحيح البخاري كتاب الرقاق /٤٤/ وكتاب التوحيد /٦/ وتفسير سورة ٣٩ «الزمر» /٢/ /٢/ وفي صحيح مسلم في كتاب المنافقين /٢٣/ وسنن ابن ماجه: المقدمة /١٣/

ومنها أنّ الغضب والرضاء والعفو والعقوبة لما كانت متقابلة استعاذ بأحدهما من الآخر. فلما جاء إلى الذات المقدّسة التي لا ضدَّ لها ولا مقابل قال (وأعوذُ بكَ منكَ) فاستعاذ بصفة الرِّضَى من صفة الغَضبِ، وبفعلِ العفوِ من فعل العقوبة، وبالموصوف بهذه الصفات والأفعال منه. وهذا يتضمن كمالَ الإثبات للقدَرِ والتّوحيدِ بأوجزِ لفظٍ وأخْصَرِهِ. فإنّ الذي يُستعاذ منه من الشّرِّ وأسبابِهِ هو واقع بقضاءِ الرّبِّ تعالى وقدَرِهِ. وهو المنفرد بخلقه وتقديره وتكوينه؛ فما شاءَ كانَ وما لم يشأْ لم يكنْ. فالمستعاذ منه إمّا وصفُهُ وإمّا فعله وإمّا مفعولُهُ الذي هو أثرُ فِعْلِهِ. والمفعولُ ليس إليه نفعٌ ولا ضرٌّ ولا يضر إلاّ بإذنِ خالقِهِ، كما قال تعالى في أعظم ما يتضرر به العبد وهو السحر: ﴿**وَمَا همّ بضارينَ بهِ منْ أحدٍ إلاَّ بإذْنِ الله**﴾ [سورة البقرة الآية: ١٠٢] فالذي يُستعاذ منه هو بمشيئته وقضائه وقدره. وإعاذته منه وصرفه عن المستعيذ إنما هو بمشيئتِهِ أيضاً وقضائه وقدره. فهو المُعِيذ من قدرِهِ بقدرِهِ، وممّا يصدره عن مشيئتِهِ وإرادتهِ بما يصدره عن مشيئتِهِ وإرادتهِ. والجميع واقعٌ بإرادتهِ الكونيّةِ القدريّةِ. فهو يعيذُ من إرادتهِ بإرادتهِ، إذِ الجميعُ خلقُهُ وقدَرُهُ وقضاؤُهُ فليس هناك خلق لغيرهِ فيعيذُ منه هو، بل المُسْتَعَاذُ منه خلقٌ لهُ، فهو الذي يُعيذُ عبدَهُ من نفسِهِ بنفسِهِ، فيُعيذُهُ ممّا يُريدُهُ به بما يُريدُهُ به. فليس هناك أسباب مخلوقة لغيره يستعيذ منها المستعيذ به كما يستعيذ من رجل ظلمه وقهره برجل أقوى أو نظيره. فالمستعاذ منه هو الذُّنُوب وعقوباتها، والآلام وأسبابها. والسبب من قضائه، والمسبّب من قضائه. والإعاذة بقضائه. فهو الذي يُعيذُ من قضائه بقضائه. فلم يُعِذْ إلاّ بما قدَّرَهُ وشاءَهُ. قدَّرَ الاستعاذةَ منه وشاءَها، وقدر الإعاذةَ وشاءَها؛ فالجميعُ قضاؤُهُ وقدَرُهُ وموجب مشيئته. فنتجت هذه الكلمة التي لو قالها غير الرسول ﷺ لبادر المتكلِّم الجاهل إلى إنكارها ورَدِّهَا. إنّه لا يملكُ الضرَّ والنّفعَ والخلقَ والأمرَ والإعاذةَ غيرُكَ. وإنّ المستعَاذَ منه هو بيدِكَ وتحتَ تصرّفِكَ ومخلوقٌ من خلقِكَ. فما استعذتُ إلاّ بِكَ! ولا اسْتَعَذْتُ إلاّ مِنْكَ وهذا نظيرُ قولِهِ في الحديث الآخر:

«لا مَلْجَأَ ولا مَنْجَى مِنْكَ إلاّ إليكَ»[١]. فهو الذي يُنجي من نفسه بنفسه. ويُعيذ من نفسِهِ بنفسِهِ. وكذلك الفِرَارُ، يَفِرُّ عبدُهُ منهُ إليهِ. وهذا كله تحقيق للتّوحيدِ والقَدَرِ، وأنّه لا رَبَّ غيرُهُ ولا خالقَ سِوَاهُ، ولا يملك المخلوق لنفسه ولا لغيره ضرّاً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياةً ولا نُشُوراً، بل الأمر كلّه لله ليس لأحدٍ سواه منه شيء. كما قال تعالى لأكرم خلقه عليه وأحسنهم إليه **﴿ليسَ لكَ منَ الأمرِ شيءٌ﴾** [سورة آل عمران الآية: ١٢٨].

وقال جواباً لمن قال هل لنا من الأمر شيء **﴿قلْ إنَّ الأمرَ كلَّهُ للهِ﴾** [سورة آل عمران الآية: ١٥٤]، فالمُلْكُ كلُّهُ لهُ. والأمرُ كلُّهُ لهُ. والحمد كلُّهُ لهُ، والشّفاعة كلها له. والخير كله في يديه. وهذا تحقيق تفرده بالربوبية والألوهية. فلا إله غيره، ولا ربَّ سواه.

﴿قُلْ أفرأيتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ إنْ أَرَادَنِيَ اللهُ بضُرٍّ هلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرّهِ أوْ أَرَادَنِي برحمةٍ هلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رحمتهِ قُلْ حَسْبِيَ اللهُ عليهِ يتوكلُ المتوكلونَ﴾ [سورة الزمر الآية: ٣٨]. **﴿وإنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بضُرٍّ فلاَ كاشفَ لهُ إلاَّ هوَ وإنْ يَمْسَسْكَ بخيرٍ فهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ﴾** [سورة الأنعام الآية: ١٧]. **﴿مَا يَفْتَحِ اللهُ للنّاسِ منْ رحمةٍ فلاَ مُمْسِكَ لها ومَا يُمْسِكْ فلاَ مُرْسِلَ لهُ مِنْ بعدِهِ وهوَ العزيزُ الحكيمُ﴾** [سورة فاطر الآية: ٢]. فاستعذْ به منه، وفرَّ منه إليه، واجعل لجأَكَ منه إليه. فالأمرُ كلُّهُ له. لا يملكُ أحدٌ معه منه شيئاً. فلا يأتي بالحسناتِ إلاّ هو. ولا يذهب بالسّيّئات إلاّ هو. ولا تتحركُ ذرةٌ فما فوقَها إلاّ بإذنهِ. ولا يضرُّ سُمٌّ ولا سحرٌ ولا شيطانٌ ولا حيوانٌ ولا غيرُهُ إلاّ بإذنهِ ومشيئتِهِ. يصيبُ بذلكَ من يشاءُ ويصرفُهُ عمن يشاءُ. فأعرفُ الخلقِ به وأقواهُمْ بتوحيدِهِ مَنْ قال في دعائهِ «وأعوذُ بكَ منكَ». فليس للخلق معاذ سواه ولا مستعاذ منه إلاّ وهو

---

(١) صحيح البخاري كتاب الوضوء / ٧٥/، وكتاب الدعوات / ٦ و٧ و٩/، وكتاب التوحيد / ٣٤/، وصحيح مسلم كتاب الذكر / ٥٦ و٥٧/، وصحيح سنن أبي داود برقم ٤٢١٩، وصحيح سنن الترمذي برقم ٢٧٠٣ و٢٨٢٨/.

ربُّهُ وخالقُهُ ومَلِيكُهُ وتحتَ قهرِهِ وسُلْطَانِهِ. ثم ختم الدعاء بقوله: «لا أُحْصِي ثَـنَاءً عليك أنتَ كما أثنيتَ على نفسِكَ» اعترافاً بأنّ شأنَهُ وعظمتَهُ ونُعُوتَ كمالِهِ وصفاتِهِ أعظمُ وأجلُّ من أن يحصيها أحدٌ مِن الخلق، أو يبلغ أحدٌ حقيقة الثناء عليه غيره سبحانه[1] . فهو توحيد في الأسماء والصّفاتِ والنُّعُوتِ وذاك توحيدٌ في العبودية والتأله وإفراده تعالى بالخوف والرجاء والاستعاذة. وهذا مضادُّ الشّرك، وذاك مضادّ التعطيل.

---

(١) وهنا سؤالٌ: هل يجوز الثناء على الله تعالى بقول القائل:
إلهي ما أَعْدَلَك!؟
الجواب: هذه صيغةُ تعجُّبٍ، والتعجُّب هو انفعالٌ في النّفس عند شعورها بما يخفى سببُهُ، فإذا ظهرَ السّبَبُ بطلَ العَجَبُ.
وهذه الصّيغةُ مركّبةٌ من «ما» و «أَعْدَلَ» على وزن: «أفعَلَ»، و «ما» عند سيبويه: نكرةٌ تامّةٌ بمعنى شيء، وجازَ الابتداءُ بها لتضمّنها معنى التّعجب، وما بعدها خبرٌ. وهذا الوجه الأقوى في الإعراب.
وقال الأخفش: هي معرفةٌ ناقصةٌ، بمعنى «الذي» وما بعدها صلة، فلا موضعَ له، أو نكرةٌ ناقصة، وما بعدها صفة، وعلى هذين فالخبرُ محذوفٌ وُجُوباً، تقديرُهُ: شيءٌ عظيم. وليس هذا القولُ بالمرضي، لأنّه حُذِفَ الخبرُ وجوباً مع عدم ما يَسُدُّ مسدَّهُ، وأيضاً ليسَ في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق في التّعجُّبِ كما في تقدير سيبويه.
فصيغةُ التّعجُّب تليقُ بالمخلوق ولا تليق بالخالق سبحانه؛ فهي تتضمّنُ معنى التفضيل بين أصنافٍ لها اشتراكٌ في الصّفة أو الفعل الذي وقع عليه التّعجُّب، والله تعالى يليقُ به التّعظيم لا التّعجُّب، فإنّكَ إن قلتَ: ما أعدلَ هذا القاضي!! ثم قال آخرُ: ما أعدلَ هذا الأميرُ!! فإنّه يُفهم من ذلك معنى القياس الشمولي والقياس التّمثيلي، وصفاتُ الله تعالى وأسماؤه وأفعاله منزّهة عن دخولها تحت هذين القياسين؛ لأنَّه يلزم منهما تسوية صفة الخالق بصفة المخلوق، والله تعالى له وحده التّفرّد بالتّعظيم المطلق في أسمائه وصفاته وأفعاله، فلا يجوز إدخالها في صيغ التّعجّب، والله سبحانه مستحقٌّ كلَّ تعظيم، والتّعجّبُ لا يدلُّ عليه بالمعنى الأكمل والأتمّ، مع ما فيه من دلالة التسوية والاشتراك كما تقدم بيانه.
وفي الحديث الصحيح عند مسلم برقم ٤٨٩ وصحيح سنن الترمذي برقم ٢٨٢٤: «... لا أُحصي ثَنَاءَ عليكَ أنتَ كما أثنيتَ على نفسِكَ».

دعاء الاستخارة والقدر

وهو سبحانه كما هو العليمُ الحكيمُ في اختيارهِ مَنْ يختارُهُ مِنْ خلقِهِ، وإضلالهِ مَنْ يُضلُّه منهم، فهو العليمُ الحكيمُ بما في أمرهِ وشرعهِ من العواقب الحميدة والغايات العظيمة، قال تعالى: ﴿**كُتِبَ عليكمُ القِتَالُ وهوَ كُرْهٌ لكُمْ، وعسَى أنْ تكرهوْا شيئاً وهوَ خيرٌ لكُمْ وعسَى أنْ تُحِبُّوا شيئاً وهوَ شرٌّ لكُمْ واللهُ يعلمُ وأنتُمْ لا تعلمونَ**﴾ [سورة البقرة الآية: ٢١٦]، بين سبحانه أن ما أمرهم به يعلم ما فيه من المصلحة والمنفعة لهم التي اقتضت أن يختارَهُ ويأمرَهُمْ بِهِ، وهم قد يكرهونَهُ إمّا لعدم العلم وإمّا لنفور الطّبع، فهذا علمه بما في عواقب أمرهِ ممّا لا يعلمونه، وذلك علمُهُ بما في اختيارهِ من خلقه بما لا يعلمونه. فهذه الآية تضمّنت الحضَّ على التزامِ أمرِ الله وإنْ شقَّ على النُّفُوس، وعلى الرضا بقضائه وإن كرهتْهُ النُّفُوسُ.

وفي حديث الاستخارة: «اللهمَّ إنّي أسْتَخِيرُكَ بعلِمكَ، وأسْتَقْدِرُكَ بقُدْرَتِكَ، وأسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ، فإنَّك تَقْدِرُ ولا أقْدِرُ، وتعلمُ ولا أعلمُ، وأنتَ عَلاَّمُ الغُيُوبِ، اللهمَّ إنْ كُنْتَ تعلمُ أنّ هذا الأمر خيرٌ لي في ديني ومَعَاشِي وعاقبةِ أمري فأقْدِرْهُ لي ويَسِّرْهُ لي ثم بارِكْ لي فيهِ، وإنْ كنْتَ تعلمُهُ شرّاً لي في ديني ومعاشِي وعاقبةِ أمرِي فاصْرِفْهُ عنّي واصرِفْنِي عنه واقْدِرْ ليَ الخيرَ حيثُ كان

ثـم رضّنِـي بـهِ»[1]. ولمـا كـان العبـدُ يحتـاج فـي فعـل مـا ينفعـه فـي معـاشـهِ ومعادهِ إلى علمٍ ما فيه من المصلحةِ وقدرتهِ عليه وتيسيرهِ لهُ وليس له من نفسهِ شيءٌ من ذلك، بلْ عَلِمَهُ ممّنْ علّمَ الإنسانَ ما لمْ يعلمْ، وقدرته منه، فـإن لـم يقـدره عليـه وإلا فهـو عـاجـز، وتيسيـره منـه فـإن لـم ييسـره عليـه وإلا فهـو متعسّـرٌ عليـه بعـد إقْـدَارِهِ أرشـده النّبـيّ صلـى الله تعـالـى عليـه وسلـم إلـى محـض العبـوديـة؛ وهـو جلـبُ الخِيَـرَةِ مِـنَ العَـالِـمِ بعـواقـبِ الأمـورِ وتفـاصيلِهـا وخيـرِهـا وشـرِّهـا، وطلـبُ القـدرةِ منـه فـإنّـه إنْ لـم يُقْـدِرْهُ وإلاّ فهـو عـاجـزٌ، وطلبُ فضلِهِ منه، فإن لم يُيَسِّرْهُ له ويُهيئهُ له وإلا فهو متعذِّرٌ عليه، ثم إذا اختاره له بعلمه وأعانه عليه بقدرته ويسَّرَهُ له من فضله فهو يحتاج إلى أن يبقيه عليه ويُديمه بالبركة التي يضعها فيه، والبركةُ تتضمّن ثبوته ونموّه، وهذا قدرٌ زائد على إقْدَارِهِ عليه وتيسيرهِ له، ثم إذا فعل ذلك كله فهو محتاج إلى أن يرضيه به فإنه قد يهيء له ما يكرهه فيظل ساخطاً ويكون قد خارَ الله لـه فيـهِ. قـال عبـد الله بـن عمـر: (إنّ الـرجـل ليستخيـرُ اللهَ فيختـارُ لـه فيسخـطُ على ربِّهِ فلا يلبث أن ينظر في العاقبة فإذا هو قدْ خارَ له) وفي المسند من حـديـث سعـد بـن أبـي وقـاص عـن النبـي صلـى الله تعـالـى عليـه وسلـم: «مِنْ سعادة ابْنِ آدمَ استخارتُهُ الله تعالى، ومِنْ سعادةِ ابْنِ آدمَ رضَاهُ بما قضَاهُ اللهُ، ومِنْ شَقْوَةِ ابْنِ آدمَ تركُهُ استخارَةَ الله عزّ وجلّ، ومِنْ شقوةِ ابْنِ آدمَ سُخْطُهُ بمـا قَضَـى الله»[2] فـالمقـدور يكتنفـه أمـران: الاستخـارةُ قبلـه والـرضـا بعـده، فمِن توفيق الله لعبده وإسعادِهِ إيّاه أن يختار قبل وقوعه ويرضى بعد وقوعه، ومن خُذْلاَنِهِ له أنّ لا يستخيره قبلَ وقوعه ولا يرضى به بعد وقوعه. وقال

---

(١) صحيح البخاري ج ١١ / ١٥٥ ـ ١٥٨/ الفتح/ وفي كتاب التوحيد: باب قوله تعالى: ﴿قُلْ هو القادِرُ﴾، وصحيح سنن أبي داود برقم ١٣٦١/، وصحيح سنن الترمذي برقم ٣٩٧/.

(٢) مسند الإمام أحمد ج ١/١٦٨/، وهو في ضعيف سنن الترمذي برقم ٣٨١/، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ١٨٠٠/، وضعيف الجامع الصغير ٥٣٠٠/.

عمر بن الخطاب: (لا أُبالي أصبحتُ على ما أحبُّ أو على ما أكرَهُ، لأنّي لا أدْرِي الخيرَ فيما أُحبُّ أو فيما أكْرَهُ). وقال الحسنُ: لا تكرهوا النّقَماتِ الواقعة والبَلَايا الحادثة، فَلَرُبَّ أمرٍ تكرهُهُ فيه نجَاتُكَ، ولرُبَّ أمرٍ تؤثِرُهُ فيهِ عَطَبُكَ.

وممّا يناسب هذا قولهُ تعالى: ﴿**لقدْ صدقَ الله رسولهُ الرُّؤْيَا بالحقِّ لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحرامَ إنْ شَاءَ الله آمِنِينَ محلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ ومقصّرِينَ لا تخافونَ فعلمَ ما لمْ تعلمُوْا فجعلَ مِنْ دونِ ذلكَ فتحاً قريباً**﴾ [سورة الفتح الآية: ٢٧] بين سبحانه حكمة ما كرهوه عام الحديبية من صدِّ المشركين لهم حتى رجعوا ولم يَعْتَمِرُوا، وبيَّنَ لهم أنّ مطلوبَهُمْ يحصلُ بعد هذا، فحصل في العام القابل، وقال سبحانه ﴿**فعَلِمَ مَا لمْ تعلَمُوْا فجعلَ منْ دونِ ذلكَ فتحاً مُبيناً**﴾ [سورة الفتح الآية: ٢٧] وهو صلح الحديبية، وهو أول الفتح المذكور في قوله تعالى: ﴿**إنَّا فتحنَا لكَ فتحاً مُبيناً**﴾ [سورة الفتح الآية: ١] فإنّ بسببه حصلَ من مصالح الدِّينِ والدّنيَا والنَّصْرِ وظهورِ الإسلامِ وبُطْلَانِ الكفرِ ما لم يكونُوا يرجُونَهُ قبلَ ذلك، ودخَلَ النَّاسُ بعضهم في بعض، وتكلَّم المسلمون بكلمةِ الإسلام وبراهينهِ وأدلتهِ جهرةً لا يخافون، ودخل في ذلك الوقت في الإسلام قريب ممّن دخل فيه إلى ذلك الوقت، وظهر لكلِّ أحدٍ بغي المشركين وعداوتهم وعنادهم، وعلم الخاصُّ والعام أنّ محمداً وأصحابه أولي الحقِّ والهُدَى، وأنّ أعداءَهُم ليس بأيديهم إلا العدوان والعناد، فإنّ البيتَ الحرامَ لم يُصَدَّ عنه حاجٌّ ولا معتمرٌ من زمن إبراهيم، فتحققت العربُ عنادَ قريشٍ وعداوتَهُمْ، وكان ذلك داعيةً لبَشَرٍ كثيرٍ إلى الإسلام، وزادَ عنادُ القومِ وطُغيانُهم، وذلك من أكبرِ العونِ على نفوسهم، وزادَ صبرُ المؤمنين واحتمالُهم والتزامُهُمْ لحكمِ الله وطاعةِ رسولهِ، وذلك من أعظمِ أسبابِ نصرهم، إلى غير ذلك من الأمور التي علمها اللهُ ولم يعلَمْهَا الصحابةُ، ولهذا سمَّاهُ فتحاً، وسُئل النبيّ صلى الله تعالى

عليه وسلم: أفتحٌ هُوَ؟ قال: نعم»[1]!!

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٣/ ٤٢٠ و٤٨٦/ ، وأبو داود في سننه برقم ٢٧٣٦ و ٣٠١٥/ ، ورجال إسناده هم: مجمّع بن يعقوب [وهو صدوق] قال سمعت أبي يذكر عن عمه عبد الرحمٰن بن يزيد الأنصاري [وهو في ثقات ابن حبان ج ٥/ ٨٧] عن عمه مجمِّع بن جارية الأنصاري وكان أحد القراء الذين قرؤوا القرآن في عهد النبي ﷺ: وفيه: «فقال رجلٌ: يا رسول الله! أفتحٌ هو؟ قال: «نعم! والذي نفس محمدٍ بيدِهِ إنّه لفتح» وفي آخر الرواية: «فقُسمت خيبر على أهل الحديبية فقسمها رسول الله ﷺ على ثمانية عشر سهماً، وكان الجيش ألفاً وخمسمائةٍ، فيهم ثلثمأئة فارس، فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الرَّاجلَ سهماً».

قال أبو داود [مرجحاً رواية أبي معاوية على رواية مجمِّع بن يعقوب ـ وهي برقم ٢٧٣٣]: «حديث أبي معاوية أصح والعمل عليه، وأرى الوهم في حديث مجمِّع: أنه قال: ثلثمأئة فارس وكانوا مأئتي فارس» ورواية أبي معاوية عند أبي داود: «أنّ رسول الله ﷺ أسهم لرجلٍ ولفرسه ثلاثةَ أسهمٍ: سهماً له، وسهمين لفرسه» وأخرجه البخاري في الجهاد باب سهام الفرس، وفي المغازي باب غزوة خيبر، ومسلم في صحيحه برقم ١٧٦٢/ ، ولهذه المخالفة في الرواية لرواية الأوثق والأصح كانت رواية مجمِّع بن يعقوب ضعيفة شاذة، ولذا ذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم ٥٨٧/ .

الرّضا بالقضاء والقدر من الإيمان

هذا الباب مِن تمام الإيمان بالقضاء والقدر. وقد تنازع النّاسُ فيه هل هو واجبٌ أو مستحبٌّ على قولين: وهما وجهان لأصحاب أحمد. فمنهم مَنْ أوجبَهُ واحتجَّ على وجوبِهِ بأنّه من لوازم الرِّضَا بالله ربّاً، وذلك واجبٌ. واحتجَّ بأثرٍ إسرائيلي: (مَنْ لم يرضَ بقضائي ولم يصبِرْ على بلائي فليتخِذْ له ربّاً سِوَاي). ومنهم مَنْ قال: هو مستحبٌّ غيرُ واجبٍ. فإنّ الإيجاب يستلزم دليلاً شرعياً ولا دليلَ يدلُّ على الوجوب. وهذا القول أرجح. فإنّ الرِّضَا من مقاماتِ الإحسان التي هي من أعلى المندوبات. وقد غلط في هذا الأصلِ طائفتان أقبحَ غلطٍ، فقالت القدرية النُّفَاة: الرِّضَا بالقضاء طاعة وقُربة. والرِّضَاء بالمعاصي لا يجوز، فليست بقضائه وقدره. وقالتْ غُلاَةُ الجبريّة الذين طَوَوْا بساطَ الأمر والنّهي: المعاصي بقضاءِ اللهِ وقدرِهِ. والرِّضا بالقضاء قُرْبَةٌ وطاعةٌ. فنحنُ نرضَى بها ولا نسخطها. واختلفت طرق أهل الإثبات في جواب الطائفتين. فأجابهم طائفة بأن لها وجهين، وحبها يرضَى بها منه وهو إضافتُها إلى الله سبحانه خَلْقاً ومشيئةً، ووجهاً يُسْخَطُ منه، وهو إضافتها إلى العبد فعلاً واكتساباً. وهذا جوابٌ جيِّدٌ، لو وَفُّوا به فإن الكسبَ الذي أثبته كثيرٌ منهم لا حقيقة له. إذ هو عندهم مقارنة الفعل للإرادةِ والقدرةِ إيجادٌ بهِ من غير أن يكونَ لهما تأثير بوجهٍ ما. وقد تقدَّمَ الكلامُ في ذلك بما فيه كفاية[1]. وأجابهم طائفة أخرى بأنّا نرضَى بالقضاء الذي

(١) قال الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى في شفاء العليل: ص ٢٥٩ ط دار التراث ـ القاهرة/، وص ٢٠٩ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت: «لفظُ الكسب تطلقه القدرية =

= على معنىً، والجبريةُ على معنىً، وأهل السّنّة على معنىً: فكسبُ القدرية هو وقوعُ الفعل عندهم بإيجاد العبد وإحداثه ومشيئته من غير أن يكون الله شاءَهُ أو أوجدَهُ. وكسبُ الجبريّة: لفظٌ لا معنى له ولا حاصل تحته، وقد اختلفت عباراتهُم فيه، وضربوا له الأمثال وأطالوا فيه المقال، فقال القاضي: الكسب ما وجدوا عليه قدرةً محدثةً. وقيل: إنّه المتعلّق بالقادر على غير جهة الحدوث. وقيل: إنّه المقدور بالقدرة الحادثة» ثم يأخذ في تفنيد أقوالهم ونقضها. ويقول: «وقد اضطربت آراءُ أتباع الأشعري في الكسب اضطراباً عظيماً، واختلفت عباراتهم فيه اختلافاً كثيراً».

ثم قال: «فإن قيل: فما تقولون أنتم في هذا المقام؟ قُلْنَا: لا نقولُ بواحدٍ من القولين، بل نقولُ: هي أفعال للعباد حقيقةً ومفعولةٌ للرّبِّ، فالفعلُ عندنا غيرُ المفعول، وهو إجماعٌ من أهل السّنّة، حكاه الحسين بن مسعود البغوي وغيرُه. فالعبدُ فعلَهُ حقيقةً، والله خالقُهُ وخالقُ ما فعلَ به من القدرة والإرادة وخالقُ فاعليّته.

ثم قال: هؤلاء وقفوا عند ألفاظ الكتاب والسّنّة، فإنهما مملوآن من نسبة الأفعال إلى العبد باسمها العامّ وأسمائها الخاصّة، فالاسمُ العام كقوله تعالى: ﴿**تعملُون. تفعلُون. تكسِبُون**﴾، والأسماء الخاصّة: ﴿**يُقيمُون الصلاة، ويُؤتُون الزّكاةَ. ويؤمنون. ويخافون. ويتوبون. ويُجاهدون**﴾ وأمّا لفظ «الإحداث» فلم يجيءْ إلاّ في الذّمّ كقوله ﷺ: «لعَنَ الله مَنْ أحدث حدثاً، أو آوى مُحْدِثاً» [الشطر الأول أخرجه الربيع بن حبيب ج ١/ ١٤/ ولفظه: «لعنَ الله من أحدث في الإسلام». والشطر الثاني عند مسلم في الأضاحي باب ٨/ ٤٣، ٤٤، ٤٥، وفي صحيح سنن النسائي برقم ٤١١٩/ ، ولفظهما: «لعن الله مَنْ آوى محدثاً»]. فهذا ليس بمعنى «الفعل والكسب. وكذلك قولُ عبد الله بن مُغَفَّل لابنه: «إيّاك والحَدثَ في الإسلام». ثم قال ص ٢٨٠: «وكذلك مُبْدِعُ الشيء وبديعُهُ لا يصح إطلاقه إلاّ على الرّبّ، كقوله تعالى: ﴿**بديعُ السّمٰوات والأرض**﴾، والإبداعُ إيجادُ المُبْدَعِ على غير مثالٍ سَبَقَ. والعبدُ يُسمّى مبتدعاً لكونه أحدث قولاً لم تمضِ به سنّةٌ، ثم يُقال لمن اتبعه عليه مبتدِعٌ أيضاً. وقال: وأمّا لفظ الصانع فلم يرد في أسماء الله سبحانه ولا يمكن وُرُودُهُ؛ فإن الصّانع من صنع شيئاً عدْلاً كان أو ظلماً، سفهاً أو حكمةً، جائزاً أو غير جائز، وما انقسم مسمّاه إلى مدحٍ وذمٍّ لم يجيءْ اسمه المطلق في الأسماء الحُسْنَى، كالفاعل والعامل والصّانع، لانقسام معاني هذه الأسماء إلى محمود ومذموم، بخلاف العالم والقادر والحي والسميع والبصير، وقد سمى النبي ﷺ العبد صانعاً. قال البخاري [في خلق أفعال العباد ص ٣٧ ـ وهو حديث صحيح، الصحيحة ١٦٣٦] عن حذيفة قال: قال النبي ﷺ: «إنّ الله يصنعُ كلَّ صانعٍ وصنعتَهُ» ولفظ ابن أبي عاصم في السّنّة برقم ٣٥٧ و٣٥٨: «إنّ الله خلق كلَّ صانعٍ وصنعتَهُ» وكذا اللفظ عند

هو فعلُ الرَّبِّ ونسخطُ المقضي الذي هو فعل العبدِ. وهذا جوابٌ جيّد لو لم يعودُوا عليه بالنّقْضِ وبالإبطال. فإنهم قالوا: الفعل غير المفعول. فالقضاء عندهم نفس المقضي. فلو قال الأولون بأنّ للكسب تأثيراً في إيجاد الفعل وإنه سبب لوجوده، وقال الآخرون بأن الفعل غير المفعول لأصابوا في الجواب. وأجابتهم طائفة أخرى بأن من القضاء ما يؤمر بالرضا به. ومنه ما ينهى عن الرّضا بهِ.

فالقضاء الذي يحبه الله ويرضاه نرضى به. والذي يبغضه ويسخطه لا نرضى به. وهذا كما أن من المخلوقات ما يبغضه ويسخطه وهو خالقه، كالأعيان المسخوطة له، فهكذا الكلام في الأفعال والأقوال سواء. وهذا جواب جيد غير أنّه يحتاج إلى تمام. فنقول: الحكم والقضاء نوعان: دينيّ وكونيّ. فالديني يجب الرّضَا بهِ. وهو من لوازم الإسلام. والكوني منه ما يجب الرضا به، كالنعم

= ابن منده والحاكم والديلمي: «خالق» مكان «يصنع» وزاد البخاري في آخر الحديث: «وتلا بعضهم عند ذلك: ﴿**واللهُ خلقكم وما تعملُون**﴾ والظاهر أنها مدرجة، وقال البخاري عقبه: «فأخبرَ أنّ الصناعات وأهلها مخلوقة» ثم رواه من طريق الأعمش عن شقيق عن حذيفة: «إنّ الله خلق كلَّ صانعٍ وصنعته، إنّ الله خلق صانعَ الخَزَمِ وصنعتَهُ «والخَزَمُ: ما يكون من لحاءِ شجرٍ يتخذه الحبّال لصنعتهِ».

ثم قال ص ٢٨٣: «وأمّا الفعلُ والعملُ فإطلاقه على العبد كثيرٌ: ﴿**لبئسَ ما كانوا يفعلون**﴾، ﴿**لبئسَ ما كانوا يعملون**﴾، ﴿**بما كنتم تعملون**﴾، وأطلق الله على نفسه فعلاً واسماً، فالأول كقوله تعالى: ﴿**ويفعلُ اللهُ ما يشاءُ**﴾ والثاني كقوله تعالى: ﴿**فعّالٌ لِما يُريدُ**﴾ وقوله: ﴿**وكنّا فاعلين**﴾ في موضعين ﴿**وسخّرنا مع داودَ الجبالَ يسبحن والطيرَ وكنّا فاعلين**﴾ والثاني: ﴿**كما بدأنا أول خلقٍ نُعيدُهُ وعداً علينا إنّا كنّا فاعلين**﴾ فتأمّل قولَهُ ﴿**كنّا فاعلين**﴾ في هذين الموضعين المتضمنين الصنع العجيب الخارج عن العادة كيف تجده كالدليل على ما أخبر به. قال الزّجّاجُ: ﴿**وكنّا فاعلين**﴾ قادرين على فعل ما نشاءُ».

والمقصودُ من كلام الإمام ابن قيم الجوزية: أن قول أهل السّنّة والحديث في أفعال العباد موافق للقرآن والسّنّة بخلاف قول القدرية والجبرية المخالفين لهما، فللعبادِ أفعالٌ حقيقةً وهي مفعولةٌ للرّبّ تبارك وتعالى، فالعبد فعلُهُ حقيقةٌ. واللهُ خالقُهُ وخالقُ ما فعلَ به من القدرةِ والإرادةِ، وخالقُ فاعليته. وعلى هذا كان اعتقادُ السّلف الصالح قائماً.

التي يجب شكرها ومن تمام شكرها الرّضا بها، ومنه ما لا يجوز الرضا به كالمعائب والذنوب التي يسخطها الله وإن كانت بقضائه وقدره، ومنه ما يستحب الرّضا بِهِ كالمصائب. وفي وجوبه قولان. هذا كلُّه في الرّضا بالقضاء الذي هو المقضي. وأمّا القضاء الذي هو وصفه سبحانه وفعله، كعلمه وكتابه وتقديره ومشيئته، فالرّضا بِهِ من تمام الرّضا بالله ربّاً وإلٰهاً ومالِكاً ومُدَبِّراً. فبهذا التفصيل يتبين الصّواب ويزول اللبس في هذه المَسألة العظيمة التي هي مفرق طرق بين النّاس.

فإن قيل: فكيف يجتمع الرّضاء بالقضاء بالمصائب مع شدة الكراهة والنفرة منها؟ وكيف يُكلَّف العبد أن يرضى بما هو مؤلمٌ له وهو كاره له والألم يقتضي الكراهة والبغض المضاد للرّضَا، واجتماع الضدّين محال؟ - قيل: الشيء قد يكون محبوباً مرضياً من جهة، ومكروهاً من جهة أخرى، كشرب الدواء النّافع الكريه، فإن المريض يرضى به مع شدة كراهته له، وكصوم اليوم الشديد الحَرِّ، فإن الصائم يرضى به مع شدة كراهته له، وكالجهاد للأعداء؛ قال تعالى: ﴿**كُتِبَ عليكمُ القِتَالُ وهُوَ كُرْهٌ لكُمْ، وعسَى أنْ تكرهُوْا شيئاً وهُوَ خيرٌ لكمْ**﴾ [سورة البقرة الآية ٢١٦]. فالمجاهد المخلص يعلم أنّ القتالَ خيرٌ له فرضي به. وهو يكرهه لما فيه من التعرض لإتلاف النفس وألمها ومفارقة المحبوب. ومتىٰ قَوِيَ الرّضا بالشيء وتمكّن انقلبت كراهتُهُ محبةً، وإن لم يخل من الألم، فالألم بالشيء لا يُنافي الرّضَا بِهِ، وكراهته من وجه لا تنافي محبته وإرادته والرّضَا به من وجهٍ آخر.

القضاء الكوني والقضاء الشرعي

هذا البحث متصل بـ «المشيئة الكونية والمشيئة الشرعية»[1].

---

(١) ويتصل بهذا البحث: مسألة «الحسنة الكونية والحسنة الشرعية، والسّيّئة الكونية والسّيّئة الشرعية».

فالحسنة الكونية: بمعنى النّعمة والعطاء، والخير والصّحّة والعافية، والنّصر والعِزّ والجاه، فهذه الحسنة من الله تعالى.

والسّيّئة الكونية: بمعنى النّقمة والابتلاء والشّرّ، والنّقص والمرض، والهزائم، وما إلى ذلك، فهذه من عند الله تعالى أيضاً؛ لأنّ الله سبحانه هو الذي يبلو العباد، امتحاناً وانتقاماً حسب مقتضيات رحمته في تربية عباده، وتدبير شأنه، قال سبحانه: ﴿ونَبْلُوكُم بالشّرِّ والخيرِ فتنةً، وإلينا تُرْجَعُون﴾ سورة الأنبياء آية ٣٥.

وأمّا الحسنة الشرعية: بمعنى الطّاعة وفعل الخيرات؛ فإنّها تُنسَبُ إلى الله عزّ وجلّ؛ لأنّه هو الذي أمرَ بها، وهو الذي شرعها للعبد، وعلّمه إيّاها، وكلّفه بها، وأعانه عليها، ووعده بالثواب عليها ترغيباً وتفضّلاً.

وأمّا السّيّئة الشرعية: بمعنى المعصية والمخالفة، فهذه السّيّئة لا تُنسَبُ إلاّ إلى العبد الذي اقترفها، ولا تصح نسبتُها إلى الله تعالى أبداً؛ لأنّ الله تعالى لم يَشْرَعْها ولم يأمرْ بها، ولم يُرغّب فيها، وإنّما أمرَ بها الشّيطانُ ورغّبَ فيها، والله تعالى لا يأمر بالفحشاء والمنكر، وإنّما يأمرُ بالعدلِ والإحسانِ..

إذاً: الحسَنَةُ الشّرعية والسّيّئة الشّرعية كما قال تعالى: ﴿مَا أصابكَ مِنْ حَسَنَةٍ فمِنَ الله، وما أصَابكَ مِنْ سَيّـئةٍ فمِنْ نفسِكَ﴾ سورة النساء آية ٧٩/.

والحسَنَةُ الكونيّة والسّيّئة الكونية كما قال تعالى: ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يقُولُوا هذه مِنْ عندِ الله، وإنْ تُصِبْهُمْ سَيّئةٌ يقولُوا هذه مِنْ عندِك، قُلْ كلٌّ من عندِ الله، فمالِ هؤلاءِ القومِ لا يكَادُون يفقهُون حديثاً﴾ سورة النساء آية ٧٨.

=

[القضاء الكوني والقضاء الشرعي] كل منهما يقرر لصاحبه، فما كان من كوني فهو متعلق بربوبيته وخلقه. وما كان من الديني فهو متعلق بإلٰهيّتِهِ وشرعِهِ. وهو كما أخبر عن نفسه سبحانه له الخلق والأمر. فالخلق قضاؤه وقدَرُهُ وفعلُهُ. والأمرُ شرعُهُ ودينُهُ. فهو الذي خلقَ وشرَّعَ وأمَرَ. وأحكامُهُ جاريةٌ على خلقهِ قدراً وشرعاً. ولا خروج لأحدٍ عن حكمهِ الكونيّ القدريّ. وأمّا حكمه الديني الشّرعيّ فيعصيه الفُجّارُ والفُسّاقُ. والأمران غيرُ متلازمين. فقد يقضي ويُقدِّرُ ما لا يأمرُ بِهِ ولا شَرَعَهُ. وقد يُشَرِّعُ ويأمرُ بما لا يقضيه ولا يُقدِّرُهُ. ويجتمع الأمران فيما وقع من طاعات عباده وإيمانهم. وينتفي الأمران عما لم يقعْ مِنَ المعاصي والفسق والكفر. وينفرد القضاء الدينِي والحكم الشرعي في ما أمر به وشرعه ولم يفعله المأمور. وينفرد الحكم الكوني فيما وقع من المعاصي.

إذا عُرِفَ ذلك فالقضاء في كتاب الله نوعان: كونيّ قدريّ، كقوله: ﴿فلمَّا قضينَا عليهِ الموتَ﴾ [سورة سبأ الآية: ١٤] وقوله: ﴿وقضيَ بينهمْ بالحقِّ﴾ [سورة الزمر: الآية ٦٩]، وشرعي وديني، كقوله: ﴿وقضى ربُّكَ ألاَّ تَعْبُدُوْا إلاَّ إيّاهُ﴾ [سورة الإسراء الآية ٢٣] أي أمرٌ وشرعٌ. ولو كان قضاء كونياً لما عُبِدَ غيرُ الله. والحكم أيضاً نوعان. فالكوني كقوله: ﴿قلْ ربِّ احكمْ بالحقِّ﴾ [سورة الأنبياء الآية: ١١٢] أي افعل ما تنصر به عبادك وتخذل به أعداءك. والديني

= وهذا ردٌّ على المنافقين الذين كانوا ينسبون الحسنة بمعنى النّعْمة إلى الله تعالى، وينسبون السّيّئةَ بمعنى النّقمة والبلاء والشّرّ إلى رسول الله ﷺ، فرَدَّ الله تعالى عليهم قولهم هذا وعابه عليهم ونسبهم إلى سُوء الفهم وقلّة الإدراك، وأخبر مقرّراً أنّ كلاً من هذين النّوعين من الحسنة والسّيّئة هما من الله تعالى. وبهذا زَالَ ـ والحمدُ لله ـ الإشكالُ الذي كان يقف عنده كثير من المؤمنين حَيَارى يكادون أن يقولوا مقالة أهل الباطل: إن بين الآيتين تناقضاً في حين أنّه لا تناقض بينهما ولا تعارض ـ كما رأيت ـ وحاشا لكتاب الله تعالى أن يضرب بعضه بعضاً، وكيف يكون ذلك والله تعالى الذي أنزل القرآن العظيم بَرّأه من كل ما يظنّه أهل الرّيب والنّفاق والشكوك، فقال: ﴿وإنّه لكتابٌ عزيزٌ. لا يأتيهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يديهِ ولا مِنْ خَلْفِهِ تنزيلٌ من حكيمٍ حميدٍ﴾ سورة فصلت آية: ٤١ ـ ٤٢/.

كقوله ﴿ذلكُمْ حُكْمُ اللهِ يحكُمُ بينكمْ﴾ [سورة الممتحنة الآية: ١٠] وقوله: ﴿إنَّ الله يحكمُ مَا يريدُ﴾ [سورة المائدة الآية: ١]. وقد يرد بالمعنيين معاً، كقوله: ﴿ولاَ يُشْرِكُ فيْ حُكْمِهِ أحداً﴾ [سورة الكهف الآية: ٢٦]. فهذا يتناولُ حكمَهُ الكونيّ وحكمَهُ الشّرعي.

والإرادة أيضاً نوعان: فالكونية كقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُريدُ﴾ [سورة هود الآية: ١٠٧] وقوله: ﴿وإذَا أردْنَا أنْ نُهْلِكَ قريةً﴾ [سورة الإسراء الآية: ١٦] وقوله: ﴿إنْ كانَ اللهُ يُريدُ أنْ يُغويَكُمْ﴾ [سورة هود الآية: ٣٤] وقوله: ﴿ونُريدُ أنْ نمنَّ علَى الذينَ اسْتُضْعِفُوا في الأرضِ﴾ [سورة القصص الآية: ٥]، والدينية كقوله: ﴿يُريدُ اللهُ بكمْ اليُسْرَ ولاَ يُريدُ بِكُمُ العُسْرَ﴾ [سورة البقرة الآية: ١٨٥] وقوله: ﴿واللهُ يُريدُ أنْ يَتُوبَ عليكُمْ﴾ [سورة النساء الآية: ٢٧] فلو كانت هذه الإرادة كونية لَما حصلَ العُسْرُ لأحدٍ منّا، ولو وقعت التوبةُ من جميع المكلَّفِين. وبهذا التفصيل يزول الاشتباهُ في مسألة الأمرِ والإرادةِ هل هما مُتَلازِمَانِ أمْ لا؟ فقالت القدريةُ: الأمرُ يستلزمُ الإرادةَ واحتجوا بحجج لا تندفع، وقالت المثبتة: الأمر لا يستلزمُ الإرادةَ. واحتجوا بحججٍ لا تندفع. والصّواب أن الأمر يستلزِمُ الإرادة الدينية ولا يستلزِمُ الإرادةَ الكونيّة. فإنه لا يأمر إلاّ بما يُرِيدُهُ شرعاً وديناً. وقد يأمر بما لا يريده كَوْناً وقَدَراً، كإيمان من أمره، ولم يوفقه للإيمان مُرَادٌ لهُ دِيْناً لا كَوْناً.

وكذلك أمر خليلَهُ بذبح ابْنِهِ ولم يُرِدْهُ كَوْناً وقَدَراً. وأمرَ رسولَهُ بخمسينَ صلاةً ولم يُرِدْ ذلك كوناً وقَدَراً. وبين هذين الأمرين وأمرِ مَنْ لم يُؤمن بالإيمان فرق. فإنّه سبحانه لم يحبُّ من إبراهيم ذبحَ ولدِهِ، وإنّما أحبَّ منه عَزْمَهُ على الامتثالِ وأن يُوطِّنَ نفسَهُ عليه. وكذلك أَمْرُهُ محمداً ﷺ ليلةَ الإسراء بخمسين صلاةً. وأمّا أمرُ مَنْ علمَ أنّه لا يؤمن بالإيمان فإنّه سبحانه يحبُّ من عبادهِ أن يُؤمنوا بِهِ وبرسلِهِ، ولكن اقتضت حكمتُه أن أعان بعضَهُم على فعل ما أمرَهُ ووفقَهُ له، وخذلَ بعضَهم فلم يُعنْهُ ولم يُوفقه فلم تحصلْ مصلحة الأمرِ منهم وحصلت من الأمر بالذبح.

وأمّا الكتابة فالكونية كقوله: ﴿**كَتَبَ اللهُ لأغْلِبَنَّ أنَا ورُسُلِيْ**﴾ [سورة المجادلة الآية: ٢١] وقوله: ﴿**ولقدْ كتبنَا في الزَّبُورِ منْ بعدِ الذكرِ أنَّ الأرضَ يرثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ**﴾ [سورة الأنبياء الآية: ١٠٥] وقوله: ﴿**كُتِبَ عليهِ أنّهُ مَنْ تولاّهُ فأنّهُ يُضلهُ ويهديهِ إلَى عذابِ السَّعِيرِ**﴾ [سورة الحج الآية ٤]. والشرعية الأمرية كقوله: ﴿**كُتِبَ عليكُمُ الصِّيَامُ**﴾ [سورة البقرة الآية ١٧٨] وقوله: ﴿**حُرِّمَتْ عليكُمْ أُمّهاتُكمْ**﴾ [سورة النساء: الآية ٢٣] إلى قوله: ﴿**كتابَ اللهِ عليكُمْ**﴾ [سورة النساء: الآية ٢٤] وقوله: ﴿**وكتبنَا عليهمْ فيهَا أنَّ النّفسَ بالنّفسِ**﴾ [سورة المائدة: الآية ٤٥]. فالأولى كتابة بمعنى القَدَرِ، والثانية كتابة بمعنى الأمْرِ.

الأمر الكوني:

والأمر الكوني كقوله: ﴿**إنّمَا أَمْرُهُ إذَا أرَادَ شيئاً أنْ يقولَ لهُ كُنْ فيكُون**﴾ [سورة يس الآية ٨٢]. وقوله: ﴿**ومَا أمرُنَا إلاَّ واحدةٌ كَلَمْحٍ بالبصرِ**﴾ [سورة القمر: الآية ٥٠] وقوله: ﴿**وكانَ أَمْرُ اللهِ مفعُولاً**﴾ [سورة النساء الآية: ٤٧] وقوله: ﴿**وكانَ أمراً مقضياً**﴾ [سورة مريم: الآية ٢١] وقوله: ﴿**وإذَا أَرَدْنَا أنْ نُهلِكَ قَرْيةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوْا فيها**﴾ [سورة الإسراء: الآية ١٦]. فهذا أمرٌ تقدير كوني لا أمرٌ دينيّ شرعيّ. فإنّ الله لا يأمرُ بالفَحْشَاءِ. والمعنى قضينا ذلك وقَدَّرْنَاهُ. وقالت طائفة: بل هو أمرٌ ديني. والمعنى أمرنَاهُم بالطّاعة فخالفونا وفَسَقُوا. والقول الأول أرجح لوجوهٍ:

أحدها: أن الإضمار على خلاف الأصل، فلا يُصار إليه إلاّ إذا لم يمكن تصحيح الكلام بدونه. **الثاني**: أن ذلك يستلزم إضمارين، أحدهما: أمرناهم بطاعتنا، والثاني: فخالَفُونا أو عصونا، ونحو ذلك. **الثالث**: أن ما بعد الفاء في مثل هذا التركيب هو المأمور به نفسه. كقولك: أمرتُهُ ففعَلَ وأمرتُهُ فقامَ وأمرتُهُ فركبَ. لا يفهمُ المخاطَبُ غيرَ هذا. **الرابع**: أنّه سبحانه جعلَ سببَ هلاك القرية أمره المذكور. ومن المعلوم أنّ أمرَهُ بالطّاعة والتّوحيد لا يصلح أن يكون سبب الهلاك، بل هو سببٌ للنّجاة والفوز. **فإن قيل**: أمره بالطاعة مع الفسق هو سببُ

الهلاكِ، قيل: هذا يُبطل بالوجه **الخامس**: وهو أنّ هذا الأمر لا يختصُّ بالمترفين، بل هو سبحانه يأمرُ بطاعتِهِ واتباعَ رسلهِ المترفين وغيرهم، فلا يصح تخصيص الأمر بالطاعة بالمترفين. يُوضِّحُهُ الوجه **السّادس**: أنّ الأمر لو كان بالطاعة لكان هو نفس إرسال رسله إليهم. ومعلوم أنّه لا يحسن أن يُقال أرسلنا رسلنا إلى مترفيها ففسقوا فيها، فإن الإرسال لو كان إلى المترفين لقال من عداهم نحن لم يُرْسَلْ إلينا. **السابع**: أن إرادة الله سبحانه لإهلاك القرية إنما يكون بعد إرسال الرسل إليهم وتكذيبهم، وإلا فقبل ذلك هو لا يريد إهلاكهم، لأنّهم معذورون بغفلتهم وعدم بلوغ الرسالة إليهم. قال تعالى: ﴿**ومَا كانَ ربُّكَ لِيُهْلِكَ القُرَى بظلم وأهلُهَا مصلحونَ**﴾ [سورة هود: الآية ١١٧]. فإذا أرسلَ الرُّسُلَ فكذَّبُوهم أراد إهلاكها فأمر رؤساءها ومترفيها أمراً كَوْنياً قَدَريّاً لا شرعياً دينيّاً بالفسق في القرية فاجتمع أهلها على تكذيبهم وفسق رؤسائهم، فحينئذٍ جاءَهَا أمرُ الله وحقَّ عليها قوله بالإهلاك. والمقصود ذكر الأمر الكوني والديني، ومن الديني قوله: ﴿**إنَّ الله يأمرُ بالعدلِ والإحسان**﴾ [سورة النحل: الآية ٩٠] وقوله: ﴿**إنَّ اللهَ يأمُرُكُمْ أنْ تؤدُّوْا الأماناتِ إلَى أهلِهَا**﴾ [سورة النساء الآية: ٥٨]. وهو كثير.

الإذن الكوني:

وأمّا الإذن الكَوْني فكقولهِ تعالى: ﴿**ومَا هُمْ بِضَارِّينَ به مِنْ أحدٍ إلاَّ بإذْنِ الله**﴾ [سورة البقرة الآية: ١٠٢] أي بمشيئتِهِ وقَدَرِهِ. وأمّا الدِّينيّ فكقوله: ﴿**مَا قطعتُمْ مِنْ لِينَةٍ أوْ تركتُمُوهَا قائمةً علَى أُصولِها فبإذْنِ الله**﴾ [سورة الحشر الآية: ٥] أي بأمره ورضاه. وقوله: ﴿**قُلْ أرأيتُمْ مَا أنزلَ اللهُ لكُمْ مِنْ رِزْقٍ فجعلتمْ منهُ حَرَاماً وحَلاَلاً قُلْ آللهُ أذِنَ لكُمْ أمْ علَى اللهِ تفترونَ**﴾ [سورة يونس: الآية ٥٩] وقوله: ﴿**أمْ لهمْ شركاءُ شرَعُوْا لهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لمْ يأذَنْ بهِ الله**﴾ [سورة الشورى الآية: ٢١].

الجعل الكوني:

وأمّا الجَعْلُ الكوني فكقوله تعالى: ﴿إنَّا جعلنا فيْ أعناقِهِمْ أغْلالاً فهيَ إلَى الأذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ. وجعلنا مِنْ بينِ أيديهِمْ سَدّاً ومِنْ خَلْفِهِمْ سدّاً﴾ [سورة يٓس الآية: ٨] وقوله: ﴿ويجعلُ الرِّجْسَ علَى الَّذينَ لاَ يعقِلُونَ﴾ [سورة يونس: الآية ١٠٠] وقوله: ﴿واللهُ جعلَ لكمْ مِنْ أنفسِكُمْ أزْوَاجاً﴾ [سورة النحل الآية: ٧٢] وهو كثير. وأمّا الجعل الديني فكقوله: ﴿مَا جعلَ اللهُ مِنْ بَحِيْرَةٍ ولاَ سَائِبَةٍ ولاَ وَصِيلةٍ وَلا حَامٍ﴾ [سورة المائدة الآية: ١٠٣] أي ما شرع ذلك ولا أمرَ بهِ. وإلاّ فهو مخلوق له واقع بقدَرِهِ ومشيئتِهِ. وأمّا قولُهُ: ﴿جعلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرامَ قِياماً للنّاسِ﴾ [سورة المائدة: الآية ٩٧] فهذا يتناولُ الجعلَيْنِ، فإنّه جعلها كذلك بقدَرِهِ وشَرْعِهِ. وليس هذا استعمالاً للمشترَكِ في معنييهِ، بل إطلاقُ اللّفظِ وإرادةُ القَدْرِ المشترَكِ بين معنييهِ. فتأمّلْهُ.

الكلمات الكونية:

وأمّا الكلماتُ الكونيّةُ فكقولهِ: ﴿وكذلكَ حقّتْ كَلِمَةُ ربِّكَ علَى الّذينَ فَسَقُوْا أنّهُمْ لاَ يُؤمِنُونَ﴾ [سورة يونس: الآية ٣٣] وقوله: ﴿وتَمَّتْ كَلِمَةُ ربِّكَ الحُسْنَى على بنيْ إسرائيلَ بمَا صَبرُوْا﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٣٧] وقوله ﷺ: «أعُوْذُ بِكَلِمَاتِ الله التّامّات الّتي لا يُجاوِزُهُنَّ بَرٌّ ولاَ فَاجِرٌ مِنْ شَرِّ ما خلق»[1]

---

(١) أوله: «مَنْ نزلَ منزلاً ثم قال: أعوذُ بكلماتِ اللهِ التّامّاتِ [التي لا يُجاوِزهُنَّ بَرٌّ ولا فاجرٌ] مِنْ شرِّ ما خلقَ، لم يضرَّهُ شيءٌ حتّى يَرْتَحِلَ مِنْ منزلِهِ ذلك». صحيح مسلم برقم ٢٧٠٨ و٢٧٠٩، وصحيح سنن الترمذي برقم ٢٧٣٣/ ، وصحيح سنن الترمذي برقم ٣٥٤٧/ ، ومسند أحمد ج ٦/ ٣٧٧ و٣٧٨/ وزيادة [التي لا يُجاوزهنّ بَرٌّ ولا فاجرٌ] هي في مسند أحمد ج ٣/ ٤١٩/ من حديث عبد الرحمٰن بن خُنيش، وله تتمة: «. . . من شرّ ما خلق وذرأ وبرأ ومن شرٍّ ما ينزل من السماء ومن شرّ ما يعرج فيها، ومن شرِّ ما ذرأ في الأرض ومن شرّ ما يخرج منها. . .» الحديث قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريجه لشرح الطحاوي ج ١/ ١٨٩: وإسناده صحيح.

فهذه كلماتُهُ الكونيّة التي يخلق بها ويُكوِّنُ. ولو كانت الكلماتُ الدِّينيّة الّتي يأمُرُ بها وينهَى لكانت ممّا يُجاوِزُهُنّ الفُجّارُ والكُفّارُ. وأمّا الدِّيني فكقوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ مِنَ المشركِينَ استجارَكَ فأجِرْهُ حتَّى يسمعَ كَلاَمَ اللهِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٦] والمرادُ به القرآن. وقوله ﷺ في النّساء: «واسْتَحْلَلْتُم فُرُوْجَهُنّ بكلمةِ الله»(١) أي إباحتِهِ ودِيْنِهِ.

وقوله تعالى: ﴿فانكِحُوْا مَا طَابَ لكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [سورة النساء: الآية ٣]. وقد اجتمع النوعان في قوله: ﴿وصدّقَتْ بكلماتِ ربِّهَا وكُتُبِهِ﴾ [سورة التحريم: الآية ١٢] فكُتُبُه كلماتُه التي يأمرُ بها وينهَى ويُحرِّمُ، وكلماتُهُ التي يخلق بها ويُكوِّنُ. فأخبرَ أنّها ليستْ جهميةً تُنكر كلماتِ دِيْنِهِ، وكلماتِ تكوينِهِ وتجعلها خلقاً مِن جملة مخلوقَاتِهِ.

البعث الكوني:

وأمّا البَعْثُ الكَوْنيّ فكقولِهِ تعالى: ﴿فإذَا جاءَ وعدُ أُوْلاَهُمَا بَعَثْنَا عليكمْ عِبَاداً لنَا أولِيْ بأسٍ شديدٍ﴾ [سورة الإسراء الآية: ٥] وقوله: ﴿فبعثَ اللهُ غُرَاباً يبحثُ فِيْ الأرضِ﴾ [سورة المائدة الآية: ٣١]. وأمّا البعث الدِّيني فكقوله تعالى: ﴿هوَ الّذيْ بعثَ فِيْ الأُمّيينَ رسولاً منهُمْ﴾ [سورة الجمعة: الآية ٢] وقوله تعالى: ﴿كانَ النّاسُ أمةً وَاحِدَةً فبعثَ اللهُ النّبيينَ مبشرينَ ومنذِرينَ﴾ [سورة البقرة الآية: ٢١٣].

الإرسال الكوني والشرعي:

وأمّا الإرسال الكوني فكقوله تعالى: ﴿ألَمْ تَرَ أنّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِيْنَ علَى الكافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أزاً﴾ [سورة مريم: الآية ٨٣] وقوله تعالى: ﴿وهوَ الّذيْ أرْسَلَ

(١) صحيح مسلم برقم /١٢١٨/، من حديث جابر بن عبد الله في حجة النبي ﷺ. وصحيح سنن أبي داود برقم /١٦٧٦/.

الرِّياحَ﴾ [سورة الفرقان: الآية ٤٨] وأما الدِّيني فكقولهِ تعالى: **﴿هوَ الذي أرسلَ** رسولهُ **بالهدَى ودينِ الحقِّ﴾** [سورة التوبة الآية: ٣٣] وقوله: **﴿إنَّا أرسلنَا إليكمْ** رَسُولاً **شاهِداً عليكمْ كمَا أَرْسَلْنَا إلَى فرعونَ رَسُولاً﴾** [سورة المزمل: الآية ١٥].

التحريم الكوني والشرعي:

وأمّا التّحريم الكوني فكقوله تعالى: **﴿وحَرَّمْنَا عليهِ المَرَاضِعَ مِنْ قبلُ﴾** [سورة القصص: الآية ١٢] وقوله تعالى: **﴿قالَ فإنَّها مُحَرَّمَةٌ عليهِمْ أرْبَعِينَ سَنَةً﴾** [سورة المائدة: الآية ٢٦] وقوله تعالى: **﴿وحَرَامٌ علَى قريةٍ أهلكنَاهَا أنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾** [سورة الأنبياء: الآية ٩٥]. وأمّا التّحريم الدِّيني فكقوله تعالى: **﴿حُرِّمَتْ عليكُمْ أمَّهاتُكُمْ﴾** [سورة النساء: الآية ٢٣] و **﴿حُرِّمَتْ عليكُمْ المَيْتَةُ﴾** [سورة المائدة: الآية ٣] و**﴿حُرِّمَ عليكُمْ صَيْدُ البرِّ ما دُمْتُمْ حُرُماً﴾** [سورة المائدة: الآية ٩٦] و [**وأحَلَّ اللهُ البيْعَ وحَرَّمَ الرِّبَا﴾** [سورة البقرة الآية: ٢٧٥].

الإيتاء الكوني والشرعي:

وأمّا الإيتاء الكوني فكقوله تعالى: **﴿واللهُ يُؤْتِيْ مُلْكَهُ مَنْ يشاءُ﴾** [سورة البقرة الآية: ٢٤٧] وقوله تعالى: **﴿قُلِ اللهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ تُؤْتِيْ المُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾** [سورة آل عمران الآية: ٢٦] وقوله تعالى: **﴿وآتينَاهُمْ مُلْكاً عظيماً﴾** [سورة النساء الآية: ٥٤]. وأمّا الإيتاءُ الدِّيني فكقوله تعالى: **﴿ومَا آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوْهُ﴾** [سورة الحشر الآية: ٧] وقوله تعالى: **﴿خُذُوْا مَا آتينَاكُمْ بقوّةٍ﴾** [سورة البقرة الآية ٦٣]. وأمّا قوله تعالى: **﴿يُؤْتِيْ الحِكْمَةَ مَنْ يشاءُ ومَنْ يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خيراً كثيراً﴾** [سورة البقرة الآية ٢٦٩]. فهذا يتناول النّوعين، فإنّه يؤتيها من يشاء أمراً ودِيناً وتوفيقاً وإلهاماً.

الأنبياء وأتباعهم مع القدر الشّرعي:

وأنبياؤُهُ ورسلُهُ وأتباعُهُم حظُّهُم مِنْ هذه الأمورِ الدِّينيُّ منها. وأعداؤُهُ واقِفُون مع القَدَرِ الكَوْني، فحيث مَا مَالَ القَدرُ مَالُوا معهُ. فدِيْنُهُم دينُ القَدَرِ، ودينُ الرُّسُلِ وأتباعُهُمْ دِيْنُ الأمْرِ. فهُمْ يدينُون بأمرِهِ ويُؤْمِنُون بقدرِهِ، وخصماءُ اللهِ يَعْصُون أمرَهُ ويحتجُّون بقدَرِهِ، ويقولون نحن واقفون معَ مرادِ اللهِ. نعم مع مُرَادِهِ الكوني لا الدِّيني. ولا ينفعُكُمْ وقُوفُكُم معَ المرادِ الكوني؛ ولا يكون ذلكم عُذْراً لكُم عندَهُ، إذْ لو عَذَرَ بذلك لم يذمَّ أحداً من خلْقه، ولم يعاقِبْهُ، ولم يكن في خلقه عاصٍ ولا كافرٌ. ومَنْ زَعَمَ ذلك فقدْ كفَرَ باللهِ وكُتُبِهِ كلِّها وجميعِ رُسُلِهِ[1]. وباللهِ التوفيق.

---

(١) زعم الدكتور «محمد شحرور» فيما أسماه «الكتاب والقرآن قراءة معاصرة» في ص ١٣١: «أنّ القَدَرَ هو الحَدَثُ التاريخي الإنساني بعد وقوعه، ويُفسِّر «القضاء» بأنه الحدَثُ التاريخي قبل وقوعه. ثم يقول: والقدَرُ هو الوجود الحتمي للأشياء والأحداث خارج الوعي الإنساني، والقضاء هو حركة إنسانيّة واعية بين النفي والإثبات ضمن هذا الوجود» وهذا التفسير للقضاء والقدر تفسير مادّي ماركسي خارج عن المفهوم الإسلامي وداخل في المفاهيم المادية الإلحادية الوجوديّة التي لا تمت بصلة إلى الإسلام وعقيدته. ويزعم في ص ١٣٢: «أنّ آيات القرآن فيها القَدَرُ، فالقَدَرُ وجودٌ موضوعي، والقضاءُ سُلُوكٌ إنساني واعٍ» مع ما يُناقض به نفسه فيما زعمه قبلُ: أن القضاء هو الحَدَث التاريخي قبل وقوعه!؟ فتأمّلْ!!.

ويزعم في ص ١٠٥: «أنّ رسالةَ محمّدٍ ﷺ التي أصبح بها رسولاً وبلّغها للناس واجتهد في تطبيق أحكامها في زمنِهِ، هي ليستْ من كلماتِ الله، ولا من نواميس الوجود» ثم يزعم: «أن القضاء هو الاختيارُ الإنساني أي أنّ الإنسان يقضي فيها بنعم أو لا. . .»، ثم يزعم: «أمّا القرآن فليس مناطَ التكليف ولا يُوجد فيه أي أحكام وأوامر تكليفيّة، فهو حقٌّ حتميٌ ساحقٌ ماحق، لذا فهو منَاطُ القدرِ في قانونه العام. . .» فهو بهذا المفهوم الإلحادي يفصل القرآن عن مناط التكليف ويربطه بالقانون العام الذي يُسميه بـ «القدر» وهو في نظره «الحَدَثْ التاريخي الإنساني بعد وقوعه» فالقرآن عنده تابع لذلك، وهذا الزعم من أفسد الأقاويل الباطلة التي صدرت عن الملاحدة الوجوديين المادّيين في مفهومهم لـ «القرآن» و «القضاء والقدر» وكما هو في كتاب سليم الجابي عن «القدر». =

. . . .

= ويزعم في ص ١٠٣: «أنّ القرآن حقيقة موضوعية مطلقة في وجودها خارج الوعي الإنساني. وفهم هذه الحقيقة لا يخضع إلاّ لقواعد البحث العلمي الموضوعي، وعلى رأسها الفلسفة وكل العلوم الموضوعية... وأمّا الشرعيةُ والأخلاقُ والعبادات والقانون والسياسة والتربية، فليس لها علاقة بالقرآن لا من قريب ولا من بعيد...»؟!

ويزعم في ص ٩١: «أن القرآن كتاب الوجود الماديّ والتّاريخي، لذا فإنه لا يحتوي على الأخلاق والتّقوى...»؟!... وفي ص ٩٥: «أنّ القرآن هو الحديث وأنّه جاء من قرن قوانين أحداث الطبيعة مع أحداث التاريخ بعد وقوعها...»؟!...

ويزعم في ص ٧٤ و٧٥: «أن كلمات الله هي عين الموجودات..» و «أن القرآن منه الجزء المتغير هو الإمام المبين، وأنّ الإمام المبين أحداث وقوانين الطبيعة الجزئية..» و «أن القانون العام في اللوح المحفوظ» مع نفيه للعلم عن اللوح المحفوظ!!؟ ثم يزعم: «أنّ آيات الله تختص بظواهر الطبيعة، وقد جاءت في مصطلح «كتاب مبين» في قوله: **﴿وعنده مفاتحُ الغيب لا يعلمها إلاّ هو ويعلم ما في البرّ والبحر ومَا تسقط من ورقةٍ إلاّ يعلمُها ولا حبّةٍ في ظلمات الأرضِ ولا رطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتاب مبين﴾** الأنعام ٥٩/ وهذه الأحداث ليست مبرمجة سلفاً وليست قديمة...» ثم يزعم: أن لفظ «كتاب مبين» في القرآن يتكلم فيه عن جزئيات ظواهر الطبيعة كالحركة الكيميائية...» ثم يزعم أن: «كلّ هذه الأشياء ليس لها علاقة باللوح المحفوظ، وإنما هي أحداث جزئية في ظواهر الطبيعة...» وهكذا يذهب في مزاعمه الباطلة حول مفهوم «القرآن» و «الإمام المبين» و «اللوح المحفوظ» و «القضاء والقدر» إلى غير ذلك ممّا شحن به كتابه المزعوم بآلاف الأغلوطات الجدلية المادّية الإلحادية عن الإسلام والعقيدة والشريعة والسياسة والأخلاق والآداب، كلّ ذلك تحت ما أسماه «الكتاب والقرآن قراءة معاصرة» وقد رددتُ عليه في كتابي «الفرقان والقرآن» ففندتُ طريقته الجدلية الفلسفية المادّية الإلحادية، وأبطلتُ مزاعمه المموّهة باسم القرآن والإسلام، ووضعتُ المناهج الصّحيحة والسّلمية لـ «قراءة إسلامية معاصرة ضمن الثوابت العلمية والضوابط المنهجية». وقد صدر عن دار الحكمة ـ دمشق ـ بيروت. فللّه تعالى الحمدُ والمنّةُ.

الحكمة الإلٰهية

إنّ الله سبحانه حكيمٌ لا يفعل شيئاً عَبَثاً، ولا لغير معنىً ومصلحةٍ وحكمةٍ هي الغاية المقصورة بالفعل، بلْ أفعالُهُ سبحانه صادرة عن حكمةٍ بالغةٍ لأجلها فعل، كما هي ناشئةٌ عن أسباب بها فعل. وقد دَلَّ كلامُهُ وكلامُ رسولِهِ ﷺ على هذا، وهذا في مواضع لا تُكاد تُحْصَى، ولا سبيل إلى استيعاب أفرادِها فتذكرُ بعضَ أنواعِها:

النّوع الأول: التّصريح بلفظ الحكمة وما تصرّفَ منه كقوله تعالى: **﴿حكمةٌ بالغةٌ﴾** [سورة القمر الآية: ٥] وقوله **﴿وأنزلَ اللهُ عليكَ الكتابَ والحكمةَ﴾** [سورة النساء الآية: ١١٣] وقوله تعالى: **﴿ومَنْ يُؤْتَ الحكمةَ فقدْ أُوتِيَ خيراً كثيراً﴾** [سورة البقرة الآية: ٢٦٩]. والحكمة هي العلمُ النّافعُ، والعملُ الصّالحُ. وسُمِّيَ حكمة لأنّ العلم والعمل قد تعلّقَا بمتعلقِهما وأُوْصِلاَ إلى غايتِهما. وكذلك لا يكون الكلامُ حكمةً حتى يكونَ موصلاً إلى الغايات المحمودةِ والمطالبِ النّافعة، فيكون مرشداً إلى العلم النّافع والعمل الصّالح، فتحصل الغاية المطلوبة. فإذا كان المتكلّم به لم يقصدْ مصلحةَ المُخَاطَبِين، ولا هُدَاهُم، ولا إيصالُهم إلى سعادتِهم ودَلاَلَتِهم على أسبابِها وموانِعِها، ولا كان ذلك هو الغايةُ المقصودةُ المطلوبةُ، ولا تكلّم لأجلها، ولا أرسلَ الرُّسُلَ وأنزل الكُتُبَ لأجلِها، ولا نصبَ الثّوابَ والعقابَ لأجلها، لم يكن حكيماً، ولا كلامُهُ حكمةً، فضلاً عن أن تكون بالغة.

النوع الثاني: إخباره أنّه فعل كذا لكذا، وأنّه أمرَ بكذا لكذا، كقوله تعالى:

﴿ذلكَ لتعلَمُوْا أنَّ اللهَ يعلمُ مَا فيّ السّمٰواتِ ومَا فيْ الأرضِ﴾ [سورة المائدة الآية ٩٧] وقوله تعالى: ﴿اللهُ الّذيْ خلقَ سَبْعَ سَمٰواتٍ ومِنَ الأرضِ مِثْلَهُنَّ يتنزَّلُ الأمرُ بينهُنَّ لتعلمُوْا أنَّ اللهَ علَى كلِّ شيءٍ قديرٌ وأنَّ اللهَ قدْ أحاطَ بكلِّ شيءٍ عِلْماً﴾ سورة الطلاق الآية: ١٢] وقال تعالى: ﴿جعلَ الله الكعبةَ البيتَ الحرامَ قِيَاماً للنّاسِ والشّهرَ الحرامَ والهَدْيَ والقَلَائِدَ ذلكَ لتعلُموا أنَّ اللهَ يعلمُ مَا فيْ السّمٰواتِ ومَا فيْ الأرضِ وأنَّ الله بكلِّ شيءٍ عليمٌ﴾ [سورة المائدة الآية: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿رُسُلاً مبشّرينَ ومُنْذِرينَ لئلاَّ يكونَ للنّاسِ على الله حُجَّةٌ بعدَ الرسلِ﴾ [سورة النساء الآية: ١٦٥] وقوله تعالى: ﴿إنَّا أنزلنَا إليكَ الكتابَ بالحقِّ لتحكمَ بينَ النّاس بما أَراكَ اللهُ﴾ [سورة النساء الآية: ١٠٥] وقوله تعالى: ﴿لئّلا يعلمَ أهلُ الكتابِ ألاَّ يَقْدِرُونَ علَى شيءٍ مِنْ فضلِ اللهِ﴾ [سورة الحديد الآية: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿ومَا جعلنَا القِبْلَةَ الّتيْ كُنتَ عليهَا إلاّ لنعلمَ مَنْ يتبعِ الرَّسُولَ مِمّنْ ينقلبُ علَى عقبيهِ﴾ [سورة البقرة الآية ١٤٣] وقوله تعالى: ﴿فإنّهُ يَسْلُكُ مِنْ بينِ يديهِ ومِنْ خلفِهِ رَصَداً. ليعلمَ أنْ قدْ أبْلَغُوْا رِسَالاَتِ ربِّهِمْ﴾ [سورة الجن الآية ٢٧] أي ليتمكّنُوا بهذا الحفظ والرّصَدِ من تبليغ رسالاتِهِ فيعلمُ اللهُ ذلك واقعاً، وقوله تعالى: ﴿وينزِّلُ عليكُمْ مِنَ السّماءِ ماءً لِيُطَهِّرَكُمْ بهِ ويُذْهِبَ عنكمْ رِجْزَ الشّيطانِ وليربطَ علَى قُلُوبِكُمْ ويُثبتَ بِهِ الأقدامَ﴾ [سورة الأنفال: الآية ١١]، وقوله تعالى: ﴿ويُبْطِلَ البَاطِلَ﴾ [سورة الأنفال الآية ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جعلَهُ اللهُ إلاَّ بُشْرَى لكُمْ ولِتَطْمِئَنَّ قُلُوبُكُمْ بهِ﴾ [سورة آل عمران، الآية ١٢٦]. وقوله تعالى: ﴿قلْ نزَّلَهُ رُوْحُ القُدُسِ مِنْ ربّكَ بالحقِّ لِيُثَبِّتَ الّذينَ آمنوا﴾ [سورة النحل: الآية ١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿ومَا جعلنَا أصحابَ النّارِ إلاَّ ملائكةً ومَا جعلنَا عِدَّتَهُمْ إلاَّ فتنةً للذينَ كَفَرُوْا لِيَسْتَيْقِنَ الّذينَ أُوتُوْا الكِتَابَ ويَزْدَادَ الَّذينَ آمَنُوْا إيماناً﴾ [سورة المدثر الآية: ٣١] وقوله تعالى: ﴿وكذلكَ جعلناكُمْ أمّةً وسَطَاً لِتَكُونُوْا شُهَداءَ علَى النّاسِ ويكونَ الرَّسُولُ عليكُمْ شَهِيداً﴾ [سورة البقرة: الآية ١٤٣] وقوله تعالى: ﴿وأنزلنَا إليكَ الذكرَ لِتُبَيِّنَ للنّاسِ مَا نُزِّلَ إليهِمْ﴾ [سورة النحل: الآية ٤٤] وقوله تعالى: ﴿هذَا بَلاَغٌ للنّاسِ ولِيُنْذَرُوْا بهِ وليعلَمُوْا أنّمَا هوَ إلهٌ وَاحِدٌ ولِيَذَّكَّرَ أُولُوْ الألبابِ﴾ [سورة إبراهيم: الآية ٥٢] وقوله تعالى: ﴿لقدْ

أرسلنَا رُسُلَنَا بالبيّناتِ وأنزلنَا معهمُ الكتابَ والميزانَ ليقومَ النّاسُ بالقسطِ وأنزلنا الحديدَ فيهِ بأسٌ شديدٌ ومَنَافِعُ للنّاسِ ولِيَعْلَمَ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ورُسُلَهُ بالغيبِ﴾ [سورة الحديد: الآية ٢٥] وقوله تعالى: ﴿وكذلكَ نُرِيْ إبراهيمَ مَلَكُوتَ السّمٰواتِ والأرضِ وليكُونَ مِنَ المُوقِنينَ﴾ [سورة الأنعام: الآية ٧٥] وقوله تعالى: ﴿والخيلَ والبغالَ والحميرَ لتركبُوهَا وزِينَةً ويخلُقُ مَا لاَ تعلَمُونَ﴾ [سورة النحل الآية: ٨]. وهذا في القرآن كثير. فإنْ قيل اللام في هذا كله لام العاقبة كقوله تعالى: ﴿فالْتَقَطَهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهمْ عَدُوّاً وحَزَناً﴾ [سورة القصص: الآية ٨]، وقوله تعالى: ﴿وكذلكَ فتنّا بعضَهُمْ ببعضٍ ليقُولُوْا أهؤلاءِ مَنَّ اللهُ عليهِمْ مِنْ بينِنَا﴾ [سورة الأنعام: الآية ٥٣]، وقوله تعالى: ﴿ليجعلَ مَا يُلْقِي الشّيطانُ فتنةً للذينَ فيْ قُلُوبهِمْ مَرَضٌ﴾ [سورة الحج: الآية ٥٣]، وقوله تعالى: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عنْ بيّنَةٍ ويَحْيَى مَنْ حَيَّ عنْ بيّنَةٍ﴾ [سورة الأنفال: الآية ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿ولِتَصْغَىَ إليهِ أفئدةُ الذينَ لاَ يُؤمِنُونَ بالآخرةِ ولْيَرْضَوْهُ ولِيَقْتَرِفُوْا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١١٣] فإنّ ما بعدَ اللّام في هذا ليسَ هو الغايةُ المطلوبةُ، ولكنْ لمّا كان الفعل مُنْهِياً إليه وكان عاقبةُ الفعل دخلتْ عليه لام التعليل وهي في الحقيقة لامُ العاقبة، فالجواب من وجهين: **أحدُهما**: أنّ لامَ العاقبة إنّما تكون في حقِّ مَنْ هو جاهلٌ أو هو عاجزٌ عن دفعها. فالأول كقوله تعالى: ﴿فالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَونَ ليكونَ لهمْ عَدّواً وحَزَناً﴾ [سورة القصص الآية: ٨]. والثاني كقول الشّاعر:

لـدوا للمـوت وابنـوا للخـراب فكلّكُـــم يصيـــرُ إلـــى ذهـــاب

وأمّا مَنْ هو بكلِّ شيء عليمٌ وعلى كل شيء قديرٌ فيستحيل في حقّهِ دخولُ هذه اللام. وإنّما اللام الواردة في أفعالِ وأحكامهِ لامُ الحكمةِ والغايةِ المطلوبةِ.

الجواب الثاني: إفرادُ كلِّ موضع من تلك المواضع بالجواب، أمّا قوله تعالى: ﴿فالْتَقَطَهُ آلُ فرعونَ ليكُونَ لهمْ عدوّاً وحَزَناً﴾ [سورة القصص: الآية ٨] فهو تعليل لقضاء الله سبحانه بالْتقاطه وتقديره له، فإن التقاطهم له إنما كان بقضائهِ وقدرَهِ، فهو سبحانه قدَّرَ ذلك وقضَى به ليكون لهم عدوّاً وحَزناً. وذكر

فعلهم دون قضائه لأنّه أبلغ في كونهِ حَزَناً لهم وحسرةً عليهم، فإنّ مَنِ اختارَ أخذَ ما يكونُ هلاكهُ على يديه إذا أُصيب بهِ كان أعظم لحزنه وغمّهِ وحسرتِهِ من أنْ لا يكون فيه صنع ولا اختيار. فإنه سبحانه أرادَ أن يظهرَ لفرعونَ وقومهِ ولغيرِهم من خلقهِ كمالُ قدرتهِ وعلمهِ وحكمتهِ الباهرة، وأنّ هذا الذي يذبحُ فرعونُ الأبناءَ في طلبهِ هو الذي يتولّى تربيتَهُ في حجرهِ وبيتهِ باختيارهِ وإرادتهِ، ويكونُ في قبضته وتحت تصرُّفهِ. فذكرُ فعلِهِم به في هذا أبلغ وأعجب من أن يذكر القضاءَ والقَدَرَ. وقد أعلمنا سبحانه أن أفعالَ عباده كلَّها واقعةٌ بقضائه وقَدَرِهِ.

وأمّا قوله تعالى: ﴿**وكذلكَ فتنّا بعضَهُمْ ببعضٍ لِيَقُولُوْا أهؤلاءُ مَنَّ الله عليهِمْ مِنْ بينِنَا**﴾ [سورة الأنعام: الآية ٥٣] فلا ريبَ أنّ هذا تعليل لفعلهِ المذكور، وهو امتحانُ بعض خلقِهِ ببعض، كما امتحن السّاداتِ والأشرافَ بالعبيد والضعفاء والموالي، فإذا نظر الشريف والسيد إلى العبد والضّعيف والمسكين قد أسلم أنفَ وحميَ أن يُسْلِمَ معهُ أو بعدَهُ، ويقول: هذا يسبقني إلى الخير والفلاح وأتخلّف أنا، فلو كان ذلك خيراً وسعادة ما سبقنا هؤلاء إليه. فهذا القول منهم هو بعضُ الحِكَمِ والغايةِ المطلوبةِ بهذا الامتحان، فإن هذا القولَ دَالٌّ على إباءٍ واستكبارٍ وتركِ الانقياد للحقِّ بعد المعرفة التّامّة به. وهذا وإن كان علّة فهو مطلوبٌ لغيرهِ. والعلل الغائية تارة تُطْلَبُ لنفسِها وتارةً تُطْلَبُ لغيرها، فتكون وسيلة إلى مطلوب لنفسه. وقول هؤلاء ما قالوه، وما يترتّبُ عليه هذا القول، موجبٌ لآثارٍ مطلوبةٍ للفاعل من إظهار عدلِهِ وحكمتهِ وعزّهِ وقهرهِ وسلطانهِ وعطائهِ مَن يستحقُ عطاءَهُ ويحسن وضعُهُ عندَهُ، ومنَعَهُ مَنْ يستحقُّ المنعَ ولا يليقُ بهِ غيرهُ. ولهذا قال تعالى: ﴿**أليسَ اللهُ بأعْلَمَ بالشّاكرينَ**﴾ [سورة الأنعام: الآية ٥٣] الذين يعرفون قَدْرَ النّعمةِ، ويشكرونَ المُنْعِمَ عليهم فيما مَنَّ عليهم من بين مَنْ لا يعرفُها ولا يشكرُ ربَّهُ عليها. وكانت فتنة بعضهم ببعض لحصول هذا التمييز الذي ترتَّبَ عليه شكرُ هؤلاء وكفرُ هؤلاء!!.

التعليل الوارد قضاءً في القرآن

وأمّا قوله تعالى: ﴿ليجعلَ مَا يُلْقِي الشّيطانُ فتنةً للذينَ في قلوبِهِمْ مَرَضٌ والقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [سورة الحج: الآية ٥٣] فهي على بابها، وهي لام الحكمة والتّعليل. أخبر اللهُ سبحانه أنّه جعل ما ألقاه الشّيطانُ في أمنيّةِ الرسولِ محنةً واختباراً لعباده، فافتتنَ به فريقان، وهم الذين في قلوبهم مرضٌ والقاسيةِ قلوبهم. وعلم المؤمنون أنّ القرآنَ والرسولَ حقٌّ، وأنّ إلقاءَ الشيطانِ باطلٌ، فآمَنُوا بذلك وأُخْبِتَتْ له قلوبُهم[1]. فهذه غايةٌ مطلوبة مقصودة بهذا القضاءِ

(١) ذكر كثيرٌ من المفسرين في تفاسيرهم عند هذه الآية الكريمة من سورة الحج ٥٢ ـ ٥٤: ﴿ومَا أرسلنَا من قبلِكَ مِنْ رسولٍ ولا نبيٍّ إلاّ إذا تمنّى ألقى الشيطانُ في أُمنيّتِهِ فينسَخُ الله ما يُلْقي الشيطانُ، ثُمَّ يُحكِمُ الله آياتِهِ، والله عليمٌ حكيمٌ. ليجعَلَ ما يُلْقِي الشيطانُ فِتنةً للّذينَ في قلُوبِهم مرضٌ والقاسيةِ قلُوبهم، وإنّ الظّالمينَ لفي شقاقٍ بعيدٍ. وليعلمَ الذين أُوتُوا العلمَ أنّه الحقُّ مِنْ ربِّكَ فيُؤمنُوا به فتُخْبتَ له قلُوبُهم، وإنّ الله لهادي الذين آمنُوا إلى صراطٍ مستقيمٍ﴾ قصة الغرانيق، وهي باطلة كما قال الشيخ الألباني. وقد اختلف المفسِّرُون في تفسير قوله تعالى: ﴿إذا تمنَّى﴾ و ﴿ألقى الشيطانُ في أُمنِيّتِهِ﴾ وأصحُّ ما في ذلك: أنّ ﴿تمنّى﴾ من الأمنية، وهي التلاوة، كما قال الشاعر في عثمان رضي الله تعالى عنه حينَ قُتِلَ:

تمنّـــى كتـــابَ الله أوّلَ ليلـــةٍ وآخِـرُهـا لاَقـى حِمَـامَ المَقَـادِرِ

وتمنّى هنا: تَلاَ كتابَ الله تعالى. وعليه جمهور المفسِّرين والمحقّقين، وحكاه الحافظ ابن كثير عن أكثر المفسِّرين، بل عزاه ابن قيم الجوزية إلى السَّلف قاطبة فقال في «إغاثة اللهفان» ج ١/ ٩٣: «والسَّلَفُ كلُّهم على أنّ معنى المعنى: إذا تَلاَ ألقَى الشيطانُ في تلاوتِهِ».

=

والقَدَرِ. واللهُ سبحانه جعل القلوبَ على ثلاثة أقسام، مريضة وقاسية ومخبتة. وذلك لأنّها إمّا أنْ تكون يابسة جامدة لا تلين للحق اعترافاً وإذْعاناً، أو لا تكون كذلك. فالأوّلُ حالُ القلوبِ القاسية الحجريّة التي لا تقبل ما يبث فيها، ولا ينطبع فيها الحقُّ، ولا تَرْتَسِمُ فيها العلُومُ النّافعة، ولا تلينُ لإعطاء الأعمال الصّالحة.

وأمّا النّوع الثّاني: فلا يخلو إمّا أن يكونَ الحقُّ ثابتاً فيه لا يزولُ عنه، لقوتهِ مع لينهِ، أو يكونَ ثابتاً مع ضعفٍ وانحلال. والثاني هو القلب المريض، والأول هو الصحيحُ المُخْبِتُ. وهو جمعُ الصَّلاَبةِ والصَّفَاءِ واللّين فيُبْصِرُ الحقَّ بصفائِـهِ، ويشتد فيه بصلابته، ويرجم الخلق بلينه. كما في أثرٍ مرويّ: «القلُوبُ آنية اللهِ في أرضهِ فأحبُّها إلى الله أصلبُها وأرقُّها وأَصْفَاهَا». كما قال تعالى في أصحاب هذه القلُوب: ﴿**أشِدّاءُ علَى الكُفّارِ رُحَمَاءُ بينَـهُمْ**﴾ [سورة الفتح: الآية ٢٩] فهذا وصف منه للمؤمنين الذين عرفوا الإيمانَ بصفاء قلوبِهِم، واشتدُّوا على الكفار بصلابتِهَا، وتَرَاحَمُوا فيما بينَهُمْ بلينِـهَا. وذلك أن القلب عضوٌ من أعضاء البدن، وهو أشرفُ أعضائه، وملكها المطاعُ. وكلُّ عضوٍ كاليد مثلاً إمّا أن تكون جامدة ويابسة لا تلتوي ولا تبطش، أو تبطش بضعف. فذلك مثل القلب القاسي، أو تكون مريضة ضعيفة عاجزة، ولضعفها ومرضها، فذلك مثل الذي فيه مرض، أو تكون باطشة بقوة ولين، فذلك مثل القلب العليم الرحيم. فبالعلم خرج عن المرض الذي ينشأ من الشهوة والشبهة، وبالرحمة خرج عن القسوة. ولهذا وصف سبحانه مَنْ عدَا أصحابِ القلُوبِ المريضةِ والقاسية بالعلمِ والإيمانِ والإخْبَاتِ. فتأمّلْ ظهورَ حكمتِهِ سبحانه في أصحاب هذه القلوب، وهم كُلُّ الأُمّةِ!!. فأخبرَ أنّ الذين أُوتُوا العلمَ علمُوا أنّه الحقُّ مِن ربِّهم، كما أخبرَ أنّهم في المتشابه يقولون: ﴿**آمَنّا بِهِ كلٌّ مِنْ عندِ ربِّنَا**﴾ [سورة آل عمران آية ٧]. وكلا

= وقد أبطل الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى ورعاه قصّة الغرانيق، وفنّد رواياتها في رسالته القيمة «نصب المجانيق لنسف قصّة الغرانيق»، وقد أودعتها في كتابي «معجم أحاديث الاعتقاد» لأهميتها العلمية وطريقتها النقدية.

الوصفين موضع شبهةٍ. فكانَ حظُّهم منه الإيمانَ، وحظُّ أربَابِ القلُوبِ المنحرفة عن الصحة الافتتان، ولهذا جعلَ سبحانه إحكامَ آياتهِ في مقابلةِ ما يُلْقِي الشّيطانُ بإزاء الآياتِ المحكماتِ في مقابلة المُتَشَابهاتِ. فالإحكامُ هٰهنا بمنزلة إنزال المحكمات هناك. ونسخ ما يُلْقِي الشّيطانُ هٰهنا في مقابلة ردِّ المتشابه إلى المحكم هُناك. والنَّسْخُ هٰهنا رفعُ ما ألقَاهُ الشّيطانُ، لا رفعَ ما شرعَهُ الرّبُّ سبحانه. وللنّسخ معنىً آخر وهو النّسخُ من أفهام المُخَاطَبِين ما فهموه ممّا لم يُرِدْهُ ولا دَلَّ اللّفظُ عليه، وإن أَوْهَمَهُ، كما أطلق الصّحابةُ النّسخ على قوله تعالى: ﴿وإنْ تُبْدُوْا مَا في أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فيغفرُ لِمَنْ يشاءُ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٨٤] قالوا نسخها قوله تعالى: ﴿رَّبَنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إنْ نَسِيْنَا أوْ أخطأنَا﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٨٦]. فهذا نسخ. من الفهم لا نسخ للحكم الثابت، فإنّ المحاسبة لا تستلزم العقاب في الآخرة ولا في الدّنيا أيضاً. ولهذا عمَّهُمْ بالمُحَاسَبَةِ ثم أخبرَ بعدَها أنّه يغفر لمن يشاءُ ويُعذِّبُ مَنْ يشاءُ. ففهم المؤاخذة التي هي المعاقبة من الآية تحميلٌ لها فوق وسعها فرفع هذا المعنى من فهمه بقوله تعالى: ﴿رَّبَنَا لاَ تؤاخِذْنَا إنْ نسِيْنَا أوْ أخطأنَا﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٨٦] إلى آخرها. فهذا رفع لفهم غير المراد من إلقاء الملك. وذاك رفع لما ألقاه غير الملك في أسماعهم أو في التمنّي. وللنّسخ معنى ثالث عند الصّحابة والتّابعين، وهو ترك الظاهر إما بتخصيص عام أو بتقييد مطلق. وهذا كثير في كلامهم جداً. وله معنى رابع، وهو الذي يعرفه المتأخرون، وعليه اصطلحوا، وهو رفع الحكم بجملته بعد ثبوته بدليل رافع له. فهذه أربعة معانٍ للنّسخ.

والإحكام له ثلاثة معان: أحَدها الإحكام الذي في مقابلة المُتَشَابَهِ، كقولهِ تعالى: ﴿منهُ آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أمُّ الكِتَابِ وأُخرُ مُتَشَابِهَاتٍ﴾ [سورة آل عمران: الآية ٧]. والثاني الإحكامُ في مقابلة نسخ ما يُلقي الشيطان، كقوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشّيطانُ ثمَّ يُحكمُ اللهُ آياتِهِ﴾ [سورة الحج: الآية ٥٢]. وهذا الإحكام يعم جميعَ آياتِهِ، وهو إثباتها وتقريرها وبيَانُها. ومنه قوله تعالى: ﴿كتابٌ أُحْكِمَتْ آياتُهُ﴾ [سورة هود: الآية ١]. الثالث إحكامٌ في مقابلة الآيات

المنسوخة، كما يقولهُ السّلَفُ كثيراً، هذه الآية محكَمَةٌ غيرُ منسُوخةٍ. وذلك لأن الإحكامَ تارةً يكونُ في التنزيلِ، فيكونَ في مقابلة ما يُلقيه الشيطان في أُمنّيتِهِ ما يُلقيهِ المبلِّغ أو في سمع المبلَّغ. فالحكمُ هنا هو المنزل من عند الله أحكمه الله، أي فصله من اشتباهه بغير المنزَّل، وفصل منه ما ليس منه بإبطاله. وتارة يكون في إبقاء المنزَّل واستمرارهِ فلا يُنسخ بعد ثبوته. وتارة يكون في معنى المنزّل وتأويله، وهو تمييز المعنى المقصود من غيره حتى لا يشتبه به والمقصود أنّ قوله تعالى: ﴿ليجعلَ مَا يُلقِي الشّيطانُ فتنةً للذينَ فيْ قُلوبهمْ مرضٌ﴾ [سورة الحج: الآية ٥٣] هي لام التّعليل على بابها. وهذا الاختبار والامتحان مظهرٌ لمختلف القلوب الثلاثة. فالقاسية والمريضة ظهر خِبْؤها من الشّك والكفر، والمخبتة ظهر خِبْؤها من الإيمان والهدَى وزيادة محبّته، وزيادة بُغض الكفر والشّرك والنّفرة عنه. وهذا من أعظم حكمة هذا الإلقاء. وأمّا اللاّم في قوله تعالى: ﴿ليهلكَ مَنْ هَلَكَ عنْ بيّنةٍ ويحيَى مَنْ حيَّ عَنْ بيّنةٍ﴾ [سورة الأنفال: الآية ٤٣]. فلام التّعليل على بابها، فإنّها مذكورةٌ في بيان حكمته[1] في جمع أوليائه وأعدائه على غير ميعاد، ونصرة أوليائه مع قلتهم ورقتهم وضعف عددهم وعدتهم على أصحاب الشوكة والعُدَدِ والحَدِّ والحديدِ الذين لا يتوهم بشرٌ أنّهم يُنصرون عليهم. فكانت تلك آية من أعظم آيات الرّبّ سبحانه صدق بها رسوله وكتابه ليهلك بعدها من اختار لنفسه الكفر والعناد عن بيّنة، فلا يكون له على الله حُجّة، ويحيى مَنْ حيَّ بالإيمان بالله ورسوله عن بيّنة، فلا يبقى عنده شك ولا ريب. وهذا من أعظم الحكم. ونظير هذا قوله تعالى: ﴿إنْ هوَ إلاَّ ذكرٌ وقرآنٌ مبينٌ، لينذِرَ مَنْ كانَ حياً ويحقَّ القولُ علَى الكافرينَ﴾ [سورة يّس: الآية ٦٩].

وأمّا اللّام في قوله تعالى: ﴿ولِتَصْغَى إليهِ أفئدةُ الّذينَ لاَ يؤمنونَ بالآخرةِ﴾

---

(١) الحكمة: تُستعمل مرادفاً لقصد الشارع أو مقصوده، وهي مقاصد الشريعة وغايتها التي جعلها الشارع عند كل حكم من أحكامها. ولفظ العِلّة: ممّا يُعبَّر به عن مقصود الشارع، فيكون على هذا مرادفاً لمصطلح «الحكمة» وهذا هو الاستعمال الأصلي لمصطلح «العلّة».

[سورة الأنعام: الآية ١١٣] فهي على بابها للتّعليل، فإنها إنْ كانت تعليلاً لفعل العدوّ، وهو إيحاء بعضهم إلى بعض، فظاهر. وعلى هذا فيكون عطفاً على قوله تعالى: ﴿غُرُوراً﴾ [سورة الأنعام: الآية ١١٢] فإنه مفعول لأجله. أي ليغروهم بهذا الوحي، ولتصغى إليه أفئدةُ من يلقى إليه فيرضاه ويعمل بموجبه. فيكون سبحانه قد أخبر بمقصودهم من الإيحاء المذكور. وهو أربعة أمور: غرورُ من يوحون إليه، وإصغاء أفئدتهم إليه، ومحبتهم لذلك، وانفعالهم عنده بالاقتراف. وإن كان ذلك تعليلاً لجعله سبحانه لكلّ نبيّ عدوّاً فيكون هذا الحكم من جملة الغايات والحِكَم المطلوبة بهذا الجَعْل، وهي غاية وحكمة مقصودة لغيرها، لأنّها مفضية إلى أمور هي محبوبة مطلوبة للرّبّ سبحانه، وفواتها يستلزم فوات ما هو أحبّ إليه من حصولها. وعلى التّقدير فاللاّم لام التّعليل والحكمة.

النّوع الثالث: إتيان «كي» الصّريحة في التّعليل كقوله تعالى: **﴿مَا أفَاءَ اللهُ علَى رسولِهِ مِنْ أهْلِ القُرَى فللّهِ وللرسولِ ولذِيْ القُرْبَى واليتَامَى والمساكينِ وابنِ السّبيلِ كيْ لا يكونَ دولةً بينَ الأغنياءِ منكُمْ﴾** [سورة الحشر: الآية ٧] فعلَّلَ سبحانه قسمةَ الفيء بين هذه الأصناف، كي لا يتداوَلَه الأغنياء دون الفقراء، والأقوياء دون الضّعفاء. وقوله سبحانه: **﴿مَا أصابَ منْ مُصيبةٍ في الأرضِ ولاَ في أنفسِكمْ إلاَّ فيْ كتابٍ مِنْ قبلِ أنْ نبرأهَا إنَّ ذلكَ على اللهِ يسيرٌ. لِكَيْلاَ تَأْسَوْا علَى مَا فاتكمْ ولاَ تفرَحُوْا بمَا آتَاكُمْ﴾** [سورة الحديد: الآية ٢٢]. فأخبر سبحانه أنه قدّر ما يُصيبهم من البلاء في أنفسِهم قبل أن يبرأ الأنفس أو المصيبة أو الأرض أو المجموع، وهو الأحسن. ثم أخبر أن مصدر ذلك قدرته عليه وأنه يسير عليه، وحكمته البالغة التي منها أن لا يحزن عباده على ما فاتهم إذا علموا أنّ المصيبة فيه بقدره، وكتابته، ولا بدَّ قد كُتِبَتْ قبل خلقهم؛ هان عليهم الفائت فلم يَأْسَوْا عليه ولم يفرَحُوا بالحاصل لعلمهم أن المصيبة مقدّرة في كلّ ما على الأرض، فكيف يفرح بشيء قد قُدِّرت المصيبة فيه قبل خلقه. ولّما كانت المصيبة تتضمن فوات محبوب، أو خوف فواته، أو حصول مكروه، أو خوف حصوله، نبّه بالأسَى على الفائت على مفارقة المحبوب بعد حصوله وعلى فوته

حيث لم يحصل، ونبّه بعدم الفرح به إذا وجد على توطين النّفس لمفارقته قبل وقوعها، وعلى الصّبر على مرارتها بعد الوقوع. وهذه هي أنواع المصائب. فإذا تيقن العبد أنها مكتوبة مقدّرة وأن ما أصابه منها لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكُنْ ليصيبه هانت عليه، وخفَّ حملُها، وأنزلها منزلة الحرّ، والبرد.

النوع الرابع: ذكر المفعول له وهو علّة للفعل المعلّل به كقوله تعالى: **﴿ونزَّلْنَا عليكَ الكتابَ تبياناً لكلِّ شيءٍ وهدىً ورحمةً﴾** [سورة النحل: الآية ٨٩] ونصب ذلك على المفعول له أحسن من غيره كما صرّح به في قوله تعالى: **﴿لنبيّنَ للنّاسِ مَا نُزِّلَ إليهمْ﴾** [سورة النحل: الآية ٤٤] وفي قوله تعالى: **﴿ولأُتِمَّ نعمتيْ عليكمْ ولعلّكُمْ تهتدونَ﴾** [سورة البقرة: الآية ١٥٠] فإتمام النعمة هو الرحمة. وقوله تعالى: **﴿ومَا أهلكنَا منْ قريةٍ إلاَّ لها منذِرُونَ﴾** [سورة الشعراء: الآية ٢٠٨] **﴿ذكرَى ومَا كنَّا ظالمينَ﴾** [سورة الشعراء: الآية ٢٠٩]. وقوله تعالى: **﴿ولقدْ يسَّرْنَا القُرآنَ للذّكرِ﴾** [سورة القمر: الآية ١٧] أي لأجل الذكر كما قال تعالى: **﴿فإنّما يسَّرْناهُ بلسانِكَ لعلّهمْ يتذكّرونَ﴾** [سورة مريم: الآية ٩٧]. وقوله تعالى: **﴿فالملقياتِ ذكراً. عُذْراً أو نُذْراً﴾** [سورة المرسلات: الآية ٤] أي للإعذار والإنذار، وقوله تعالى: **﴿ثمَّ آتينَا موسَى الكتابَ تَمَاماً علَى الذيْ أحسنَ وتفصيلاً لكلِّ شيءٍ وهدىً ورحمةً لعلّهمْ بلقاءِ ربِّهمْ يُؤمِنُونَ﴾** [سورة الأنعام: ١٥٤] فهذا كله مفعول لأجلِهِ. وقوله تعالى: **﴿إنّا صَبَبْنَا الماءَ صبّاً﴾** [سورة عبس: الآية ٢٥] إلى قوله: **﴿مَتَاعاً لكُمْ ولأنعامِكُمْ﴾** [سورة عبس: الآية ٣٢] والمتاع واقع موقع التّمتيع، كما يقع السّلام موقع التّسليم، والعطاء موضع الإعطاء، وأما قوله تعالى: **﴿يُريكُمُ البَرْقَ خَوْفاً وطمعاً﴾** [سورة النازعات: الآية ٣٣] فيحتمل أن يكون من ذلك، أي إخافة لكم وإطماعاً، وهو أحسن، ويحتمل أن يكون معمول فعل محذوف، أي فيرونهما خوفاً وطمعاً، فيكونان حالاً. وقوله تعالى: **﴿أفلَمْ ينظُرُوا إلَى السّماءِ فوقَهُمْ كيفَ بنينَاهَا﴾** [سورة الروم: الآية ٢٤] إلى قوله تعالى: **﴿تبصرةً وذكْرَى لكلِّ عبدٍ مُنيبٍ﴾** [سورة قَ: الآية ٦] أي لأجل التّبصرة والذّكْرَى. والفرق بينهما أن التبصرة تُوجب العلم والمعرفة،

والذِّكرَى تُوجب الإنابة والانقياد، وبهما تتمُّ الهدايةُ

النّوع الخامس: التّعليل بلعلّ، وهي في كلام الله سبحانه للتّعليل، مجرّدَةٌ عن معنى التّرجّي. فإنّها إنّما يُقارنها معنى التّرجي إذا كانت من المخلوق، وأمّا في حقّ من لا يصح عليه التّرجي فهي للتّعليل المحض. كقوله تعالى: **﴿اعْبُدُوْا ربَّكُمُ الّذيْ خلَقَكُمْ والّذينَ مِنْ قبْلِكُمْ لعلّكُمْ تَتَّقُون﴾** [سورة البقرة: الآية ٢١]. فقيل: هو تعليل لقوله تعالى: **﴿اعْبُدُوْا ربّكُمْ﴾**. وقيل: تعليل لقوله تعالى: **﴿خلقَكُمْ﴾**. والصّواب أنّه تعليلٌ للأمرين؛ لشرعِهِ وخلقِهِ. ومنه قوله تعالى: **﴿كُتِبَ عليكُمُ الصّيامُ كمَا كُتِبَ علَى الّذينَ مِنْ قبلِكُمْ لعلّكُمْ تَتَّقُونَ﴾** [سورة البقرة: الآية ١٨٣] وقوله تعالى: **﴿إنَّا أنزلناهُ قرآناً عربياً لعلّكُمْ تعقِلُونَ﴾** سورة يوسف: الآية ٢] وقوله تعالى: **﴿لعلّكمْ تذكَّرُون﴾** [سورة الأعراف: الآية ٥٧]، **﴿لعلَّهُ يتذكَّرُ أوْ يَخْشَى﴾** [سورة طَه: الآية ٤٤] فلعلّ في هذا كله قد أُخْلِصتْ للتّعليل، والرّجاءُ الذي فيها متعلِّقٌ بالمخاطَبين.

النّوع السّادس: ذكرُ الحُكْمِ الكوني والشّرعي عَقِيبَ الوصفِ المناسب له. وتارة يُذْكَرُ بـ «إن» وتارة يقرن بالفاء، وتارة يُذكر مجرّداً. فالأوّل كقوله تعالى: **﴿وزكريَّا إذْ نادَى ربَّهُ رَبِّ لاَ تَذَرْنِيْ فَرْداً وأنتَ خيرُ الوَارِثينَ، فاسْتَجَبْنَا لهُ ووهَبْنَا لهُ يحيَى وأَصْلَحْنَا لهُ زَوْجَهُ إنّهمْ كانُوْا يُسَارِعُونَ فِي الخَيْرَاتِ ويَدْعُونَنا رَغباً ورَهباً وكانُوْا لنَا خاشعينَ﴾** [سورة الأنبياء: الآية ٨٩] وقوله تعالى: **﴿إنَّ المتقِّينَ في جنّاتٍ وعُيونٍ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ ربُّهُمْ، إنّهمْ كانُوْا قَبْلَ ذلكَ مُحْسِنِينَ﴾** سورة الذاريات: الآية ١٥] وقوله تعالى: **﴿كذلكَ لِنَصْرِفَ عنهُ السُّوءَ والفَحْشَاءَ إنّهُ مِنْ عِبَادِنَا المُخْلَصِينَ﴾** [سورة يوسف: الآية ٢٤] وقوله: **﴿والذينَ يُمَسِّكونَ بالكتابِ وأقامُوْا الصلاةَ إنَّا لاَ نضيعُ أجرَ المصلحينَ﴾** [سورة الأعراف: الآية ١٧٠]. والثاني كقوله: **﴿السارقُ والسارقةُ فاقطعوْا أيديهمَا جزاءً بمَا كسبَا﴾** [سورة المائدة: الآية ٣٨] **﴿الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَـةَ جَلْدَةٍ﴾** [سورة النّور: الآية ٢]. **﴿والّذينَ يَرْمُونَ المُحْصَنَاتِ ثمَّ لمْ يأتُوْا بأَرْبَعَةِ شُهَداءَ فاجلدوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدةً﴾** [سورة النور: ٤]. والثالث: كقوله تعالى: **﴿إنَّ المتّقِينَ في جنّاتٍ**

وعُيونٍ﴾ [سورة الذاريات الآية: ١٥]. ﴿**إنَّ الّذينَ آمنُوْا وعَمِلُوْا الصّالِحَاتِ وأقَامُوْا الصّلاةَ وآتَوْا الزّكاةَ لهُمْ أجْرُهُمْ عندَ ربِّهمْ**﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٧٧]. وهذا في التّنزيل يزيد على عدّة آلاف موضع. بل القُرآن مَمْلُوءٌ منه. فإن قيل: هذا إنّما يُفيد كون تلك الأفعال أسباباً لِما رتّبَ عليها، لا يقتضي إثبات التّعليل في فعل الرّبّ وأمره، فأين هذا من هذا؟ قيل: لمّا جعل الرّبُّ سبحانه هذه الأوصاف عِلَلاً لهذه الأحكام وأسباباً لها دَلَّ ذلك على أنّه حكمَ بها شرعاً وقدراً لأجل تلك الأوصاف، وأنه لم يحكم بها لغير عِلّة ولا حكمة. ولهذا كان كل من نفَى التعليل والحكم نفَى الأسبابَ، ولم يجعل لحكمِ الرّبِّ الكوني والدّينيّ سبباً ولا حكمةً هي العلّة[١] الغائية[٢]. وهؤلاء يُنفون الأسبابَ والحِكَمَ. ومَن تأمّل

---

(١) العِلّة في اللغة: المرض، علَّ يعلُّ واعتلَّ: أي مرِضَ، فهو عليلٌ، والعِلّة: الحدَثُ يَشْغَلُ صاحبَهُ عن حاجته، كأن تلك العِلّة صارت شُغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول. وهذا عِلّة لهذا: أي سَبَبٌ.

(٢) والعلّة الغائية: هي التي يكون وجود الشيء لأجلها، كالإرْتِوَاء الذي من أجله وُجد الماء، وكالجلوس على الكرسي، فهي الغاية التي من أجلها وجد. وهذه «نظرية أرسطية» أخذها الفلاسفة عن قدماء اليونان، وعنهم أخذها المتكلمون، وعندهم تقسيم للعِلّة: العلّة المادّيّة، والعلّة الصورية، والعلّة الفاعلة، والعلّة الغائية، وقدّموا العلّة الغائية على سائر العِلل.

وكان سببُ الكلام بالعلّة الغائية عند المتكلمين المعتزلة نَفْيَ الأشاعرة «للتّعليل» عن أفعال الله تعالى، فَدَعاهُم ذلك للرّدّ عليهم، فاستعملوا اصطلاحات الفلاسفة التي منها «العلّة الغائية»، ولم يردْ عن السّلف الصّالح ولا عن الأئمة المجتهدين استعمال هذا اللفظ.

واستعمل الأصوليون لفظ «العِلّة» بمعنى «السّبب» وهو «الوجوب» أي ما يجب به الحكم. والعلّة عندهم الشيء الدّال على حكمةٍ مقصودةٍ للشّارع في شرعية الحكم من جلب نفعٍ إلى العباد أو دفع الضّرّ عنهم.

والفرق بين «العِلّة والسّبب»: التسبب هو ما يلزم من وجوده وجودٌ، ومن عدمه العَدَم، ولم يكن هو الباعث على تشريع الحكم؛ فالسّبب متعلّق بوجود الحكم في الواقع، وليس متعلقاً بتشريع الحكم، كشهود شهر رمضان سببٌ لوجوب الصّوم على مَن شهده، قال الله تعالى: ﴿**فمَنْ شهدَ منكم الشهر فليصُمْهُ**﴾ فالسّببُ دالٌّ على وجود الوجوب لا على الباعث على الوجوب، أي لا على سبب الوجوب، ووجودُ الوجوب =

شرعَ الرّبّ وقدرَهُ وجزاءَهُ جزمَ جزماً ضرورياً ببطلان قول النُّفَاة. والله سبحانه قد رتَّبَ الأحكامَ على أسبابِها وعللِها، وبيَّنَ ذلك خيراً وحِسّاً وفطرةً وعقلاً. ولو ذكرنا ذلك على التّفصيل لقَامَ منه عِدّةُ أسفارٍ.

النّوع السّابع: تعليله سبحانه عدم الحكم القدري والشّرعي بوجود المانع منه. كقوله تعالى: **﴿ولَوْلاَ أنْ يكُونَ النّاسُ أمّةً وَاحدةً لجعلنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بالرحمٰنِ لبيوُتِهمْ سُقُفاً مِنْ فِضّةٍ﴾** [سورة الزخرف: الآية ٣٣] **﴿ولوْ بَسَطَ اللهُ الرّزْقَ لعبادِهِ لبَغَوْا في الأرْضِ ولكِنْ يُنَزِّلُ بقدرٍ مَا يَشَاءُ إنّهُ بِعبَادِهِ خَبيرٌ بَصِيرٌ﴾** [سورة الشورى: الآية ٢٧] وقوله تعالى: **﴿ومَا مَنَعَنَا أنْ نُرْسِلَ بالآيَاتِ إلاّ أنْ كَذَّبَ بهَا الأوَّلُونَ﴾** [سورة الإسراء: الآية ٥٩] أي آيات الاقتراح لا الآيات الدّالّة على صدق الرّسل التي يقيمها هو سبحانه ابتداءً. وقوله تعالى: **﴿ولوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآناً أعجمياً لقَالُوْا لولاَ فُصِّلَتْ آياتُهُ أأعجميٌّ وعربيٌّ﴾** [سورة فُصّلت: الآية ٤٤] وقوله تعالى: **﴿وقالُوْا لَوْلاَ أُنْزِلَ عليهِ مَلَكٌ ولوْ أنْزَلْنَا مَلَكاً لَقُضِيَ الأمرُ ثُمَّ لاَ يُنْظَرُونَ. ولَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً لَجَعَلْنَاهُ رَجُلاً ولَلَبَسْنَا عليهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾** [سورة الأنعام: الآية ٨ ـ ٩] فأخبر سبحانه عن المانع الذي منعَ من إنزال المَلَك عِيَاناً بحيث يُشَاهِدُونه، وأنّ حكمتَهُ وعنايتَهُ بخلقهِ منعتْ من ذلك، فإنّه لو أنزلَ الملَكَ ثم عَايَنُوه ولم يُؤمنوا لعُوجِلُوا بالعقُوبة ولم يُنْظَرُوا. وأيضاً فإنّه جعل الرّسولَ بشراً ليمكنهم التّلقي عنه والرجوع إليه. ولو جعلَهُ مَلَكاً فإمّا أن يدعه على هيئة الملائكة أو يجعله على هيئة البشر. والأول يمنعهم من التَلَقّي عنه، والثاني لا يحصل به مقصودهم إذْ كانوا يقولون هو بشر لا مَلَكٌ. وقال تعالى: **﴿ومَا مَنَعَ النّاسَ أن يُؤمِنُوْا إذْ جاءَهُمُ الهُدَى إلاّ أنْ قَالُوْا أبعثَ اللهُ بَشَراً رَسُولاً. قُلْ لوْ كانَ**

= غير سبب الوجوب، وهذا بخلاف العِلّة، فإنّها الشيء الذي من أجله وجد الحكم أي شُرِعَ أي هي الباعث على تشريع الحكم، فهي متعلّقة بتشريع الحكم لا بوجوده بالفعل، فهي سببٌ لوجوب الحكم وليست سبباً لوجوده. والسّبب يأتي قبل وجود الحكم، فإذا وجد أصبح وجود الحكم الواجب المشروع واجباً، قبل أن يُوجد السّبب يكون الحكم المشروع واجباً على المكلّف، ولكن وجود هذا الوجوب يتوقف على وجود السّبب، بخلاف العِلّة فإنّها تصاحب تشريع الحكم، إذْ هي الباعث على شرع الحكم.

في الأرضِ مَلاَئكةٌ يمشُونَ مطمئنّينَ لَنَزّلنا عليهِمْ مِنَ السّماءِ مَلَكاً رَسُولاً﴾ [سورة الإسراء: الآية ٩٤]. فأخبر سبحانه عن المانع من إنزال الملائكة وهو أنّه لم يجعل الأرضَ مسكناً لهم، ولا يستقرّون فيها مطمئنّين. بل يكون نزولهم لينفذُوا أوَامِرَ الرَّبِّ سبحانه ثم يعرُجُون إليه. ومن هذا قوله تعالى: ﴿ومَا مَنعَنَا أنْ نُرْسِلَ بالآياتِ إلاّ أنْ كَذَّبَ بهَا الأوَّلُونَ﴾ [سورة الإسراء: الآية ٥٩]. فأخبر سبحانه عن حكمتهِ في الامتناع من إرسال رسله بآيات الاقتراح والتّشهي، وهي أنّها لا تُوجب الإيمان فقد سألها الأوَّلُون، فلمّا أُتُوها كذَّبُوا بها فأُهْلِكُوا. فليسَ لهم مصلحة في الإرسال بها، بل حكمته سبحانه تأبَى ذلك كل الإباء. ثم نبَّهَ على ما أصاب ثمود من ذلك، فإنّهم اقترحُوا النَّاقَةَ فلّما أُعطُوا ما سَألُوا ظَلَمُوا ولم يُؤمِنُوا، فكان في إجابتهم إلى ما سألُوا هَلاَكُهُمْ واسْتِئْصَالُهُمْ. ثم قال سبحانه: ﴿ومَا نُرْسِلُ بالآياتِ إلاّ تخويفاً﴾ [سورة الإسراء: الآية ٥٩] أي لأجل التّخويف، فهو منصوبٌ نصبَ المفعولِ لأجلِهِ. قال قتادةُ: إنَّ الله يُخوِّفُ النَّاسَ بما شَاءَ من آياتهِ لعلّهم يعتبون، أو يذكرون أو يرجعون. وهذا يعم آياته التي تكون معَ الرُّسل والتي تقع بعدهم في كلِّ زمان، فإنه سبحانه لا يزال يُحدِثُ لعباده من الآيات ما يُخوِّفُهم بها ويُذكّرهُمْ بها. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقَالُوا لَوْلاَ نزلَ عليهِ آيةٌ مِنْ ربِّهِ قُلْ إنَّ اللهَ قَادِرٌ علَى أنْ يُنزِّلَ آيةً ولكنَّ أكثرَهُمْ لاَ يعلَمُونَ﴾ [سورة الأنعام: الآية ٣٧] أي لا يعلمون حكمتَهُ تعالى، ومصلحة عباده في الامتناع من إنزال الآيات التي يقترحها النّاس على الأنبياء. وليس المراد أن أكثر النّاس لا يعلمون أن الله قادر، فإنّه لم ينازع في قدرة الله أحد من المقرِّين بوجوده سبحانه، ولكن حكمته في ذلك لا يعلمها أكثر النّاس.

النّوع الثّامن: إخباره عن الحكم والغايات التي جعلها في خَلْقِهِ وأَمْرِهِ. كقوله تعالى: ﴿الّذِيْ جَعلَ لكُمُ الأرضَ فِرَاشَاً والسَّماءَ بِناءً وأنزلَ مِنَ السّماءِ ماءً فأخْرَجَ بهِ منَ الثَّمَراتِ رِزْقاً لكمْ﴾ [سورة إبراهيم: الآية ٣٢] وقوله تعالى: ﴿ألمْ نجعلِ الأرْضَ مِهَادَاً والجِبَالَ أَوْتَاداً وخَلَقْنَاكُمْ أزْوَاجاً وجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتاً وجَعَلْنَا اللَّيلَ لِبَاسَاً وجَعَلْنَا النَّهارَ مَعَاشاً﴾ [سورة النبأ: الآية ٦] إلى قوله تعالى:

﴿وأَنْزَلْنَا مِنَ المُعْصِرَاتِ ماءً ثجاجاً. لِنُخْرِجَ بِهِ حَبّاً ونَبَاتاً. وجَنّاتٍ أَلْفَافاً﴾ [سورة النبأ: الآية ١٦] وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الأرْضَ كِفَاتاً أَحْيَاءً وأَمْوَاتاً وجَعَلْنَا فيهَا رَواسِيَ شَامِخَاتٍ وأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتاً﴾ [سورة المرسلات: الآية ٢٥] وقوله تعالى: ﴿واللهُ جعلَ لكُمْ مِنْ بُـيُوتِكُمْ سَكناً وجعلَ لكُمْ مِنْ جُلُودِ الأَنْعَامِ بيُوتاً تَسْتَخِفُّونَها يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ويَوْمَ إقَامَتِكُمْ ومِنْ أصْوافِهَا وأوْبَارِهَا وأشْعَارِهَا أثَاثاً ومَتَاعاً إلى حِيْنٍ واللهُ جَعَلَ لكُمْ ممّا خَلَقَ ظِلالاً وجعلَ لكُمْ مِنَ الجِبَالِ أَكْنَاناً وجَعَلَ لكُمْ سَرَابيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ وسَرابِيْلَ تَقِيكُمْ بأْسَكُمْ﴾ [سورة النحل: الآية ٨٠] وقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الإنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ [سورة عبس: الآية ٢٤]. إلى قوله تعالى: ﴿مَتَاعاً لكُمْ ولأَنْعَامِكُمْ﴾ [سورة النازعات: الآية ٣٣] وقوله تعالى: ﴿ومِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لكُمْ مِنْ أنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوْا إليهَا﴾ [سورة الروم: الآية ٢١] وقوله تعالى: ﴿واللهُ الّذيْ خَلَقَ السّمٰواتِ والأرضَ وأَنْزَلَ مِنَ السّماءِ ماءً فأَخْرَجَ بهِ مِنَ الثّمراتِ رِزْقاً لكُمْ وسَخّرَ لكمُ الفُلْكَ لِتَجْرِيَ في البحرِ بأمْرِهِ وسخّرَ لكُمُ الأَنْهَارَ﴾ [سورة إبراهيم: الآية ٣٢]. ﴿وسخّرَ لكُمُ الشَّمْسَ والقَمَرَ دَائِـبيْنِ وسَخّرَ لكُمُ اللَّيلَ والنّهارَ﴾ [سورة إبراهيم: الآية ٣٣] وقوله تعالى: ﴿واللهُ الّذِيْ سَخّرَ البَحْرَ لِتَجْرِيَ الفُلْكُ فيهِ بأَمْرِهِ ولِتَبْتَغُوْا مِنْ فَضْلِهِ ولعلّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [سورة الجاثية: الآية ١٢]، إلى أضعاف أضعاف ذلك في القرآن ممّا يُفيد من له أدْنَى تأمّلٍ القطع بأنّه سبحانه فعل للحكم والمصالح التي ذكرها، وغيرَها ممّا لم يذكُرْهُ. وقوله تعالى: ﴿وأَوْحَى ربُّكَ إِلَى النَّحْلِ أنِ اتّخِذِيْ مِنَ الجِبَالِ بُـيُوتاً ومِنَ الشّجرِ وممّا يَعْرِشُونَ ثمَّ كُلِيْ مِنْ كُلِّ الثّمَراتِ فاسْلكِيْ سُبُلَ ربكِّ ذُلُلاً يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتلِفٌ أَلْوَانُهُ فيهِ شِفَاءٌ للنّاسِ إنَّ فيْ ذَلكَ لآيَةً لقومٍ يتفكرونَ﴾ [سورة النحل: الآية ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وإنَّ لكُمْ في الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ ممّا في بُطُونِهَا ولكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كثيرةٌ ومِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [سورة المؤمنون: الآية ٢١]، وقوله تعالى: ﴿والأَنْعَامَ خَلَقَهَا لكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ومَنَافِعُ ومِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [سورة النحل: الآية ٥]، ﴿ولكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِيْنَ تُرِيحُونَ وحِيْنَ تَسْرَحُونَ﴾ [سورة النحل: الآية ٦]، ﴿وتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بلَدٍ لمْ تَكُونُوْا بالِغيهِ إلاّ بشِقِّ الأَنْفُسِ إنَّ ربّكُمْ لرَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة النحل: الآية ٧]، ﴿والخَيْلَ والبِغَالَ والحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وزِيْنَةً

وَيَخْلُقُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل: الآية ٨] فهل يستقيم ذلك ويصح فيمن لا يفعل لحكمةٍ ولا لمصلحةٍ ولا لِغَاية هي مقصودة بالفعل؟ ومعلوم بالضّرورة أنّ هذا الإثبات وهذا النّفي مُتَقَابِلَان أعظم التّقَابل.

النّوع التّاسع: إنكارهُ سبحانه على مَنْ زعمَ أنّه لم يخلقِ الخَلْقَ لغاية ولا لحكمة كقوله تعالى: **﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً﴾** [سورة المؤمنون: الآية ١١٥]، وقوله تعالى: **﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدَىً﴾** [سورة القيامة: الآية ٣٦]، وقوله تعالى: **﴿وَمَا خَلَقْنَا السّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِيْنَ﴾** [سورة الأنبياء: الآية ١٥]، **﴿مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلاَّ بِالحَقِّ﴾** [سورة الأنبياء: الآية ١٦]. والحقُّ هو الحُكْمُ والغَايَاتُ المحمودةُ التي لأجلِها خَلَقَ ذلك كلِّهِ. وهو أنواع كثيرة. منها أن يُعْرَفَ اللهُ تعالى بأسمائِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ وآياتِهِ. ومنها أنْ يُحَبَّ ويُعْبَدَ ويُشْكَرَ ويُذْكَرَ ويُطَاعَ. ومنها أن يأمُرَ وينهَى ويُشَرِّعَ الشّرائعَ. ومنها أن يُدبِّرَ الأمرَ ويُبرِمَ القَضاءَ ويتصرفَ في مُلْكِهِ بأنواع التّصرّفات. ومنها أن يُثيبَ ويُعاقِبَ فيُجازي المحسنَ بإحسانهِ والمُسِيءَ بإساءتِهِ، فيوجَدَ أثرُ عَدْلِهِ وفضلِهِ موجوداً مشهوداً، فَيُحمَدَ على ذلك ويُشكرَ. ومنها أن يُعْلِمَ خَلْقَه أنّه لا إلٰه غيرُه ولا ربَّ سِوَاه. ومنها أن يُصدِّقَ الصّادقَ فيكرمَهُ، ويُكذِّبَ الكاذِبَ فيُهِينَهُ. ومنها ظهورُ آثارِ أسمائِهِ وصفاتِهِ على تنوعها وكثرتِها في الوجود الذهني والخارجي، فَيَعْلَمُ عبادُهُ ذلك علماً مُطَابِقاً لِما في الواقع. ومنها شهادةُ مخلوقاتِهِ كلِّها بأنّه وحدَهُ ربُّها وفَاطِرُها ومَلِيكُها، وأنّه وحدَهُ إلٰهها ومعبودُها. ومنها ظهورُ أثرِ كمَالِهِ المقدّس، فإنّ الخَلْقَ والصُّنْعَ لاَزِمُ كمالِهِ، فإنّه حيٌّ قديرٌ، ومن كان كذلك لم يكن إلاّ فاعلاً مختاراً. ومنها أن يظهرَ أثرُ حكمتِهِ في المخلوقاتِ، بوضع كلٍّ منها في موضعِهِ الذي يليقُ به ومحبته على الوجه الذي تشهدُ العُقُولُ والفِطَرُ بحسنِهِ فتشهدُ حكمتَهُ البَاهرة. ومنها أنّه سبحانه يحبُّ أن يجودَ ويُنْعِمَ ويعفوَ ويغفِرَ ويُسَامِحَ، ولا بدَّ من لوازِمِ ذلك خَلْقاً وشَرْعاً. ومنها أنه يحبُّ أنْ يُثْنَى عليه ويُمْدَحَ ويُمَجَّدَ ويُسبَّحَ ويُعَظَّمَ. ومنها كثرةُ شواهد ربوبيته ووحدانيته وإلٰهيتِهِ، إلى غير ذلك من الحِكَم الّتي تضمَّنَها الخَلْق. فخلقَ مخلوقَاتِهِ بسبب

الحقِّ، ولأجل الحقِّ، وخَلْقُهَا مُلْتَبِسٌ بالحقِّ، وهو في نفسهِ حقٌّ، فمصدرُهُ حقٌّ، وغايتُهُ حقٌّ، وهو متضمِّنٌ للحقِّ. وقد أثنَى على عباده المؤمنين حيث نَزَّهُوهُ عن إيجاد الخلقِ لا لشيءٍ ولا لغاية. فقال تعالى: ﴿ويتفكَّرُونَ في خَلْقِ السَّمٰواتِ والأرْضِ ربَّنَا مَا خَلَقْتَ هذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٩١] وأخبر أنّ هذا ظنُّ أعدائه لا ظنّ أوليائه. فقال: ﴿ومَا خَلَقْنَا السَّماءَ والأرْضَ ومَا بينَهُمَا باطِلاً ذلكَ ظَنُّ الّذِينَ كفَرُوْا﴾ [سورة صَ: الآية ٢٧]. وكيف يُتوهَّمُ أنّه عرفه من يقول: إنّه لم يخلقْ لحكمةٍ مطلوبةٍ له، ولا أمرَ لحكمةٍ، ولا نهَى لحكمة، وإنّما يصدرُ الخلق والأمرُ عن مشيئةٍ وقدرةٍ محضة لا لحكمةٍ ولا لغايةٍ[1] مقصودةٍ. وهلْ هذا إلاّ إنكارٌ لحقيقةِ حمدِهِ. بلِ الخَلْقُ والأمرُ إنّما قامَ بالحِكَمِ والغَايَاتِ. فهما مُظْهَران بحمدِهِ وحكمتِهِ، فإنكارُ الحكمة إنكارٌ لحقيقة خلقه وأمرِهِ. فإنّ الذي أثبتَه المنكرُون من ذلك يُنزَّهُ عنه الرَّبُّ ويتعالى عن نسبتهِ إليه. فإنّهم أثبتوا خَلْقاً وأمْراً لا رحمةَ فيه ولا مصلحةَ ولا حكمة، بل يجوز عندهم، أو يقع، أنْ يأمرَ بما لا مصلحة للمكلَّف فيه ألبتَّة[2]، وينهَى عمّا فيه

(١) استعمل الأصوليون في مباحث «التّعليل بعض تعابير الفلاسفة والكلاميين، فعبَّروا بالغرض، والعِلّة الغائية، والفائدة، والغاية، والحكمة، والمصلحة.

واتّفق الفقهاء في الجملة على القول بـ «التّعليل» وأنّه واقعٌ في نصوص الشريعة. ثم اختلفوا: هل يُقتصَرُ في التعليل على ما ورد فيه النص، أم يُتعدَّى به محل وروده، ومعنى هذا: أنّ أحكام الشريعة كلها معقولة المعنى لا تخلو عن عِلّة في واقع الأمر، ولو لم نُدْرِكْهَا تفصيلاً في البعض.

(٢) اتفقت مذاهب العلماء المختلفة في التّعليل، على أنّ ما جاء تعليله بنصٍّ من الشّارع، فهو معلَّلٌ بلا خلاف، كما اتفقوا على أنّ الغايات والمنافع والحِكَم المقترنة بالتعليل ليس شيء منها عائد على الله عزّ وجلّ بالنّفع، بل جميعُ مصالح ذلك راجعةٌ إلى العباد وحدهم؛ وذليل ذلك ما ورَدَ في الحديث القدسي في صحيح مسلم «رقم ٢٥٧٧»: «. . يا عبادي لو أنّ أوّلَكُم وآخِرَكم وإنسكُم وجنَّكُم كانُوا على أتقى قلب رجلٍ واحدٍ منكم، ما زاد ذلك في مُلْكِي شيئاً. يا عبادي لو أنّ أوّلَكُمْ وآخِرَكُم وإنسَكُم وجنَّكُم كانُوا على أفجر قلب رجلٍ واحدٍ منكُم ما نقصَ ذلك من مُلْكِي شيئاً. .»، «. . يا عبادي إنّما هي أعمالُكُم أُحصيها لكمُ ثم أوفّيكم إيّاها، فمَنْ وَجَدَ خيراً فَلْيَحْمَدِ الله، ومَنْ وَجَدَ غير ذلك فلا يلومَنّ إلا نفسَهُ».

مصلحة، والجميعُ بالنسبة إليه سواء. ويجوز عندهم أن يأمر بكلِّ ما نهَى عنه وينهَى عن جميع ما أمرَ بهِ، ولا فرقَ بين هذا وهذا إلا لمجرد الأمر والنّهي. ويجوزُ عندهم أن يُعذِّبَ مَنْ لم يَعْصِهِ طرفةَ عينٍ، بل أفنَى عمرَهُ في طاعتهِ وشكرهِ وذكرهِ، ويُنْعِمَ على مَنْ لم يُطِعْهُ طرفةَ عينٍ بل أفنَى عمرَهُ في الكفرِ بهِ والشّركِ والظّلمِ والفجورِ، فلا سبيل إلى أن يعرف خلاف ذلك منه إلاّ بخبر الرَّسُولِ وإلاّ فهو جائز عليه. وهذا من أقبح الظّنّ وأسوئهِ بالرّبّ سبحانه. وتنزيهُهُ عنه كتنزيهه عن الظّلمِ والجَوْرِ، بل هذا هو عينُ الظلمِ الذي يتعالى اللهُ عنه. والعَجَبُ العُجَاب أن كثيراً من أرْبَابِ هذا المذهب يُنزِّهُونَهُ عمّا وصفَ بهِ نفسَهُ من صفات الكمال ونُعوت الجَلالِ، ويزعمُون أنّ إثباتَها تجسيمٌ وتشبيهٌ[1]، ولا يُنزهونه عن هذا الظّلم والجَوْر، ويزعمُون أنّه عَدْلٌ وحقٌّ وأنّ التّوحيد عندهم لا يتمّ إلاّ به كما لا يتمُّ إلا بإنكار استوائه على عرشه[2]، وعلوّهِ فوقَ سماواتِهِ، وتكلمهِ وتكليمِهِ، وصفات كماله. فلا يتمُّ التّوحيدُ عند هذه الطائفة إلاّ بهذا النفي وذلك الإثبات، والله وليُّ التّوفيق.

النوع العاشر: إنكاره سبحانه أن يسوّي بين المختلفين، أو يُفرق بين المتماثلَين، وأن حكمته وعدلَه يأبَى ذلك.

أمّا الأول: فكقوله تعالى: **﴿أفنجعَلُ المسلمينَ كالمجرمينَ. مَا لكُمْ كيفَ**

---

(١) النُّفَاة للصّفات الإلٰهية هم «الجهمية» إتباع «جهم بن صفوان» بعد أن تلقّاها عن «الجعد بن درهم»، ويعتبرون كلَّ مَنْ أثبت الصّفات الإلٰهية الواردة في الكتاب والسّنّة على حقيقتها بلا تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل من «المشبهة والمجسّمة»، وهذا افتراء على السّلف، فإنّ عقيدتَهُم إثباتُ ما أثبتَهُ الله تعالى لنفسه في كتابه وفي سنّة رسوله ﷺ، على الحقيقة بلا تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل.

(٢) وتأويل «الاستواء» بـ«الاستيلاء» مؤدّاهُ إنكارُ استوائه سبحانه على عرشه ـ والعياذ بالله تعالى من الضّلال وسوء الاعتقاد بأسمائه وصفاته سبحانه ـ ومذهب السَّلف الصّالح والأئمة المجتهدين الإيمانُ بأسماء الله تعالى وصفاته وأفعاله على الحقيقة على مُرَاد الله ومُرَاد رسوله ﷺ كما قال الإمامُ الشافعي: آمنت بالله وما جاء عن الله على مُرَاد الله سبحانه، وآمنتُ برسول الله ﷺ وبما جاء به رسولُ الله على مراد رسولِ الله ﷺ.

تحكُمُونَ﴾ [سورة القلم: الآية ٣٥] فأخبر أن هذا حكمٌ باطلٌ جائرٌ يستحيل نسبتُهُ إليه كما يستحيلُ نسبةُ الفقرِ والحاجةِ والظلّمِ إليه. ومنكرُو الحكمةِ والتّعليل يُجوزّزُون نسبةَ ذلك إليه، بل يقولون بوقوعه. وقال تعالى: **﴿أمْ نَجْعَلُ الّذينَ آمَنُوْا وعَمِلُوْا الصَّالِحَاتِ كالمُفْسِدِينَ في الأرضِ أمْ نجعلُ المتّقِيْنَ كالفُجّارِ﴾** [سورة صَ: الآية ٢٨] وقال تعالى: **﴿أمْ حَسِبَ الّذِينَ اجْتَرَحُوْا السَّيِّئاتِ أنْ نجعلَهُمْ كالّذِينَ آمَنُوْا وعَمِلُوْا الصَّالِحاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾** [سورة الجاثية: الآية ٢١] فجعل سبحانه ذلك حكماً سيّئاً يَتَعَالى ويتقدَّسُ عن أن يجوز عليه، فضلاً عن أن يُنسبَ إليه. بل أبلغ من هذا أنّه أنكرَ على مَنْ حسِبَ أن يدخلَ الجنَّة بغير امتحانٍ له وتكليفٍ يُبيِّنُ به صبرَهُ وشكرَهُ، وأنّ حكمته تأْبى ذلك. كما قال تعالى: **﴿أمْ حَسِبْتُمْ أنْ تَدْخُلُوْا الجنّةَ ولمَّا يَعْلَمِ اللهُ الّذِينَ جَاهَدُوْا منكُمْ ويعلمَ الصّابِرينَ﴾** [سورة آل عمران: ١٤٢] وقال تعالى: **﴿أمْ حَسِبْتُمْ أنْ تَدْخُلُوْا الجنَّةَ ولمَّا يأتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ البَأْسَاءُ والضّرّاءُ وزُلزِلُوْا﴾** [سورة البقرة: الآية ٢١٤] وقال تعالى: **﴿أمْ حَسِبْتُمْ أنْ تُتْرَكُوْا ولمَّا يعلمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوْا مِنكُمْ ولمْ يتَّخِذُوْا مِنْ دُوْنَ اللهِ ولاَ رسولِهِ ولاَ المؤمنينَ وَلِيْجَةً﴾** [سورة التوبة: الآية ١٦]. فأنكر عليهم هذا الظّنّ والحسبان لمخالفته لحكمتِهِ.

وأمّا الثاني: وهو أن لا يُفرِّقَ بين المتماثلين فكقوله تعالى: **﴿ومَنْ يُطِعِ اللهَ والرَّسُولَ فأولٰئكَ معَ الّذِينَ أنْعَمَ اللهُ عليهِمْ مِنَ النّبيينَ والصّدّيقينَ والشّهداءِ والصّالِحينَ وحَسُنَ أولٰئكَ رفيقاً﴾** [سورة النساء: الآية ٦٩] وقوله تعالى: **﴿والمُؤْمِنُونَ والمؤمناتُ بعضهمْ أولياءُ بعضٍ﴾** [سورة التوبة: الآية ٧١]، وقوله تعالى: **﴿المُنَافِقُونَ والمُنَافِقَاتُ بعضُهُمْ منْ بعضٍ﴾** [سورة التوبة: الآية ٦٧] وقوله تعالى: **﴿فاستجابَ لهمْ ربُّهُمْ أنّي لاَ أُضيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنكُمْ مِنْ ذكَرٍ أوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بعضٍ﴾** [سورة آل عمران: الآية ١٩٥]، وقوله تعالى: **﴿ولمَّا بلَغَ أَشُدَّهُ آتيناهُ حُكْماً وعِلْماً وكذَلِكَ نَجْزِيْ المُحْسِنِينَ﴾** [سورة يوسف: الآية ٢٢]، وقوله تعالى: **﴿أكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولٰئِكُمْ﴾** [سورة القمر: الآية ٤٣]،

وقوله تعالى: ﴿دَمَّرَ الله عليهِمْ وللكَافِرينَ أمْثَالُهَا﴾ [سورة محمد: الآية ١٠]، وقوله تعالى: ﴿سُنَّةَ مَنْ قدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا ولا تجدَ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيْلاً﴾ [سورة الإسراء: الآية ٧٧]، وقوله تعالى: ﴿سُنَّةَ الله الّتي قَدْ خَلَتْ مِنْ قبلُ ولنْ تجِدَ لِسُنَّةِ الله تَبْدِيْلاً﴾ [سورة الفتح: الآية ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿سُنَّةَ الله الّتي قَدْ خَلَتْ في عبادِهِ﴾ [سورة غافر: الآية ٨٥] فسنّتُهُ سبحانه عادته المعلومة في أوليائه وأعدائه بإكرام هؤلاء وإعزازهم ونصرتهم، وإهانة أولٰئك وإذْلاَلهم وكبتهم. وقال تعالى: ﴿إنَّ الّذِينَ يُحَادُّونَ اللهَ ورسولَهُ كُبِتُوْا كمَا كُبِتَ الّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [سورة المجادلة: الآية ٥] والقرآن مملوءٌ مِن هذا؛ يُخبر تعالى أن حكم الشّيء في حكمته وعدلِهِ حكم نظيرِهِ ومُمَاثِلِهِ، وضدّ حكم مضادّه ومخالفه، وكل نوع من هذه الأنواع لو استوعبناه لجاء كتاباً مفرداً.

النوع الحادي عشر: أمرُهُ سبحانه بتدبُّرِ كلامِهِ والتّفكّرِ فيه، وفي أوامرِهِ ونواهيهِ وزوَاجرِهِ. ولولا ما تضمّنه مِنَ الحِكم والمصالح والغايات المطلوبة والعواقب الحميدة التي هي محل الفكر لما كان للتّفكّر فيه معنىً، وإنّما دَعَاهم إلى التّفكّر والتّدبّر لِيُطْلِعَهم ذلك على حكمتِهِ البالغة، وما فيه من الغايات والمصالح المحمودة التي تُوجب لمن عرفها إقراره بأنّه تنزيلٌ من حكيمٍ حميدٍ!!. فلو كان الحقُّ ما يقوله النُّفَاة وأن مرجع ذلك وتصوره مجرّد القدرة والمشيئة التي يجوز عليها تأييد الكاذب بالمعجزة، ونصره وإعلاؤه، وإعانة الحق، وإذْلاَلُهُ وكسرُهُ، لما كان في التّدبر والتّفكّر ما يدّلهم على صدق رسله ويُقيم عليهم حجته، وكان غاية ما دعوا إليه القدر المحض، وذلك مشترك بين الصادق والكاذب والبر والفاجر. فهؤلاء بإنكارهم الحكمة والتعليل سدُّوا على نفوسِهم بابَ الإيمان والهُدَى وفتَحُوا عليهم بابَ المُكَابرةِ وجَحْدِ الضّروريّات. فإنّ ما في خلقِ اللهِ وأمرِهِ مِنَ الحكم والمصالح المقصودة بالخلق والأمر والغايات الحميدة أمر تشهد به الفطر والعقول ولا يُنكره سليم الفطرة. وهم لا ينكرون ذلك وإنّما يقُولُون وَقَعَ بطريقِ الاتفاق لا بالقَصْدِ، كما تسقط خشبة عظيمة فيتفق عبور حيوان مؤذٍ تحتها فتهلكهُ. ولا ريبَ أنّ هذا ينفي حَمْدَ الرَّبِّ

سبحانه على حصولِ هذه المنافع والحِكَم، لأنّها لم تحصل بقصده وإرادته، بل بطريق الاتفاق الذي لا يُحْمَدُ عليه صاحبه ولا يُثْنَى عليه، بل هو عندهم بمثابة ما لو رَمَى رجلٌ درهماً لا لفرضٍ ولا لفائدةٍ، بل لمجرد قدرته ومشيئته على طرحهِ، فاتّفقَ أنْ وقعَ في يَدِ محتاجٍ انتفعَ به. فهذا من شأن الحِكم والمصالح عند المنكرِين.

النّوع الثّاني عشر: إخبارُهُ عن صدورِ الخَلْقِ والأمرِ عن حكمتِهِ وعلمِهِ، فيذكر هذين الاسمين عندَ ذكرِ مصدرِ خلقه وشرعه تنبيهاً على أنّهما إنّما صَدَرا عن حكمةٍ مقصودةٍ مُقَارنةٍ للعلم المحيط التّامّ؛ لقوله تعالى: **﴿وإنّكَ لَتُلَقَّى القُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حكيمٍ عليمٍ﴾** [سورة النمل: الآية ٦]، وقوله تعالى: **﴿تَنْزِيْلُ الكِتَابِ مِنَ اللهِ العزيزِ الحكيمِ﴾** [سورة الزمر: الآية ١]. فذكر العزّة المتضمِّنَة لكمالِ القدرةِ والتّصرّف، والحكمة المتضمِّنة لكمال الحمدِ والعلمِ. وقوله تعالى: **﴿والسَّارِقُ والسَّارِقةُ فَاقْطَعُوْا أيديَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكالاً مِنَ اللهِ واللهُ عزيزٌ حكيمٌ﴾** [سورة المائدة: الآية ٣٨] وسمع بعض الأعراب قارئاً يقرؤها **﴿واللهُ غفورٌ رحيمٌ﴾** فقال: ليس هذا كلام الله، فقيل: أَتُكَذِّبُ بالقرآن؟ فقال: لا، ولكن لا يحسن هذا. فرجعَ القارِىءُ إلى خطئهِ فقال: (عزيزٌ حكيم)، فقال: صدقتَ. وإذا تأمّلْتَ خَتْمَ الآيات بالأسماء والصّفات وجدتَ كلامَهُ مختتماً بذكرِ الصّفة التي يقتضيها ذلك المقام، حتّى كأنّها ذُكِرَتْ دليلاً عليه ومُوجِبَةً له. وهذا كقوله تعالى: **﴿إنْ تُعَذِّبْهُمْ فإنَّهُمْ عِبادُكَ وإنْ تَغْفِرْ لهمْ فإنّكَ أنتَ العزيزُ الحكيمُ﴾** [سورة المائدة: الآية ١١٨] أي فإن مغفرتك لهم مصدر عن عزة هي كمال القدرة لا عن عجزٍ وجهل. وقوله تعالى: **﴿ذلكَ تقديرُ العزيزِ العليمِ﴾** [سورة الأنعام: الآية ٩٦] في عدة مواضع من القرآنِ، يذكرُ ذلك عقيبَ ذكرِهِ الأجرام العلويّة وما تضمّنه من فلق الإصْبَاح، وجعل اللّيل سكناً، وإجراء الشّمس والقمر بِحسَابٍ لا يَعْدُوَانِهِ، وتزيين السّماء الدّنيا بالنجّوم وحراستها. وأخبر أنّ هذا التّقدير المحكم المتقن صادرٌ عن عزّتهِ وعلمهِ، ليسَ أمراً اتفاقيّاً لا يُمدَحُ بهِ فاعلُهُ ولا يُثْنَى عليه به كسائر الأمور الاتّفاقيّة. ومن هذا ختمه سبحانه قصص

الأنبياء وأممهم في سورة الشّعراء عقيبَ كلِّ قصةٍ: ﴿وإنَّ ربَّكَ لهوَ العزيزُ الرحيمُ﴾ [سورة الشعراء: الآية ٩] فإنّ ما حكم به لرسلهِ وأتباعِهم ولأعدائِهم صادرٌ عن عزَّةٍ ورحمةٍ، فوضعَ الرحمةَ في محلِّها وانتقمَ من أعدائِـهِ بعزّتهِ، ونجّى رسلَهُ وأتباعَهُم برحمتهِ. والحكمةُ الحاصلةُ من ذلك أمرٌ مطلوبٌ مقصودٌ، وهي غايةُ الفعلِ، لا أنّها أمر اتّفاقي.

النّوع الثّالث عشر: إخبارُه بأنّ حُكْمَهُ أحسنُ الأحكامِ، وتقديرُهُ أحسنُ التّقادير. ولولا مطابقته للحكمة والمصلحة المقصودة المُرَادة لما كان كذلك إذْ لو كان حُسْنُهُ لكونهِ مقدوراً معلوماً كما يقولُهُ النُّفَاةُ لكان هو وضدّه سواءٌ، فإنّه بكلِّ شيءٍ عليمٌ، وعلى كل شيء قدير. فكان كل معلومٍ مقدور أحسن الإحكام وأحسن التقادير، وهذا ممتنع. قال تعالى: ﴿ومَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْماً لقومٍ يُوقِنُوْنَ﴾ [سورة المائدة: الآية ٥٠]، وقال تعالى: ﴿ومَنْ أَحْسَنُ دِيْناً مِمّنْ أسْلَمَ وَجْهَهُ للهِ وهوَ مُحْسِنٌ﴾ [سورة النساء: الآية ١٢٥] فجعل هذا أنْ يختارَ لهم دِيناً سِوَاهُ ويرتضِي دِيْناً غيره، كما يمتنعُ عليه العيب والظّلم. وقال تعالى: ﴿ومَنْ أحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إلَى اللهِ وعَمِلَ صَالِحاً وقَالَ إنّنِي مِنَ المسلِمينَ﴾ [سورة فصلت: الآية ٣٣]، وقال تعالى: ﴿فقَدَرْنَا فَنِعْمَ القَادِرونَ﴾ [سورة المرسلات: الآية ٢٣] وقال تعالى: ﴿فتبَارَكَ اللهُ أحْسَنُ الخالقِينَ﴾ [سورة المؤمنون: الآية ١٤]. فلا أحسنَ من تقديرِهِ وخلقهِ لوقوعهِ على الوجهِ الذي اقتضتْهُ حكمتُهُ ورحمتُهُ وعلمُهُ. وقال تعالى: ﴿مَا تَرَى في خَلْقِ الرَّحْمٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾ [سورة الملك: الآية ٣]. ولولا مجيئه على أكمل الوجوه وأحسنِها، ومُطَابقتِها للغايات المحمودةِ والحِكمِ المطلوبةِ لكان كلّه متفاوتاً أو كان عدم تفاوته أمراً اتفاقياً لا يُحْمَدُ فاعِلُهُ لأنّه لم يُرِدْهُ ولم يقصده وإنّما اتّفقَ أنْ صارَ كذلك.

النّوع الرّابع عشر: إخبارُهُ سبحانه أنّه على صِراطٍ مستقيمٍ في موضعين من كتابه، أحدهما قوله حاكياً عن نبيّه هود: ﴿إنّيْ توكلتُ علَى اللهِ ربّي وربِّكُمْ مَا مِنْ دَابّةٍ إلاَّ هوَ آخِذٌ بناصِيَتِهَا إنَّ رَبّي علَى صراطٍ مُسْتَقِيم﴾ [سورة هود: الآية ٥٦]. والثاني قوله تعالى: ﴿وضربَ الله مَثَلاً رجلَينِ أحدُهُمَا أبْكَمُ لاَ يَقْدِرُ علَى

شيءٍ وهوَ كَلٌّ على مَوْلاَهُ أينمَا يُوجِّهْهُ لاَ يَأْتِ بخيرٍ هلْ يستويْ هوَ ومنْ يَأْمُرُ بالعَدْلِ وهوَ علَى صِراطٍ مُسْتَقِيم﴾ [سورة النحل: الآية ٧٦]. قال أبو إسحٰق: أخبر أنه وإن كانت قدرتُه تَنَالُهم بما شاء فهو لا يشاء إلاّ العدل، قال ابن الأنباري: لمّا قال: ﴿إلاّ هو آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾ كان في معنى لا تخرج عن قبضتِهِ، قاهرٌ بعظيم سلطانهِ كل دَابّة، فأتبعَ ذلك قولَهُ ﴿إنّ ربّي على صِرَاطٍ مستقيم﴾ أي: إنّه على الحقِّ. قال: وهذا نحو كلام العرب إذا وَصَفُوا رجلاً حسنَ السّيرة والعدلِ والإنصافِ، قالُوا: فلانٌ طريقُهُ حسنةٌ، وليس ثَمَّ طريقٌ!!.

[ولله تعالى المَثَلُ الأعلى!! ليس كمثلهِ شيءٌ وهو السّميعُ العليم]!!

تنزيه القضاء الإلهي عن الشرّ

قال الله تعالى: ﴿قُلِ اللّٰهمَّ مَالِكَ المُلْكِ تُؤْتِي المُلكَ مَنْ تَشَاءُ، وتَنْزِعُ المُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ، وتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ، وتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ، بيدِكَ الخيرُ إنكَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ﴾ [سورة آل عمران: الآية ٢٦] فصدَّرَ الآيةَ سبحانه بتفرّدِهِ بالمُلْكِ كلِّه. وأنّه هو سبحانه هو الذي يُؤتيهِ مَنْ يَشَاء لا غيرُهُ. فالأوّل تفرُّدُهُ بالمُلْك، والثّاني تفرُّدُهُ بالتّصرّف فيهِ. وأنّه سبحانه هو الذي يُعِزُّ من يشاءُ بما يشاءُ من أنواع العِزّ، ويذل من يشاء بسَلْبِ ذلك العزّ عنه. وأنّ الخيرَ كلَّه بيدِيهِ ليسَ لأحدٍ معه منه شيءٌ. ثمّ ختمها بقولهِ ﴿إنّكَ علَى كلِّ شيءٍ قديرٌ﴾. فتناولت الآية مُلكه وحده وتصرّفه وعموم قدرتهِ. وتضمّنتْ أنّ هذه التّصرّفات كلّها بيدِهِ، وأنّها كلَّها خيرٌ، فسَلْبُهُ المُلْكَ عمَّنْ يشاءُ وإذلاَلُهُ مَنْ يشاءُ خيرٌ، وإنْ كان شراً بالنّسبةِ إلى المسلُوبِ الذَّلِيل، فإنّ هذا التّصرّف دائرٌ بينَ العَدْلِ والفَضْل والحِكْمةِ والمصلحةِ لا يخرج عن ذلك، وهذا كلُّهُ خيرٌ يُحْمَدُ عليه الَربُّ ويُثْنَى عليهِ بهِ كما يُحمدُ ويُثنَى عليهِ بتنزيههِ عن الشّرِّ، وأنّه ليس إليهِ، كما ثبتَ في صحيح مسلم أنّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ يُثْنِي على ربِّهِ بذلِكَ في دعاء الاستفتاح في قولهِ: «لبيك وسعديكَ، والخيرُ في يَدَيْكَ والشّرُّ ليسَ إليكَ. أنَا بِكَ وإليكَ. تَبَاركْتَ وتعالَيْتَ»[1]. فتبارَكَ وتعالى عن نسبةِ الشّرِّ إليه، بل كل ما نُسب إليه فهو خيرٌ.

---

(١) صحيح مسلم حديث رقم ٧٧١، قال النّووي في شرحه على هذا الحديث: قال الخطّابي وغيره: فيه الإرشاد إلى الأدب في الثّناء على الله تعالى، ومدحه بأن يُضَاف إلى محاسِن الأمور دون مساويها على جهة الأدب.

وقال أحمد وإسحٰق بن راهويه ويحيى بن معين وابن خزيمة في معنى قوله ﷺ: =

والشّرُّ إنّما صارَ شرّاً لانقطاع نسبته وإضافته إليه. فلو أضيف إليه لم يكن شرّاً كما سيأتي بيانُهُ. وهو سبحانه خالقُ الخيرِ والشّرِّ. فالشّرُّ في بعضِ مخلوقاته لا في خَلْقِهِ وفعلِهِ وقضاؤه وقَدَرُهُ خيرٌ كلُّهُ. ولهذا تنزَّهَ سبحانه عن الظّلم الّذي حقيقتُهُ وضعُ الشّيء في غير موضعهِ كما تقدّم. فلا يضع الأشياء إلاّ في مواضعها اللاّئقة بها. وذلك خيرٌ كلُّهُ. والشَّرُّ وضعُ الشيء في غير محلّهِ. فإذا وضَعَ في محلّهِ لم يكنْ شراً. فعُلِم أنّ الشّرّ ليسَ إليه. وأسماؤُهُ الحُسْنَى تشهدُ بذلك، فإنّ منها القُدّوس السّلامُ العزيزُ الجبّارُ المتكبِّرُ. فالقدُّوس المنزَّهُ من كلِّ شرٍّ ونقصٍ وعيبٍ، كما قال أهلُ التّفسير: هو الطّاهِرُ من كلِّ عيبٍ المنزّه عمّا لا يليقُ بِهِ. وهذا قول أهلِ اللّغة. وأصلُ الكلمة من الطّهارة والنَّزاهة. ومنه بيتُ المقدس، لأنّه مكان يُتَطَهَّرُ فيه من الذّنوب، ومَنْ أمَّهُ لا يريدُ إلاّ الصّلاةَ فيه رجعَ من خطيئتِهِ كيوم ولدته أُمُّه. ومنه سُمّيت الجنّة حظيرةَ القُدُسِ؛ لطهارتها من آفات الدنيا. ومنه سُمّي جبريلُ رُوحَ القُدُسِ لأنّه طاهرٌ من كلِّ عيبٍ. ومنه قول الملائكة ﴿ونحنُ نسبّحُ بحمدِكَ ونُقَدِّسُ لكَ﴾ [سورة البقرة الآية: ٣٠] فقيل: المعنَى ونقدِّسُ أنفسَنَا لكَ، فعدَّى باللاّم. وهذا ليس بشيء. والصّواب أنّ المعنى نقدِّسُكَ وننزِّهُكَ عمّا لا يليقُ بِكَ. هذا قولُ جمهور أهل التّفسير. وقال ابن جرير: ونقدِّسُ لكَ نَنْسُبُكَ إلى ما هو من صفاتِكَ مِنَ الطّهارة من الأدْنَاس، وممّا أضاف إليك أهلُ الكفرِ بكَ. قال: وقال بعضُهم: نعظِّمُكَ ونُمَجِّدُكَ. قاله أبو صالح. وقال مجاهد: نعظمك ونكبِّرك. انتهَى. وقال بعضهم: ننزِّهُكَ عن السّوء فلا ننسبه إليك. واللاّم فيه على حدِّها في قوله ﴿رَدِفَ لكُمْ﴾ لأنّ المعنى تنزيه الله لا تنزيه نفوسهم لأجلِهِ. قلتُ: ولهذا قرنَ هذا اللّفظَ بقولهم: ﴿نُسَبِّحُ

= «والشّرُّ ليسَ إليك» أي لا يُتقرَّبُ به إليك.

وقال المُزَني وغيره: لا يُضاف إليك على انفراده، وإن كان سبحانه خالقَ كلِّ شيء وربَّ كلِّ شيء. وله معنى آخر: الشّرُّ لا يُصْعَدُ به إلى الله، وإنّما يَصْعَدُ الكلمُ الطّيّبُ والعملُ الصالح يرفعُهُ. وله معنى آخر: الشّرُّ ليس بالنسبة إليك، فإنّك خالقه بحكمةٍ بالغةٍ، وإنّما هو شرٌّ بالنسبة للمخلوقين. ومعنى قوله ﷺ: «أنا بِكَ وإليك» أي الْتِجَائي وانتمائي إليك وتوفيقي بكَ.

بحمدِكَ﴾، فإن التّسبيح تنزيهُ الله سبحانه عن كلِّ سُوءٍ. قال ميمون بن مهران: سبحان الله كلمةٌ يُعَظَّمُ بها الرَّبُّ ويحاشَى بها منَ السُّوءِ. وقال ابن عباس: هي تنزيهٌ لله من كلِّ سُوءٍ. وأصلُ اللّفظة من المُبَاعَدةِ. من قولهم: سبحتُ في الأرض، إذا تباعدتُ فيها. ومنه ﴿كلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [سورة الأنبياء: الآية ٣٣]. فمَنْ أثنَى على الله ونزَّهَهُ عن السّوءِ فقدْ سبَّحه. ويُقال: سبَّحَ الله وسبَّحَ لهُ، وقدَّسَه وقدَّسَ لهُ. وكذلك اسمُهُ السّلام. فإنّه الذي سلم من العُيوب والنّقائص. ووصفه بالسّلام أبلغ في ذلك من وصفه بالسّالم. ومن موجبات وصفه بذلك سلامة خلقهِ من ظلمهِ لهم. فسلم سبحانه من إرادة الظّلم[1] والشّرّ، ومن التسمية به، ومن فعله، ومن نسبته إليه. فهو السّلام من صفات النقص وأفعال النقص وأسماء النقص، المسلم لخلقه من الظلم. ولهذا وصف سبحانه ليلةَ القدرِ بأنّها سَلامٌ، والجنَّةَ بأنّها دارُ السّلام، وتحيَّةُ أهلِها السّلامُ. وأثنَى على أوليائه بالقول السّلام. كلُّ ذلك السّالم من العيوب. وكذلك الكبيرُ من أسمائه، والمتكبِّرُ. قال قتادةُ وغيرهُ: هو الذي تكبَّر عن السُّوْءِ. وقال أيضاً: الذي تكبَّرَ عن السّيّئات. وقال مقاتل: المتعظم عن كلِّ سوء. وقال أبو إسحٰق: الذي يكبر عن ظلم عباده. وكذلك اسمه العزيز الذي له العِزة التّامّةُ. ومِن تَمام عِزّتِهِ براءتُهُ عن كل سُوءٍ وشرٍّ وعيبٍ، فإن ذلك يُنافي العِزّةَ التّامّة. وكذلك اسمُهُ العليِّ الّذي عَلاَ عن كلِّ عيبٍ وسوءٍ ونقصٍ. ومن كمال علوِّهِ أن لا يكونَ فوقَهُ شيءٌ. بل يكون فوق كلِّ شيء. وكذلك اسمه الحميدُ. وهو الذي له الحمدُ كلُّهُ. فكمَالُ حمدِهِ يُوجِبُ أنْ لا يُنْسَب إليه شرٌّ ولا سوءٌ ولا نقص لا في أسمائه، ولا في أفعاله، ولا في صفاته. فأسماؤُهُ الحُسْنَى تمنعُ نسبةَ الشّرّ والسّوء والظّلم إليه، مع أنّه سبحانه الخالقُ لكلِّ شيء. فهو الخالقُ للعباد وأفعالِهم وحركاتِهم وأقوالِهم.

---

(١) وفي الحديث القدسي في صحيح مسلم رقم ٢٥٧٧: عن أبي ذرٍّ الغِفَاري عن النّبيّ ﷺ فيما يرويهِ عن الله تبارك وتعالى أنّه: «يا عِبَادِي! إنّي حرَّمْتُ الظُّلْمَ على نَفْسِي، وجَعَلْتُهُ بينكُمْ محرَّماً فَلا تَظَالمُوا. . .» الحديث.

والعبدُ إذا فعل القبيحَ المنهي عنه كانَ قد فعل الشّرَّ والسّوءَ. والرَّبُّ سبحانَهُ هو الذي جعله فاعلاً لذلك. وهذا الجعلُ منه عدلٌ وحكمةٌ وصَوَابٌ، فجعله فاعلاً خيرٌ، والمفعول شَرٌّ قبيح. فهو سبحانه بهذا الجعل قد وضعَ الشّيءَ موضعَهُ لِما لهُ في ذلكَ من الحِكْمَةِ البَالِغةِ التي يحمَدُ عليها. فهو خيرٌ وحكمةٌ ومصلحةٌ، وإن كان وقوعه من العبد عيباً ونقصاً وشراً. وهذا أمرٌ معقولٌ في الشّاهد. فإنّ الصّانع الخبير إذا أخذَ الخشبةَ العوجَاء والحجرَ المكسورَ واللّبنة الناقصة فوضع ذلك في موضع يليقُ به ويُناسِبُه كان ذلك منه عدلاً وصَوَاباً يُمدَحُ به، وإن كان في المحل عِوَج ونقصٌ وعيبٌ يُذَمُّ به المحل. ومن وضع الخبائث في موضعها ومحلِّها اللّائقِ بها كان ذلك منه حكمةً وعدلاً وصوَاباً. وإنّما السَّفَهُ والظّلمُ أنْ يضَعَها في غير موضعِهَا. فمَنْ وضعَ العمامة على الرأس، والنعل في الرجل، والكحل في العين، والزَّبَالة في الكِنَاسة، فقد وضعَ الشّيءَ موضعَهُ، ولم يظلم النّعل والزِّبالة إذْ هذا محلُّهُمَا.

ومِنْ أسمائِهِ سبحانه: العَدْلُ والحكيمُ الّذي لا يضعُ الشّيءَ إلاّ في موضعِهِ. فهو المُحْسِنُ الكريم الحكيم العَدْلُ في كلِّ ما خلقَهُ وفي كلِّ ما وضعَه في محلّهِ وهيَّأه له. وهو سبحانه له الخلق والأمر. فكما أنّه في أمره لا يأمر إلا بأرجح الأمرين، ويأمر بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وإذا تعارض أمران رجح أحسنهما أصلحهما. وليس في الشّريعة أمرٌ يُفْعَلُ إلاّ ووجودُهُ للمأمورِ خيرٌ من عدمِهِ، ولا نهيٌ عن فعل إلاّ وعدمُهُ خيرٌ من وجودِهِ.

فإن قلتَ: فإذا كان وجوده خيراً من عدمِهِ فكيفَ لا يشاءُ وُجُودَهُ، وإذا كان عدمه خيراً من وجوده فكيفَ يشاءَ وُجُودَهُ؟ فالمشيئة العامّة تنقضُ عليكَ هذه القاعدة الكلّيّة ـ قلتُ: لا تنقضها لأنّ وجودَهُ وإنْ كان خيراً من عدمِهِ فقد يسلتزِمُ وجودُهُ فواتَ محبُوبٍ له هو أحبُّ إليه من وقوع هذا المأمور من هذا المعنى. وعدم المنهي وإن كان خيراً من وجودِهِ فقد يكونُ وجودُهُ وسيلةً وسبباً إلى ما هو أحبُّ إليه من عدمه.

والرّبُّ سبحانه إذا أمرَ بشيء فقد أحبَّه ورضيَهُ وأرادَهُ وبيَّنَهُ. وهو لا يُحبُّ شيئاً إلاّ ووجودُهُ خيرٌ من عدمهِ. وما نهَى عنه فقد أبْغَضَه وكرِهَهُ. وهو لا يُبغضُ شيئاً إلاّ وعدمُهُ خيرٌ من وجودِهِ، هذا بالنّظرِ إلى ذاتِ هذا وهذا. وأمّا باعْتِبَارِ إفضائه إلى ما يُحِبُّ ويكرهُ فلهُ حكمٌ آخرُ. ولهذا أمرَ سبحانه عباده أن يأخذُوا بأحَسنِ ما أنزلَ إليهِم. فالأحسنُ هو المأمورُ بهِ، وهو خيرٌ من المنهي عنهُ. وإذا كانتْ هذه سنتُهُ في أمرِهِ وشرعهِ فهكذا سنّـتُهُ في خلقِهِ وقضائِـهِ وقدَرِهِ. فما أرادَ أن يخلقـه أو يفعلـه كـان أن يخلقـه ويفعلـه خيـراً مـن أنْ لا يخلقـه ولا يفعلـه، وبالعكس. وما كان عدمُهُ خيراً من وجودِهِ فوجودُهُ شرٌّ وهو لا يفعلهُ، بل هو منزَّهٌ عنه والشَّرُّ ليسَ إليهِ سبحانه وتعالى.

فإن قلتَ: فلِمَ خلقَهُ وهو شرٌّ؟ قلتُ: خَلْقُهُ له وفعلُهُ خيرٌ لا شَرٌّ، فإنّ الخَلْقَ والفعلَ قائمٌ به سبحانه. والشَّرُّ يستحيل قيامُهُ بهِ واتّصافُهُ بهِ. وما كان في المخلوق من شرٍّ فلعدمِ إضافتِهِ ونسبتهِ إليه والفعلُ والخَلْقُ يُضَافُ إليه فكان خيراً. والذي شاءَهُ كلُّهُ خيرٌ، والذي لم يشأ وجودَهُ بقي على العَدَمِ الأصلي وهو الشّرُّ، فإنّ الشّرَّ كلّه عَدَمٌ، وإنّ سببَهُ جهلٌ، وهو عدمُ العلم، أو ظلمٌ وهو عدمُ العَدْلِ. وما يترَتَّبُ على ذلك من الآلام فهو من عدمِ استعدادِ المحلِّ وقبولهِ لأسباب الخيرات واللّذّات.

الشر المحض والشّر النسبي

تحقيق الأمر أنّ الشّرَّ **نوعان**: شرٌّ محضٌ حقيقي من كلٍّ وجهٍ، وشرٌّ نسبيٌ إضافي من وجهٍ دُونَ وجهٍ. **فالأول**: لا يدخل في الوجود، إذْ لو دخل في الوجودِ لم يكنْ شرّاً محضاً. **والثّاني**: هو الذي يدخل في الوُجُود. فالأمور التي يُقال هي شرورٌ إمّا أن تكون أموراً عدميّة أو أموراً وجوديّة. فإنْ كانت عدميّةً فإنّها إما أن تكون عدماً لأمور ضروريّة للشيء في وجودهِ، أو ضروريّة له في دوام وجوده وبقائه، أو ضروريّة له في كماله. وإمّا أن تكون غير ضروريّة له في وجوده ولا بقائه ولا كماله، وإن كان وجودُها خيراً من عدمها. فهذه أربعة أقسام. **فالأول**: كالإحساسِ والحركةِ والنّفَسِ للحيوان. **والثاني**: كقوّةِ الاغتذاءِ والنّموِّ للحيوانِ المغتذي النّامي. **والثّالث**: كصحتهِ وسمعهِ وبصرهِ وقوّتهِ. **والرّابع**: كالعلمِ بدقائقِ المعلوماتِ التي العلمُ بها خيرٌ من الجهل وليستْ ضروريّة له. وأمّا الأمورُ الوُجُوديّةُ فوجودُ كلِّ ما يُضادّ الحياةِ والبَقاءِ والكمَالِ، كالأمراضِ وأسبابِها، والآلامِ وأسبابِها، والموَانعِ الوجوديّةِ التي تمنعُ حصولَ الخيرِ ووصولَهُ إلى المحلِّ القَابلِ له المستعدِّ لحصولهِ، كالموادِّ الرديئةِ المانعة مِن وصول الغذاء إلى أعضاءِ البدنِ وانتفاعِها بهِ، وكالعقائد الباطلة والإرادات الفاسدة المانعة لحصولِ أضدادِّها للقلب.

إذا عرف هذا فالشر بالذّات هو عدم ما هو ضروري للشيء في وجوده أو بقائه أو كماله. ولهذا العدم لوازم من شر أيضاً. فإنّ عدم العلم والعدل يلزمهما من الجهل والظلم ما هو شرور وجودية. وعدم الصّحة والاعتدال يلزمهما من

الألم والضّرر ما هو شر وجودي. وأمّا عدم الأمور المستغنى عنها كعدم الغنى المفرط، والعلوم التي لا يضر الجهل بها، فليس بشر في الحقيقة، ولا وجودها سبباً للشرّ. فإنّ العلم من حيث هو علم والغنى من حيث هو غنىً لم يوضع سبباً للشرّ، وإنّما يترتّب الشّرّ من عدم صفة تقتضي الخير، كعدم العفّة والصّبر والعدل في حقّ الغني. فيحصل الشّرُّ له في غِنَاه بعدمِ هذه الصّفات. وكذلك عدم الحكمة ووضع الشّيء موضعه. وعدم إرادة الحكمة في حقّ صاحب العلم يوجب ترتّب الشّر له على ذلك. فظهر أنّ الشّرّ لم يترتب إلاّ على عدم. وإلاّ فالموجوُدُ من حيث وجوده لا يكون شرّاً ولا سبباً للشّرّ. فالأمور الوجوديّة ليست شروراً بالذّات بل بالعرض مِن حيث إنّها تتضمّن عدم أمور ضروريّة أو نافعة. فإنّك لا تجد شيئاً من الأفعال التي هي شرّ إلا وهي كمالٌ بالنّسبة إلى أمور وجهة الشّرّ فيه بالنّسبة إلى أمور أُخر. مثال ذلك أنّ الظلم يصدر عن قوة تطلب الغلبة والقهر وهي القوة الغضبية التي كمالها بالغلبة ولهذا خلقت، فليس في ترتُّبِ أثرِها عليها شرٌّ من حيث وجودُهُ، بل الشّرُّ عدمُ ترتُّبِ أثرها عليها ألبتّة، فتكون ضعيفةً عاجزةً مقهورة. وإنّما الشَّرُّ الوجودي الحاصل شر إضافي بالنّسبة إلى المظلوم بفوات نفسِهِ، أو مالِهِ، أو تصرُّفِهِ، وبالنّسبة إلى الظالم لا من حيث الغلبة والاستيلاء ولكنْ من حيث وضع الغلبة والقهر والاستيلاء في غير موضعه. فعدَلَ به من محله إلى غير محلّه. ولو استعمل قوة الغضب في قهر المؤذي الباغي من الحيوانات النّاطقة والبهيمة لكان ذلك خيراً، ولكن عدلَ به إلى غير محلّه، فوضع القهرَ والغلبةَ موضعَ العدلِ والنَّصفَةِ، ووضعَ الغِلْظَةَ موضع الرحمة، فلم يكن الشّرّ في وجود هذه القوّة ولا في ترتب أثرها عليها من حيث هما كذلك، بل في إجرائها في غير مجراها. ومثالُ ذلك ماءٌ جارٍ في نهر إلى أرض يسقيها وينفعها. فكماله في جريانه حتى يصل إليها. فإذا عدل به عن مجراه وطريقه إلى أرض يضرّها ويُخرِّبُ دورَها كان الشّرُّ في العُدولِ به عمّا أُعِدَّ له، وعدمِ وصوله إليه. فهكذا الإرادة والغضب أُعِيْنَ بهما العبدُ ليتوصّلَ بهما إلى حصول مَا ينفعه وقهر ما يُؤذيه ويُهلكه. فإذا اسْتُعْمِلاَ في ذلك فهو كمالُها وهو خيرٌ. وإذا صُرِفَا عن ذلك إلى استعمال هذه القوة في غير محلّها، وهذه في غير

محلّها، صارَ ذلك شرّاً إضافيّاً نسبيّاً. وكذلك النّارُ كمالُها في إحراقها، فإذا أحرقتْ ما ينبغي إحراقُهُ فهو خيرٌ، وإنْ صادفتْ ما لا ينبغي إحراقه فأفسدتْهُ فهو شرٌّ إضافي بالنّسبة إلى المحلِّ المعيَّنِ. وكذلك القتل مثلاً هو استعمالُ الآلة القاطعة في تفريق اتصال البدن.

فقوة الإنسان على استعمال الآلة خيرٌ، وكون الآلة قابلة للتأثير خيرٌ، وكون المحل قابلاً لذلك خيرٌ، وإنّما الشّرُّ نسبيٌّ إضافي، وهو وضعُ هذا التأثيرِ في غيرِ موضعهِ والعدولِ به عن المحلِّ اللّائقِ به إلى غيرِهِ. وهذا بالنّسبةِ إلى الفاعل، وأمّا بالنّسبة إلى المفعولِ فهو شَرٌّ إضافي أيضاً، وهو ما حصلَ له من التّألّم ووفاتهِ من الحياة، وقد يكون ذلك خيراً له من جهة أخرى خيراً لغيره[1] وكذلك الوطء، فإنّ قوّة الفاعل وقبول المحلِّ كمالٌ. ولكنّ الشَّرَّ في العدول به عن المحلِّ الذي يليق به إلى محلٍّ لا يحسُنُ ولا يليق. وهذا حركة اللّسان وحركات الجوارح كلها جارية على هذا المجرَى. فظهر أنّ دخولَ الشّرِّ في الأمور الوجوديّة إنّما هو بالنّسبة والإضافة لا أنّها من حيث وجودُها وذواتها شرٌّ. وكذلك السّجودُ ليس هو شراً من حيث ذاتُهُ ووجودُه. فإذا أُضيف إلى غيرِ اللهِ كان شرّاً بهذه النّسبة والإضافة. وكذلك كلُّ ما وجودُهُ كُفْرٌ وشِرْكٌ إنّما كانَ شرّاً بإضافته إلى ما جعله كذلك، كتعظيم الأصنام، فالتّعظيمُ من حيثُ هو تعظيمٌ لا يُمْدَحُ ولا يُذَمُّ إلاّ باعتبارِ متعلّقِهِ. فإذا كان تعظيماً للهِ وكتابهِ ودِيْنِهِ ورسولهِ كانَ خيراً مَحْضاً، وإنْ كان تعظيماً للصّنم وللشّيطان فإضافتُه إلى هذا المحلِّ جعلتْهُ شرّاً، كما أنّ إضافةَ السّجود إلى غير اللهِ جعلتْهُ كذلك.

---

(١) وهذا يكون في تطهير المجتمع من عوامل الجريمة ومنع الانزلاق فيها، وذلك حين يعلم مَنْ يُريد اقتراف القتل أنّه سيُقتل كما قُتل هذا، فيمتنع عن الشّروع في جريمة القتل، فيكون قتل المجرم خيراً لردع غيره، فيُبقي على حياة من يُريد قتله، وبالتّالي تبقى له حياتُه، وإلى هذا تشير الآية الكريمة: **﴿ولكم في القصاص حياةٌ﴾** سورة البقرة / ١٧٩/ .
والخيرُ الموجّه إلى مَن أُقيم عليه القِصاص: أنّه يكون كفارةً له عمّا اقترفه من القتل، إنْ لم يكُنْ له إصْرارٌ على الجريمة، بل تابَ منها، فإن اجتمع له مع القصاص توبةٌ كان ذلك خيراً له.

المكونات والشّرّ الحاصل منها:

وممّا ينبغي أن يُعْلَمَ أنّ الأشياءَ المكوَّنةَ من موادِّها شيئاً فشيئاً كالنّبات والحيوان؛ إمّا أن يعرض لها النّقْصُ الذي هو شرٌّ في ابتدائها أو بعدَ تكوّنها.

فالأول: هو بأن يعرضَ لمادَّتِها مِنَ الأسبابِ ما يجعلُها رديئةً المزاج ناقصة الاستعداد، فيقعُ الشّرُّ فيها والنّقص في خلقها بذلك السّبب. وليس ذلك بأنّ الفاعلَ حرمَهُ وأذهبَ عنه أمراً وجوديّاً به كمالُهُ، بل لأنّ المنفعلَ لم يقبلِ الكمالَ والتَّمَام. وعدم قبوله أمرٌ عدميٌ ليسَ بالفاعل. وأمّا الذي بالفاعل فهو الخيرُ الوجوديُ الّذِي يتقبَّلُ بِهِ كمالَهُ وتمامَهُ ونقصَهُ. والشّرُّ الذي حصلَ فيه هو من عدم إمدادِهِ بسببِ الكمالِ فبَقِيَ على العدمِ الأصليّ. وبهذا يُفهم سِرُّ قوله تعالى: ﴿**مَا تَرى في خَلْقِ الرّحمٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ**﴾ [سورة الملك: الآية ٣] فإنّ ما خلقَه فهو أمرٌ وجوديٌ به كمالُ المخلوقِ وتمامُهُ. وأمّا عيبُهُ ونقصُهُ فمن عدمِ قبولِهِ. وعدمُ القَبُولِ ليس أمراً مخلوقاً يتعلّق بفعلِ الوجودي ليس فيه تفاوت، والتّفاوت إنّما حَصَلَ بسببِ هذا الخَلْق، فإنّ الخَلْقَ له استعدادٌ فحصلَ التّفاوتُ فيهِ من عدم الخلق، لا من نفس الخلق، فتأمّلْهُ. والذي إلى الرّبّ سبحانه هو الخلق، وأمّا العدم فليس هو بفاعلٍ له. فإذا لم يكملْ في مادّةِ الجنين في الرّحم ما يقتضي كمالَهُ وسلامةَ أعضائه واعتدالها حصلَ فيه التّفاوت، وكذلك النّبات.

وأمّا الثاني: وهو الشّرُّ الحاصلُ بعدَ تكوّنِهِ وإيجادِهِ فهو نوعان أيضاً: أحدهما أن يقطع عنه الإمدادَ الذي به كمالُهُ بعدَ وجودِهِ، كما يقطع عن النّبات إمدادَهُ بالسَّقْي، وعن الحيوان إمداده بالغذاء، فهو شرٌّ مضافٌ إلى العدم أيضاً، وهو عدمُ ما يكملُ به. الثاني: حصولُ مضادٍّ منافٍ وهو نوعان: أحدُهُمَا قيامُ مانعٍ في المحلِّ يمنعُ تأثيرَ الأسبابِ الصّالحة فيه، كما تقومُ بالبدن أخلاطٌ رديئةٌ تمنعُ تأثيرَ الغذاءِ فيه وانتفاعِهِ بِهِ، وكما تقومُ بالقلب إرادَاتٌ واعتقاداتٌ فاسِدةٌ تمنعُ انتفاعَهُ بالهُدَى والعلمِ. فهذا الشّرُّ وإنْ كان وجوديّاً وأسبابه وجوديّةٌ فهو

أيضاً من عدم القوّة والإرادة التي يدفع بها ذلك المانع. فلو وُجِدَتْ قوّةٌ وإرادةٌ تدفعه لم يتأثرِ المحلُّ بهِ. مثالُهُ غلبةُ الأخلاط واستيلاؤها من عدم القوّة المنضجة لها أو القوة الدّافعة لما يحتاج إلى خروج، وكذلك استيلاء الإرادات الفاسدة لضعفِ قوّة العِفّة والصّبر، واستيلاء الاعتقادات الباطلة لعدم العلم المطابق لمعلُومهِ. فكلُّ شرٍّ ونقصٍ فإنّما حصلَ لعدمِ سببِ ضدِّهِ، وعدمُ سببِ ضدِّهِ ليسَ فاعلاً له، بل يكفِي فيه بقاؤُهُ على العدم الأصلي. الثّاني: مانعٌ من خارجٍ كالبَرْدِ الشّديدِ والحرقِ والغَرَقِ، ونحو ذلك ممّا يُصيبُ الحيوان والنّبات فيحدث فيه الفَسَادُ. فهذا لا ريبَ أنّه شرٌّ وجوديٌّ مستنِدٌ إلى سببٍ وجودي، ولكنّه شرٌّ نسبيٌّ إضافي. وهو خير من وجهٍ آخر، فإنّ وجودَ ذلك الحرِّ والبرد والماء يترتّب عليه مصالحُ وخيراتٌ كليّةٌ، هذا الشّرُّ بالنّسبة إليها جزئي فتعطيل تلك الأسباب لتفويت هذا الشّرّ الجزئي يتضمَّنُ شراً أكثر منه، وهو فواتُ تلك الخيرات الحاصلة بها، فإن ما يحصل بالشّمس والرّيح والمطر والثلج والحرِّ والبَرْدِ من مصالح الخلق أضعاف أضعاف ما يحصل بذلك من مفاسد جُزْئيّةٍ هي في جَنْبِ تلك المصالح كقطرةٍ في بحرٍ. هذا لو كان شرُّها حقيقياً، فكيفَ وهي خيرٌ من وجهٍ وشرٌّ من وجهٍ، وإنْ لم يعلمْ جهةَ الخيرِ فيها كثيرٌ من النّاس. فما قَدَّرَها الرَّبُّ سبحانه سُدىً ولا خلَقَها بَاطِلاً!!.

وعند هذا فيُقالُ الوجودُ إمّا أنّ يكونَ خيراً من كلِّ وجهٍ، أو شرّاً من كلِّ وجهٍ، أو خيراً من وجهٍ، وشرّاً من وجهٍ. وهذا على ثلاثة أقسام: قسمٌ خيرُهُ راجحٌ على شرِّهِ، وعكسُهُ، وقسمٌ مستوٍ خيرُهُ وشرُّهُ. وإمّا أن لا يكون فيه خيرٌ ولا شرٌّ. فهذه ستة أقسام. ولا مزيد عليها. فبعضُها واقعٌ، وبعضُها غيرُ واقعٍ.

فأمّا القسم الأول: وهو الخيرُ المحضُ من كلِّ وجهٍ، الّذي لا شرَّ فيهِ بوجهٍ ما، فهو أشرفُ الموجوداتِ على الإطلاق وأكملُها وأجلُّها. وكلُّ كمالٍ وخيرٍ فيها فهو مستفادٌ من خيرهِ وكمالهِ في نفسهِ. وهي تستمِدُّ منه وهو لا يستمِدُّ منها. وهي فقيرةٌ إليه وهو غنيٌّ عنها. كلٌّ منها يسأله كمالَهُ. فالملائكة تسأله ما لا حياةَ لها إلاّ بِهِ، وإعانتها على ذكرهِ وشكرهِ وحُسْنِ عبادتهِ وتنفيذِ أوَامرِهِ

والقيامِ بِما جعلَ إليهم من مصالح العَالَم العُلوي والسُّفْلِيّ، وتسألُهُ أنْ يغفِرَ لبنِي آدم. والرُّسُلُ تسألُهُ أن يعينهم على أداء رسالاته وتبليغها، وأن ينصرَهُم على أعدائِهم، وغير ذلك من مصالحهم في معاشِهم وَمَعادِهم. وبَنُو آدمَ كلُّهُمْ يسألونَهُ مصالِحَهم على تنوعِها واختلافها والحيوان كله يسأله رزقَهُ وغذاءَهُ وقوتَهُ وما يُقيمه ويسألُهُ الدَّفْعَ عنه. والشّجر والنّبات يسألُهُ غذاءَهُ وما يكملُ بهِ. والكون كلُّهُ يسألُهُ إمدادَهُ بقَالِهِ وحَالهِ ﴿**يَسْأَلُهُ مَنْ في السَّمٰواتِ والأرضِ كلَّ يَوْمٍ هُوَ في شَأْنٍ**﴾ [سورة الرحمٰن الآية ٢٩]. فأكُفُّ جميع العَالَم مِمتَدَّةٌ إليهِ بالطّلبِ والسُّؤَالِ، ويَدُهُ مبسوطةٌ لهم بالعطَاءِ والنَّوال، يمينُهُ مَلأَى لا يَغِيضُها نفِقةٌ آنَاءَ اللَّيل والنّهار[١]. وعطاؤُهُ وخيرُهُ مَبْذُولٌ للأبْرَارِ والفُجّار. له كلُّ كمالٍ ومنه كلُّ خير. له الحمدُ كلُّهُ، ولهُ الثَّنَاءُ كلُّه، وبيدهِ الخيرُ كلُّه، وإليهِ يرجعُ الأمرُ كلُّهُ، تباركَ اسْمُهُ، وتَبارَكتْ أوْصَافُه، وتَبَاركتْ أفعالُهُ، وتباركت ذَاتُهُ. فالبركةُ كلُّها لهُ ومنهُ. لا يتعَاظَمَهُ خيرٌ سئله، ولا تنقصُ خَزَائِنُهُ على كثرةِ عطائهِ وبذْلِهِ. فلو صُوِّرَ كلُّ كمالٍ في العَالَمِ صِورةً واحدةً ثم كان العَالَمُ كلُّهُ على تلك الصّورة لكان نسبة ذلك إلى كمالهِ وجلالهِ وجمالهِ دون نسبةِ سراج ضعيف إلى عين الشمس. [ولهُ المَثَلُ الأعلَى في السمٰواتِ والأرضِ]!! سبحانه!!!. وأما الأقسامُ الخمسةُ الباقيةُ فلا يدخلُ منها في الوُجُودِ إلاّ ما كانتِ المصلحةُ والحِكمةُ والخيرُ في إيجاده أكثر من المفسدة. والأقسام الأربعة لا تدخل في الوجود. أمّا الشّرُّ المحضُ الّذي لا خيرَ فيه فذَاكَ ليسَ لهُ حقيقةٌ بل هو العدمُ المحضُ.

---

(١) وفي الصّحيح عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يمينُ الله مَلأَى لا يَغِيضُها نَفَقةٌ، سَحّاءُ بالليل والنّهار، أرأيتمُ ما أنفقَ مُنْذُ خلق السّمٰواتِ والأرض، فإنّه لم يَغِضْ ما في يَمْينِه، واليَدُ الأُخْرى القَبْضُ، يرفَعُ ويخفضُ، وعرشُهُ على المَاءِ» صحيح ابن حبان رقم /٧٢٥، وصحيح البخاري /٧٤١٩/، كتاب التوحيد باب «وكان عرشهُ على الماء»، وصحيح مسلم رقم /٩٩٣/.

إبليس والكفر شر محض

إنْ قيل: إبليس شرٌّ محضٌ[1]، والكفرُ والشّركُ كذلكَ، وقد دخلُوا في الوُجُودِ، فأيّ خيرٍ في إبليس، وفي وجُودِ الكفرِ؟ قيل: في خلق إبليس من الحِكَمِ والمصَالحِ والخيراتِ الّتي ترتّبتْ على وجودِها ما لا يعلمُهُ إلاّ اللهُ، كما سننبّهُ على بعضه. فاللهُ سبحانه لم يخلقه عَبَثاً ولا قصدَ بخلقه إضرارَ عبادِهِ وهلاكَهُمْ. فكم للهِ في خلقهِ من حِكْمةٍ باهرةٍ وحُجَّةٍ قاهِرَةٍ وآيةٍ ظاهرةٍ ونعمةٍ سابغة. وهو وإنْ كانَ للأديانِ والإيمانِ كالسّموم للأبدانِ ففي إيجاد السُّمُوم مِنَ المصَالحِ والحِكَمِ ما هو خيرٌ من تفويتها. وأمّا الذي لا خير فيه ولا شر فلا

---

(١) قال الله تبارك وتعالى: ﴿وإذْ قُلْنا للملائكة اسْجُدُوا لآدَمَ فسجَدُوا إلاّ إبليسَ أبَى واستكبرَ وكان من الكافرين﴾ سورة البقرة ٣٤/، ﴿قالَ ما مَنَعَكَ ألاّ تسجدَ إذْ أمرتُكَ قالَ أنَا خيرٌ منه خلقتني من نارٍ وخلقتَهُ من طِين﴾ سورة الأعراف ١٢/، ﴿قالَ يا إبليسُ ما لكَ ألاّ تكُونَ من السّاجدِين؟ قالَ لم أكُنْ لأسجُدَ لبشرٍ خلقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَاءٍ مَسْنُونٍ. قالَ فاخْرُجْ منها فإنّك رجيمٌ. وإنّ عليكَ اللّعْنَةَ إلى يوم الدِّين﴾ سورة الحجر ٣٢ ـ ٣٥.
﴿وإذْ قُلْنَا للملائكة اسجُدُوا لآدمَ فسجَدُوا إلاّ إبليسَ قالَ أأسْجُدُ لِمَنْ خلقتَ طِيناً؟! قال أرأيتَكَ هذا الذي كرّمتَ عليّ لَئِنْ أخّرْتَنِ إلى يوم القيامة لاحتنكنَّ ذُرّيّتَهُ إلاّ قليلاً. قال اذْهَبْ فمَنْ تبعَكَ منهم فإنّ جهنَّم جزاؤُكُمْ جزاءً مَوْفُوراً﴾ سورة الإسراء ٦١ ـ ٦٣.
﴿... ولا تَتّبِعُوا خُطُوَاتِ الشّيطانِ إنّه لكم عدوٌّ مُبين. إنّما يأمُرُكم بالسُّوءِ والفحشاءِ وأنْ تقولُوا على الله ما لا تعلمون..﴾ سورة البقرة ١٦٨/.
وفي صحيح مسلم ج ٤/٢١٩٧ ـ ٢١٩٨: «قال رسول الله ﷺ: يقولُ الله: خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ، فاجْتَالَتْهُمُ الشّياطينُ، وحرّمَتْ عليهم ما أحْلَلْتُ لهم، وأمرَتْهُمْ أنْ يُشركُوا بي ما لمْ أنزّلْ به سُلْطاناً»، رقم الحديث / ٢٨٦٥.

يدخل أيضاً في الوجود، فإنّه عَبَثٌ، فتعالَى اللهُ عنه. وإذا امتنعَ وجودُ هذا القسم في الوجود فدخولُ ما الشّرّ في إيجاده أغلب من الخير أوْلَى بالامتناع.

ومَنْ تأمَّلَ هذا الوجُود علمَ أنّ الخير فيه غالبٌ، وأنّ الأمراض وإن كثرتْ فالصّحة أكثر منها، واللّذات أكثر من الآلام، والعافية أعظم من البلاء، والغرق والحرق والهدم ونحوها ـ وإنْ كثُرتْ ـ فالسّلامة أكثر. ولو لم يُوجد هذا القسم الذي خيره غالب لأجل ما يعرضُ فيه مِنَ الشّرّ لفاتَ الخيرُ الغالب. وفوات الخير الغالب شرٌّ غالب. ومثال ذلك النّار، فإنّ في وجودها منافع كثيرةٌ، وفيها مفاسدُ، لكن إذا قابلنا بينَ مصالحِها ومفاسدِها لم تكن لمفاسدها نسبة إلى مصالحها. وكذلك المطرُ والرّياحُ والحَرُّ والبَرْدُ. وبالجملة فعنَاصِرُ هذا العالم السّفْلِي خيرُها ممتَزِجٌ بشرِّها، ولكن خيرها غالبٌ. وأمّا العَالَمُ العلويّ فبريء من ذلك.

الفطرة والقضاء والقدر

الفطرة التي فطر الله الناس عليها

قال تعالى: ﴿**فأَقِمْ وَجْهَكَ للدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ الله الّتِيْ فَطَرَ النّاسَ عليهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ الله ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ ولكنَّ أكثرَ النّاسِ لاَ يعلَمُونَ. مُنِيْبِيْنَ إليهِ واتَّقُوهُ وأَقِيمُوْا الصَّلاةَ ولاَ تكُونُوْا مِنَ المشرِكينَ**﴾ [سورة الروم الآية ٣٠] وفي الصّحيحين[1] من حديث أبي هريرة عن النّبيّ ﷺ أنّه قالَ: «كلُّ مَوْلُودٍ يُوْلَدُ على الفطرةِ فأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ويُنَصِّرانِهِ ويُمَجِّسَانِهِ، كما تنتجُ البهيمةُ جَمْعَاءَ، هلْ تَحِسُّونَ فيهَا مِنْ جَدْعَاءٍ حتى تكُونُوا أنتم تَجْدَعُونَها». ثم قرأ أبُو هريرةَ: ﴿**فِطْرَةَ الله الّتي فَطَرَ النّاسَ عليهَا لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ الله**﴾ [سورة الروم الآية ٣٠] وفي لفظٍ آخر: «مَا مِنْ مولودٍ إلاّ يُوْلَدُ على هذهِ المِلّة»[2]. وقد اختلف في معنى هذه الفطرة والمراد بها. فقال القاضي أبو يَعْلَى[3] في معنى الفطرة: ها هنا روايتان عن أحمد

(١) صحيح البخاري رقم /١٣٥٩/، في الجنائز، و/١٣٨٥/، باب ما قيل في أولاد المشركين، و/٤٧٧٥/ في التفسير: باب لا تبديل لخلق الله/، وصحيح مسلم رقم /٢٦٥٨/ في القدر: باب معنى «كلُّ مولُودٍ يُولَدُ على الفطرة».

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ج ٢/٢٥٣ و٣١٥/، وهو عند البغوي في شرح السّنّة برقم /٨٤/ «ما من مولود يُولد إلاّ على المِلّة...»، وعند مسلم برقم /٢٦٥٨/، «ما من مولود إلاّ وُلدَ على الفطرة..».

(٣) أبو يعلى هو محمد بن الحسين الفرّاء البغداديّ الحنبليّ [ت ٤٥٨] قال فيه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ج ٢/٢٥٦: «كتبنا عنه، وكان ثقة»، وقال ابن الجوزي في =

إحداهما الإقرار بمعرفة الله تعالى. وهو العهد الذي أخذَهُ الله عليهم في أصلاب آبائهم حتى مسحَ ظهرَ آدمَ فأخرجَ من ذرّيتهِ[1] إلى يوم القيامةِ أمثالَ الذَّرِّ: ﴿وأشْهَدَهُمْ علَى أنفسِهِمْ ألستُ بربِّكُمْ قالُوْا بَلى﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٧٢] فليس أحدٌ إلاّ وهو يُقرُّ بأنّ له صَانِعاً ومُدبّراً، وإنْ سمّاهُ بغير اسمهِ. قال تعالى: ﴿ولئِنْ سألتَهُمْ مَنْ خلقَهُمْ ليقُولُنَّ اللهُ﴾ [سورة الزخرف الآية ٨٧] فكلُّ مولُودٍ يُولَدُ على ذلك الإقرارِ الأوّل. قال: وليس الفطرةُ هنا الإسلام، لوجهين: أحدهما أنّ معنى الفطرةِ ابتداءُ الخِلْقةِ. ومنه قولُه تعالى: ﴿فَاطِرُ السّمٰواتِ والأرضَ﴾ [سورة الشورى: الآية ١١] أي مبتدئها. وإذْ كانت الفطرة هي الابتداء وجب أن تكون تلك هي التي وقعت لأوّل الخليقة، وجرت في فطرة المعقول، وهو استخراجهم ذريةً، لأنّ تلك حالة ابتدائهم، ولأنّه لو كانت الفطرة هنا الإسلام لوجبَ إذا وُلِدَ بين أبوين كافرين أن لا يرثهما ولا يرثانه ما دام طفلاً لأنّه مسلمٌ. واختلافُ الدِّين يمنع الإرث، ولوجب أن لا يصحَّ استرقاقه ولا يُحكم بإسلامهِ بإسلامِ أبيه؛ لأنّه مسلمٌ. قال: وهذا تأويل ابن قتيبة. وذكره ابن بطة في الإبانة[2]. قال: وليس كلُّ مَنْ نثبتُ له المعرفةَ حُكِمَ بإسلامهِ كالبالغين من الكُفّار، فإن المعرفة حاصلة وليسُوا بمسلِمين. قال: وقد أوْمَأ أحمدُ إلى هذا التّأويل. وفي رواية الميموني[3]، فقال: «الفِطْرَةُ الأُوْلَى التي فطرَ النّاسَ عليها»

= المنتظم ج ٨/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤: «جمع الإمامة والفقه والصّدق وحُسْنَ الخُلُق والتّعبدّ والتّقشف... واتّباع السّلف...».

(١) وردَ في مسح الله تعالى ظهر آدم حديث في مسند أحمد ج ١/ ٢٧٢/ وابن أبي عاصم / ٢٠٢/ وتحفة الأشراف ج ٤/ ٤٤٠/ والحاكم في المستدرك وصححه ج ٢/ ٣٢٥/ ووافقه الذهبي.

(٢) ابن بطة: هو الإمام الحنبلي عُبيد الله بن محمد بن بطّة العُكبري [ت ٣٨٧ هـ] رحمه الله تعالى كان إماماً في السّنّة. وكتابه «الإبانة الكبرى» ط في الرّياض. و «الإبانة الصّغْرَى» ط في مكة «المكتبة الفيصلية»، جمع فيهما عقيدة السّلف الصّالح من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين. والثاني مختصر عن الأول.

(٣) الميموني هو: عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني الرّقيّ، أبو الحسن. فقيه، من أصحاب الإمام أحمد الذين لازموه فترةً طويلةً، وكان من المقدّمين عنده، =

فقال له الميموني: الفطرة الدِّين. قال: نعم. قال القاضي: وأرادَ أحمد بالدِّين المعرفة التي ذكرناها. قال: والرواية الثانية: الفطرة هنا ابتداء خلقه في بطن أُمّه، لأن حمله على العهد الذي أخذه عليهم وهو الإقرار بمعرفته حملٌ للفطرة على الإسلام، لأنّ الإقرار بالمعرفة إقرار بالإيمان، والمؤمن مسلم. ولو كانت الفطرة الإسلام لوجب إذا وُلِدَ بينَ أبوين كافرين أن لا يرثانه ولا يرثهما. قال: ولأن ذلك يمنع أن يكون الكفر خَلْقاً للهِ، وأصول أهل السّنّة بخلافه، قال: وقد أوْمَأ أحمد إلى هذا في رواية علي بن سعيد[1] وقد سأله عن قوله ﷺ: «كلُّ مولُودٍ يُولَدُ على الفِطْرةِ» فقال: على الشّقاوة والسّعادة. ولذلك نقل محمد بن يحيى الكحال[2] أنّه سأله فقال: هي التي فطرَ النّاسَ عليها شقي أو سعيد. وكذلك نقل جبيلُ عنه قال: الفطرة التي فطرَ اللهُ عليها العباد من الشّقَاوة والسّعادة. قال: وهذا كلُّه يدلُّ مِنْ كلامِهِ على أن المراد بالفطرة هاهنا ابتداء خلقه في بطن أمه. قال شيخنا أبو العباس ابن تيمية[3]: أحمدُ لم يذكرِ العَهْدَ الأوّل، وإنّما قال: الفطرة الأوْلَى التي فطر النّاس عليها وهي الدِّين. وقال في غير موضع إنّ الكافر إذا مات أبواه أو أحدهما حُكِمَ بإسلامه. واستدلَّ بهذا الحديث فدلَّ على أنه فسَّر الحديثَ بأنّه يُولَدُ على فطرةِ الإسلام، كما جاء ذلك مصرّحاً به في الحديث[4]

= ومن نقلوا عنه. [ت ٢٧٤ هـ] رحمه الله تعالى.

(١) علي بن سعيد بن جرير النسوي: ذكره الخلال فقال: كبير القدر، كان يُناظر أبا عبد الله ـ يعني الإمام أحمد ـ مناظرةً شافية. المنهل الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد / رقم ٤٦٣/.

(٢) محمد بن يحيى الكحال، كان من كبار أصحاب الإمام أحمد، وكان يُقدِّمه ويُكرمه. المنهل الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعُليمي رقم /٢٤٩/، وفيه هذه المسألة التي سألها للإمام أحمد.

(٣) هو شيخ الإسلام: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ـ ناصر السّنّة وقامع البدعة [ت ٧٢٨ هـ] رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

(٤) تقدم تخريجه في أوّل هذا البحث. وهذا اللفظ ذكره البغوي عن الإمام تحت رقم ٨٣/ ج١/ ١٥٠/ شرح السّنّة/ط دار الكتب العلمية ـ بيروت. وابن حبان في صحيحه الإحسان برقم ١٣٢/، ورجاله ثقات.

ولو لم تكن الفطرة عنده الإسلام لَمَا صحَّ استدلاله بالحديث. وقوله في موضع آخر: «يُولد على ما فُطِرَ عليه من شقاوة وسعادة»[1] لا يُنَافي ذلك. فإنّ الله سبحانه قدّرَ السّعادة والشّقاوة وكتبهما. وقدّرَ أنّها تكون بالأسباب التي تحصل بها، كفعل الأبوين، فتهويد الأبوين وتنصيرهما وتمجيسهما هو ممّا قدَّرَهُ الله أنّه يفعل بالمولود، والمولود يُولَدُ على الفطرةِ سليماً، ووُلِدَ على أنّ هذه الفطرة السّليمة يغيِّرُها الأبوان كما قدَّرَ سبحانه ذلك وكتَبَهُ، كما مثَّلَ النّبيُّ ﷺ ذلك بقوله: «كما تنتِجُ البهيمةُ جمعَاءَ، هلْ تحسُّون فيها من جدعاء»، فبيَّنَ أنّ البهيمة تُوْلَدُ سليمةً ثم يجدعُها النّاسُ، وذلك بقضاء الله وقدره فكذلك المولود يولد على الفطرة سليماً ثم يُفسده أبوَاهُ. وذلك أيضاً بقضاء الله وقدره. وإنّما قال أحمد وغيره من الأئمة: «على ما فطرَ عليهِ من شقاوةٍ أو سعادةٍ» لأنّ القدرية يحتجون بهذا الحديث على أنّ الكفر والمعاصي ليس بقضاء الله وقدَرَهُ، بل ممّا ابتدأ النّاسِ إحداثه. ولهذا قالوا لمالك بن أنس: إنّ القدرية يحتجُّون علينا بأوّل الحديثِ؟ فقال: احتجُوا عليه بآخرِهِ، وهو قوله تعالى: ﴿**اللهُ أعلمُ بما كانُوا عَامِلِين**﴾ فبيَّنَ الإمام أحمد وغيره أنه لا حُجَّةَ فيه للقدرية. فإنّهم لا يقولُون إنّ نفس الأبوين خَلَقَا تَهْوِيْدَهُ وتَنْصِيْرَهُ، بل هو تهوَّد وتنصَّر باختياره، ولكن كَانَا سبباً في حصول ذلك بالتّعليم والتّلقِين. فإذا أضيف إليهما هذا الاعتبار فلأَنْ يُضَافَ إلى الله الذي هو خَالِقُ كلِّ شيءٍ بطريقِ الأوْلَى، لأنّه سبحانه وإنْ كانَ خلقَهُ مَوْلُوداً على الفطرة سليماً فقد قدَّرَ عليه ما سيكون بعد ذلك من تغييرهِ، وعَلِمَ ذلك كما في الحديث الصّحيح: «إنّ الغُلَام الذي قتلَهُ الخَضِر طُبِعَ يومَ طُبع كافراً ولو بلغ لأرْهَقَ أبويه طُغْيَانَاً وكفراً»[2] فقوله طبع يوم طبع أي قدر وقضي في الكتاب أنّه يكفرُ لا أن كفره كان موجوداً قبل أنْ يُولد، ولا في حال ولادته، فإنه مولود على الفطرة السّليمة، وعلى أنه بعد ذلك يتغيّر ويكفر. ومَنْ ظنَّ أنّ الطّبعَ على قلبه هو الطّبع المذكور على قلب الكُفّار فهو غالِطٌ، فإنّ ذلك لا يُقال

---

(١) ذكر هذا عن الإمام أحمد: محمد بن يحيى الكحال المنهج الأحمد ج ١/٢٤٨/ .

(٢) صحيح مسلم برقم ٢٦٦١/ .

فيه طُبِعَ يومَ طُبِعَ، إذا كان الطبع على قلبه إنّما يُوجد بعدَ كفرِهِ. وقد ثبتَ في صحيح مسلم عن عياض بن حمار عن النّبيّ ﷺ فيما يروي عن ربِّهِ تباركَ وتعالى أنه قال: «خلقتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كلَّهم فاجْتَالَتْهُمُ الشَّياطِيْنُ، وحرَّمَتْ عليهِمْ ما أَحْلَلْتُ لهُم وأَمَرَتْهُمْ أن يُشْرِكُوا بِي ما لَمْ أُنَـزِّلْ بهِ سُلْطَاناً»[1]. وهذا صريح في أنّه خلقهم على الحنيفية وأن الشّياطين اجْتالتهم بعد ذلك. وكذلك في حديث الأسود بن سريع الذي رواه أحمد وغيره قال: بعث النبي ﷺ سريةً فأفضَى بهم القتلُ إلى الذُّريّة، فقال لهم النّبيّ ﷺ: (ما حملَكُمْ على قتلِ الذُّرّية؟ قالُوا: يا رسولَ الله: أليسُوا أَوْلاَدَ المشركين؟ قال: أَوَليسَ خيارُكُمْ أَوْلاَدَ المشركين؟» ثم قامَ النّبيّ ﷺ خطيباً فقال: «ألاَ إنّ كلَّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ حتّى يُعْرِبَ عنهُ لِسَانُهُ»[2]. فخطبتُهُ لهم بهذا الحديث عقيب نهيه لهم عن قتل أولادِ المشركين وقوله لهم: «أوليسَ خيارُكم أَوْلاَدَ المشركين» نصٌّ على أنّه أرادَ بهم وُلِدُوا غير كفارٍ ثم الكفر طرأ بعد ذلك. ولو أراد أن المولود حين يُولد يكون إمّا مسلماً وإمّا كافراً على ما سبقَ له به القدرُ لم يكن فيما ذكر حجةٌ على ما قصَدَ من نهيه عن قتل أولاء المشركين. وقد ظنَّ بعضُهم أنّ معنى قوله: «أوَ لَيْسَ خيارُكم أَوْلاَدَ المُشْرِكين»؟ أنّه قد يكون في علم الله أنّهم لو بقُوا لآمَنُوا، فيكون النّهي راجعاً إلى هذا المعنى من التجويز. وليس هذا معنى الحديث، لكن معناه أنّ خياركم هم السّابقون الأوَّلُون، وهؤلاء من أولاد المشركين، فإن آباءهم كانوا كفاراً، ثم إنّ البنين أسلَمُوا بعدَ ذلك، فلا يضرُّ الطّفلَ أن يكون من أَوْلاَدِ المشركين إذا كان مؤمناً، فإنّ الله إنّما يجزيه بعملهِ لا بعمل أبويه، وهو سبحانه يخرج المؤمن الكافر والكافر من المؤمن، كما يُخرج الحيَّ من الميت ويُخرج الميتَ من الحيّ.

وممّا ينبغي أن يعلم أنّه إذا قيل إنّه وُلِدَ على الفطرةِ، أو على الإسلام، أو

---

(١) صحيح مسلم برقم ٢٨٦٥/.

(٢) مسند الإمام أحمد ج ٣/٤٣٥/، ومستدرك الحاكم، ج ٢/١٢٣/ وصححه وأقرّه الذهبي.

على هذه المِلّة، أو خُلِقَ حنيفاً، فليس المرادُ به أنّه حين خرج من بطن أُمّهِ يعلم هذا الدِّين ويُريده. فإن اللهَ يقولُ: **﴿واللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أمّهاتِكُمْ لا تعلمونَ شيئاً﴾** [سورة النحل: الآية ٧٨]، ولكن فطرته موجبة مقتضية لدين الإسلام لقربه. فنفس الفطرة تستلزم الإقرار بخالقهِ ومحبته وإخلاص الدِّين له. وموجبات الفطرة ومقتضياتها تحصل شيئاً بعد شيء بحسب كمال الفطرة إذا سلمت من المعارض.

وليس المراد أيضاً مجرد قبول الفطرة لذلك، فإن هذا القبول تغيَّرَ بتهويدِ الأبوين وتنصيرهما، بحيث يخرجان الفطرة عن قبولها، وإن سَعَيَا بينَ بَنِيْهِمَا ودُعَائِهما في امتناع حصول المقبول. وأيضاً فإن هذا القبول ليس هو الإسلام، . وليس هو هذه الملّة. وليس هو الحنيفية. وأيضاً فإنّه شبه تغيير الفطرة بجَدْع البهيمة الجمعَاء. ومعلوم أنّهم لم يُغيّروا قَبُولَهُ ولو تغيّر القبولُ وزَالَ لم تَقُمْ عليه الحُجَّةُ بإرسال الرسل وإنزال الكتب. بل المراد أنّ كل مولود فإنّه يُولد على محبته لفاطره وإقراره له بربوبيته وادعائه له بالعبودية. فلو خُلِّيَ وعُدِمَ المُعَارِضَ لم يعدلْ عن ذلك إلى غيره. كما أنّه يُولد على محبة ما يُلائم بدنه من الأغذية والأشربة، فيشتهي اللّبنَ الذي يُناسبه ويُغذّيه. وهذا من قوله تعالى: **﴿رَبُّنَا الذيْ أعطَى كُلَّ شيءٍ خَلْقَهُ ثمَّ هَدَى﴾** [سورة طه: الآية ٥٠] وقوله تعالى: **﴿الذيْ خَلقَ فسوَّى. والذيْ قَدَّرَ فهدَى﴾** [سورة الأعلى: الآية ٢]. فهو سبحانه خلق الحيوان مهتدياً إلى جلب ما ينفعه ودفع ما يضره. ثم هذا الحب والبغض يحصل فيه شيئاً فشيئاً بحسب حاجته، ثم قد يعرض لكثير من الأبدان ما يُفسد ما وُلِدَ عليه من الطّبيعة السّليمة والعادة الصّحيحة، فهكذا ما ولد عليه من الفطرة. ولهذا شُبِّهَتِ الفطرةُ باللّبن، بل كانت إيّاه في التّأويل للرؤيا. ولمّا عرض على النّبيّ ﷺ ليلة الإسراء اللَّبَن والخمرَ أخذَ اللَّبَنَ، فقيل له: أخذتَ الفِطْرَةَ[1]، ولو أخذتَ

---

(١) خبر الإسراء والمعراج في الصحيحين: البخاري في صحيحه برقم ٣٨٨٧/ ومسلم في صحيحه برقم ٢٦٤/ وفي رواية مسلم برقم ولفظه: «... فجاءني جبريل عليه السلام بإناء من خمرٍ وإناءٍ من لَبَنٍ، فاخترتُ اللَّبَنَ، فقال جبريل عليه السلام: اخترتَ الفِطرةَ. ثم عُرِجَ=

الخمرَ لغَوَتْ أمّتُكَ. فمناسبة اللَّبَن لبدنِهِ وصلاحِهِ عليه دُونَ غيره لمناسبةِ الفطرة لقلبِهِ وصلاحِهِ بها دون غيرها.

وأمّا تفسير قول النّبيّ ﷺ: «فأبَوَاهُ يُهوِّدَانِهِ ويُنصِّرانِهِ ويُمجّسَانِهِ» أنّه أرَادَ به مجرّدَ الإلحاق في أحكام الدنيا دون أن يكون أراد أنّهما يغيران الفطرة فهذا خلاف ما يدلُّ عليه الحديثُ. فإنّه شبَّه تكفير الأطفال بجدع البهائم تشبيهاً للتغيير بالتغيير. وأيضاً فإنّه ذكر هذا الحديث لمّا قُتِلَ أوْلاَدُ المشركين فنَهاهُمْ عن قتلهم وقال «أليسَ خيارُكُم أوْلاَدَ المشركين. كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرةِ» فلو أرَادَ أنّه تابع لأبويه في الدّنيا لكان هذا حجة لهم. يقولون هم كفار كآبائهم. وكون الصّغير يتبع أبويه في أحكام الدنيا هو لضرورة بقائه في الدنيا، فإنه لا بدّ له من مُرَبٍّ يُربِّيهِ، وإنّما يُربِّيه أبَوَاه، فكان تابعاً لهما ضرورةً. ولهذا مَنْ سُبِيَ منفرداً عنهما صارَ تابعاً لسَابِيْهِ عندَ جمهور العلماء، كأبي حنيفة والشّافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم، لكونه هو الذي يربِّيه. وإذا سُبِيَ منفرداً عن أحدهما أو معهما ففيه نزاع بين العلماء. واحتجاج الفقهاء كأحمد وغيره بهذا الحديث على أنه متَى سُبِيَ منفرداً عن أبويه يصيرُ مسلماً. إذْ يستلزمُ أن يكون المراد بتفكير الأبوين لهما مجرّد لِحَاقِهِ لهما في الدِّين، ولكن وجه الحجة أنّه إذا وُلِدَ وَلَدٌ على الملّة فإنّما ينقله عنها الأبَوَان اللّذان يغيرانه عن الفطرة، فمتَى سبَاهُ المسلمون منفرداً عنهما لم يكن هناك من يُغيِّرُ دينَهُ، وهو مولودٌ على المِلّة الحَنِيفِيّة فيصيرُ مسلماً بالمقتضَى السّالم عن المعارض. ولو كان الأبوان يجعلاَنِهِ كافراً في نفسِ الأمر بدون تعليم وتَلْقِين لكان الصّبي المَسْبِيّ بمنزلة البالغ الكافر، ومعلوم أنّ البالغ الكافر إذا سَبَاهُ المسلمون لم يَصِرْ مسلماً، فهو هنا كافر في حكم الدنيا وإن لم يكن أبواه هوداه ونصراه. فعلم أن المراد بالحديث أن الأبوين يُلَقِّنَانِهِ الكفرَ ويُعلِّمَانِهِ إيَّاهُ. وذكر النّبيّ ﷺ الأبوين لأنّهما الأصل العام الغالب في تربية الأطفال. فإن كلَّ طفلٍ فلا بدَّ له من أبوين، وهما اللّذان يربّيَانِهِ مع بقائهما وقدرتهما. وممّا يُبيّن ذلك قولُهُ في الحديث الآخر «كلُّ مَوْلُودٍ يُوْلَدُ علَى الفِطْرَةِ

= بنا إلى السّماء...».

حتّى يُعْرِبَ عنه لِسَانُهُ»[1] فإمّا شَاكِراً وإمّا كَفُوراً؛ فجعله على الفطرة إلى أن يعقلَ ويُميِّزَ فحينئذٍ يتبيَّنُ له أحدُ الأمرين. ولو كان كافراً في الباطن بكفر الأبوين لكان ذلك مِنْ حِين يُولَدُ قبلَ أن يُعْرِبَ عنهُ لِسَانُه. وكذلك قوله في الحديث الصحيح: «إنّي خلقتُ عبادِي حُنَفَاءَ فاجْتَالَتْهُمُ الشّياطِينُ وحَرَّمَتْ عليهِمْ ما أحَلَلْتُ لهُمْ، وأمَرَتْهُمْ أنْ يُشْرِكُوا بِي ما لَمْ أُنَـزِّلْ بهِ سُلْطَاناً»[2] صريحٌ في أنّهم خُلِقُوا على الحنيفيّة وأنّ الشّياطِيْنَ اجْتَالَتْهُمْ وحَرّمتْ عليهمُ الحلالَ وأمرتْهُمْ بالشّرك. فلو كان الطّفل يصيرُ كافراً في نفس الأمرِ من حينِ يُولَدُ لكونهِ يتبَعُ أبَوَيْهِ في الدِّين قبلَ أن يَعْلَّمَهُ أحدٌ الكُفْرَ وَيُلقِّـنَهُ إيّاهُ لم تكن الشَّياطين هُمُ الّذينَ غَيَّرُوهُمْ عن الحَنِيفِيّةِ وأمرُوهُمْ بالشِّرْكِ..

(١) مسند الإمام أحمد ج ٣/ ٤٣٥ ومستدرك الحاكم وصححه ج ٢/ ١٢٣ وأقرّه الذهبي.
(٢) صحيح مسلم برقم ٢٨٦٥.

الفطرة وأصل خلق العباد(١)

قال رسول الله ﷺ فيما يروِي عن ربِّهِ تبارَكَ وتعالى: «إنّي خلقتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ فَاجْتَالَتْهُمُ الشّياطِيْنُ، وحَرّمتْ عليهم ما أَحْللتُ لهم»(٢) يتضمَّنُ أصلين عظيمين مقصودَيْن لأنفسِهِمَا، وسيلة تُعين عليهما. **أحدُهُما**: عبادتُه وحدَهُ لا شريكَ له. **والثاني**: أنّه إنما يُعْبَدُ بما شرعَهُ وأحبَّهُ وأمرَ بِهِ. وهذان الأصلان هما المقصود الذي خُلِقَ لهُ الخَلْقُ، فضدَّهما الشِّرْكُ والبِدَعُ. فالمُشْرِكُ يَعْبُدُ معَ اللهِ غيرَهُ. وصاحبُ البدعةِ يتقرَّبُ إلى اللهِ بما لَمْ يأمُرْ بِهِ ولم يشرعْهُ ولا أحبَّهُ(٣).

---

(١) لقد دَلّتِ آيات القرآن وأحاديث النّبوّة وآثار السّلف على أنّ الخلق مفطورون على دين الله تعالى الذي هو الإيمانُ به والإقرارُ بتوحيدهِ ومحبّتُهُ والخضوعُ له سبحانه، وأنّ ذلك موجَبُ فطرتهم ومقتضاها؛ يجب حصوله فيها إنْ لم يحصلْ ما يُعارضُه ويقتضي حصولَ ضدّه من الكفر والتكذيب بما جاء به رسوله ﷺ.

(٢) صحيح مسلم برقم ٢٨٦٥ وأوّله: «ألاَ إنّ ربّي أمرني أن أُعلِّمكم ما جهلتُمْ ممّا علّمني يَوْمِي هذا، كلُّ مالٍ نحلتُهُ عبداً حَلاَلٌ، وإنّي خَلَقْتُ عِبادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وإنّهم أَتَتْهُمُ الشياطينُ فاجتالَتْهُمْ عن دِينِهِم، وحرَّمَتْ عليهِمْ ما أَحْلَلْتُ لهم، وأمَرَتْهُمْ أن يُشركُوا بِي ما لم أُنَـزّلْ بِهِ سُلْطَاناً..» الحديث.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنّقل ج ٧/ ١٨٠/ : «كان السّلفُ يقُولُون: البدعةُ أحبُّ إلى إبليس من المعصية؛ لأنّ المعصية يُتاب منها، والبدعة لا يتاب منها». وللتحذير من خطورة البدع قال رَحِمَهُ اللهُ في ج١/ ٢٢١: «والبدع التي يُعارض بهـا الكتـاب والسّنّـة التـي يُسميهـا أهلهـا كـلاميّـات وعقليـات وفلسفيـات، أو ذوقيـات ووجديات، وحقائق وغير ذلك، لا بُدّ أن تشمل على لبس حقٍّ بباطل، وكتمان حقٍّ، وهذا أمرٌ موجود يعرفه من تأمّله، فلا تجد قط مبتدعاً إلاّ وهو يُحبُّ كتمان النّصوص =

وجعل سبحانه حِلَّ الطّيّبات ممّا يُستعان به على ذلك ويتوسل به إليه. فمَدَارُ الدِّين على هذين الأصلين وهذه الوسيلة. فأخبر سبحانه أنّ الشّياطين اقتطعت عباده عن هذا المقصود وعن هذه الوسيلة، فأمرتْهُمْ أن يُشركُوا بهِ ما لم يُنزِّلْ به سُلطاناً. وهذا يتناول الإشراك بالمعبود الحقّ، بأن يعبدَ معه غيرَهُ، والإشراك بعبادته الحقّة، بأن تعبد بغير شرعهِ. وكثيراً ما يجتمع الشركان فيعبدُ المشركُ معَهُ غيرَهُ بعبادةٍ لم يشرعْ سبحانه أن يُتَعَبَّدَ له بها. وقد ينفردُ أحدُ المشركين فيُشركُ به غيرَهُ في نفس العبادةِ التي شرعَها أو يعبدَهُ وحده بعبادةٍ شركيّةٍ لم يشرعْها، أو يتوسّل إلى عبادته بتحريم ما أحلَّهُ. وقد ذمَّ اللهُ سبحانه المشركين على هذين النّوعين في كتابه في سورة الأنعام والأعراف وغيرهما، يذكر فيها ذمّهم على ما حرموه من المطاعم والملابس، وذمهم على ما أشركوا بهِ من عبادة غيره، أو على ما ابتدعوه من عبادته بما لم يشرعه. وفي المسند: «أحبُّ الدِّين إلى الله الحَنيفيّةِ السَّمْحة»[1]. فهي حنيفية في التّوحيد وعدم الشرك، سمحة في العمل وعدم الإصار والأغلال بتحريمهم من الطّيبات الحلال. فَيُعْبَدُ سبحانه بما أحبَّهُ، ويُسْتَعَانُ على عبادته بما أحلّه. قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوْا مِنْ الطّيّبات**

= التي تُخالفه، ويُبغضها، ويُبغضُ إظهارَها وروايتها والتّحدّث بها، ويُبغض من يفعل ذلك، كما قال بعض السّلف: ما ابتدعَ أحدٌ بدعةً إلاّ نُزِعَتْ حلاوةُ الحديث من قلبه ثم إنّ قوله الذي يُعارض به النّصوص لا بُدَّ له أن يلبس فيه حقّاً بباطلٍ، بسبب ما يقوله من الألفاظ المجملة المتشابهة». وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ج ٥/٢١٧/، «... لا تجدُ أحداً ممّن يردّ نصوصَ الكتاب والسّنّة بقوله إلاّ وهو يُبغض ما خالفَ قولَهُ، ويودّ أنّ تلك الآيةَ لم تكن نزلت، وأنّ ذلك الحديث لم يردْ»، وقال في ج ٥/٢٠٩/، «ولكنّ البدع مشتقة من الكفر، فلهذا كانت معارضة النصوص الثابتة عن [الرسول ﷺ] بآراء الرّجال هي من شعب الكفر، وإن كان المعارض لهذا بهذا يكون مؤمناً بما جاء به الرسول ﷺ في غير محلِّ التّعارض».

(١) ليس هذا اللفظ عند الإمام أحمد، والذي عنده «أحبُّ الدِّين إلى الله الذي يُدَاوم عليه صاحبُهُ» ج ٦/٢٣١/، وبلفظ «خير دينكم أيسره» فتح الباري ج ١/٩٤/، وهذا اللفظ ذكره البخاري في صحيحه تعليقاً / كتاب الإيمان / باب ٢٩/، وفي الأحاديث الصحيحة برقم ٨٨١/.

واعمَلُوْا صالحاً﴾ [سورة المؤمنون: الآية ٥١] وهذا هو الذي فطرَ الله عليه خلقَهُ. وهو محبُوبٌ لكلِّ أحدٍ. مستقر سنته في كلّ فطرةٍ. فإنّه يتضمّنُ التّوحيد، وإخلاص القصد، والحبِّ للهِ وحدَهُ، وعبادته وحده بما يُحِبُّ أن يُعْبَدَ بهِ، والأمر بالمعروف الذي تحبّه القلوب، والنّهي عن المنكر الذي تبغضه وتنفر منه، وتحليل الطّيّبات النّافعة، وتحريم الخبائث الضّارة.

وهذا الذي أخبر به النّبيّ ﷺ من أنّ كلَّ مولُودٍ يُولَدُ على الفطرة الحنيفية هو الذي تقوم الأدلّة العقلية على صحته، وأنه كما أخبر به الصادق المصدوق. ومن خالف ذلك فقد غلط وبيان ذلك من وجوه: **أحدها**: أن الإنسان قد يحصل له من الاعتقادات والإرادات ما يكون حقاً. وقد يحصل له منها ما يكون باطلاً. إذْ اعتقاداته قد تكون مطابقة لمعتقدها وهي الحقُّ والخبر عنها يسمى صدقاً. وقد تكون غير مطابقة وهي الباطل. والخبر عنها يُسمى كذباً. والإرادات تنقسم إلى ما تكون نافعة له متضمّنة لمصلحته، ومرادها هو الخير والحسن. وإلى ما هو ضارة له مخالفة لمصلحته، ومرادها هو الشّرُّ والقُبْحُ. وإذا كان الإنسان تارةً يكون معتقداً للحقّ مريداً للخير، وتارةً يكون معتقداً للباطل مريداً للشّرّ، فلا يخلُو إمّا أن تكون نسبة نفسه الباطنة إلى النّوعين نسبة واحدة بحيث لا يكون فيها مرجحاً لأحدهما على الآخر، أو تكون نفسه مرجحة لأحد الأمرين على الآخر. فإن كان الأول لزم أن لا يوجد أحد النّوعين إلاّ بمرجحٍ منفصلٍ عنه. فإذا قدّرَ رجحان أحدهما ترجح هذا، والآخر ترجح هذا. فإمّا أن يتكافأ المرجحان أو يترجح أحدهما. فإن تكافآ لزمَ أن لا يحصل واحد منهما، وهو خلاف المعلوم بالضّرورة. فإنا نعلم أنّه إذا عرض على كل أحد أن يعتقد الحقَّ ويصدق وأن يُريد ما ينفعه، وعرض عليه أن يعتقد الباطل ويكذب ويريد ما يضرّه، مالَ بفطرتهِ إلى الأول ونفرَ عن الثّاني. فعُلِمَ أنّ فطرةَ الإنسان قوةٌ تقتضي اعتقادَ الحقِّ وإرادة الخير. وحينئذ الإقرار بوجود فاطره وخالقه، ومعرفته، ومحبّته، والإيمان به، وتعظيمه، والإخلاص له، إمّا أن يكون من النّوع الأوّل، أو الثاني، وكونه من الثاني معلوم الفساد بالضّرورة. فتعيّن أن يكون من الأول. وحينئذٍ فيجب أن

يكون في الفطرة ما يقتضي محبَّتَهُ ومعرفتَهُ والإيمانَ به والتوسُّلَ إليه بمحابِّهِ.

الوجه الثاني: أن عبادته وحده بما يحبه إما أن تكون أكمل للنّاس علماً وقَصْداً، أو الإشراك به أكمل. والثاني: معلوم الفساد بالضرورة، فتعين الأول، وهو أن يكون في الفطرة مقتضٍ يقتضي توحيدَهُ وتألُّهَهُ وتعظيمَهُ.

الوجه الثالث: أنّ الحَنِيفيَّةَ التي هي دين اللهِ ولا دين له غيرها إمّا أن تكون مع غيرهما من الأديان متماثلين، أو الحَنِيفية أرجح، أو تكون مرجوحة. والأوّلُ والثّالثُ باطلان قطعاً. فوجبَ أن يكون في الفطرة مُرَجِّحٌ يُرَجِّحُ الحَنِيفيَّةَ. وامتنعَ أن يكونَ نسبتها ونسبة غيرها من الأديان إلى الفطرة سواء.

الوجه الرابع: أنّه إذا ثبتَ أنّ في الفطرة قوّةً تقتضي طلب معرفة الحق وإيثاره على ما سواه، وأن ذلك حاصل مركُوز فيها من غير تعلّم الأبوين ولا غيرهما. بل لو فرض أنّ الإنسان تربَّى وحده ثم عقلَ وميَّزَ لوجد نفسَهُ مائلةً إلى ذلك نافرةً عن ضدِّهِ، كما تجدُ الصّبيَّ عند أول تمييّزه يعلم أنّ الحادثَ لا بُدَّ له من مُحْدِثٍ. فهو يلتفتُ إذا ضُرِبَ من خلفه لعلمه أن تلك الضّربة لا بُدّ لها من ضارب. فإذا شعر به بكى حتى يُقْتَصَّ له منه فيسكن. فلقد رُكِّزَ في فطرته الإقرار بالخالق، وهو التّوحيد، ومحبّةِ القِصَاصِ، وهو العدل. وإذا ثبتَ ذلك ثبتَ أنّ نفس الفطرة مقتضية لمعرفته سبحانه ومحبّته وإجلاله وتعظيمه والخضوع له، من غير تعليم ولا دُعاء إلى ذلك، وإن لم تكن فطرةُ كلِّ أحدٍ مستقلة بتحصيل ذلك. بل يحتاج كثير منهم إلى سبب معّين للفطرة مقوٍّ لها. وقد بيّنّا أنّ هذا السبب لا يحدث في الفطرة ما لم يكن فيها؛ بل يُعينها ويُذكّرها ويقوّيها. فبعث الله النّبيين مبشّرين ومنذِرين يَدْعُون العبادَ إلى موجب هذه الفطرة. فإذا لم يحصلْ مانعٌ يمنعُ الفطرةَ عن مقتضاها استجابتْ لدعوةِ الرُّسُلِ، ولا بُدّ بما فيها من المقتضى لذلك. كمَنْ دَعَا جائعاً أو ظمآن إلى شراب وطعام لذيذ نافع لا تَبِعَةَ فيه عليه ولا يكلّفه ثمنه، فإنّه ما لم يحصل هناك مانعٌ فإنه يجيبه ولا بُدَّ.

الوجه الخامس: أنّا نعلم بالضّرورة أنّ الطّفل حين وِلاَدَتِـهِ ليس له معرفة

بهذا الأمر ولا عنده إرادة له. ويعلم أنه كلّما حصلَ فيه قوة العلم والإرادة حصلَ له من معرفته بربه ومحبّتِهِ ما يُنَاسِبُ قوّة فطرتِـهِ وضعفها. وهذا كما يُشاهَدُ في الأطفال من محبّة جلبَ المنافع ودفع المضارِّ بحسبِ كمال التمييز وضعفه. فكلاهما أمر حاصل مع النّشأة على التّدريج شيئاً فشيئاً إلى أن يصل إلى حده الذي ليس في الفطرة استعداد لأكثر منه. لكن قد يتفق لكثير من الفطر موانعُ متنوّعة تحول بينها وبينَ مُقْتَضَاهَا ومُوْجِبِها.

الوجه السادس: أنّه من المعلوم أنّ النّفوس إذا حصلَ لها معلِّمٌ ودَاعٍ حصلَ لها منَ العلم والإرادة بحسبه. ومن المعلوم أنّ كلَّ نفسٍ قابلة لمعرفة الحقّ وإرادة الخير. ومجرد التّعليم لا يوجب تلك القابلية. فلولا أن في النفس قوة تقبل ذلك لم يحصل لها القبول. فإن لحصوله في المحل شروطاً مقبولة له. وذلك القبول هو كونه مهيئاً له مستعداً لحصوله فيه. وقد بيّنّا أنّه يمتنع أن يكون سببه ذلك وضده إلى النّفس سواء.

الوجه السّابع: أنّه من المعلوم مشاركة الإنسان لنوع الحيوان في الإحساس والحركة والإرادية وجنس الشعور. وأنّ الحيوان البَهِيْم قد يكونُ أقوى إحساساً وحياةً وشُعُوراً من الإنسان. وليس يقابل لما الإنسان قابل له من معرفة الحقّ وإرادته دون غيره. فلولا قوة في الفطرة والنّفس النّاطقة اختصَّ بها الإنسان دون الحيوان يقبل بها أن يعرف الحقَّ ويريد الخيرَ لكان هو والحيوان في هذا العدم سواء. وحينئذٍ يلزم أحد أمرين كلاهما ممتنعٌ. إمّا كون الإنسان فاقداً لهذه المعرفة والإرادة كغيره من الحيوانات، أو تكون حاصلة لها كحصولها للإنسان. فلولا أنّ في الفطرة والنّفس النّاطقة قوّة تقتضي ذلك لما حصل لها. ولو كان بغير قوة ومقتضٍ منها لا يمكن حصوله للجمادات والحيوانات لكن فاطرها وبارئها خصّها بهذه القوّة القابلة وفطَرها عليها.

يُوضِّحُهُ **الوجه الثامن**: أنّه لو كان السّببُ مجرّدَ التّعليم من غير قوّة قابلة لحصل ذلك في الجمادات والحيوانات، لأنّ السّبَبَ واحدٌ ولا قوَّةَ هناك يُهيّء

بها هذا المحل من غيره، فعلم أن حصول ذلك في محلٍّ دُونَ محلٍّ هو لاختلاف القَوَابل والاستعدادات.

الوجه التاسع: أنّ حصولَ هذه المعرفة والإرادة في العدم المحض مُحَالٌ. فلا بُدَّ من وجود المحل وحصوله في موجود غير قابل محال. بل لا بد من قبول المحلِّ، وحصوله من غير مدد من الفاعل إلى القابل. فلو قطع الفاعل إمداده لذلك المحل القابل لم يوجد ذلك القبول. فلا بد من الإيجاد والإعداد والإمداد. فإذا استحال وجود القبول من غير إيجاد المحل استحال وجوده من غير إعداده وإمداده. والخلاق العليم سبحانه هو الموجد المعد الممد.

الوجه العاشر: أنّه من المعلوم أنّ النّفس لا تُوجب بنفسها لنفسها حصول العلم والإرادة. بل لا بد فيها من قوة تقبل بها ذلك. لا تكون هي المعطية لتلك القوّة. وتلك القوّة لا تتوقف على أخرى. وإلا لزِمَ التّسلسل الممتنع والدّور الممتنع، وكلاهما ممتنعٌ. فهٰهنا ثلاثة أمور. أحدها وجود قوة قابلة. الثاني أن تلك القوة ليست هي المعطية لها. الثالث أن تلك القوّة لا تتوقف على قوة أخرى. فحينئذٍ لزمَ أن يكونَ فَاطِرُهَا وبارِئُهَا قدْ فطرَها على تلك القوّة وأعدَّها بها لقبول ما خلقت له. وقد علم بالضّرورة أن نسبة ذلك إليها وضدّه ليسَا على السّواء.

خلق أفعال العباد

قال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد[١]: حدّثنا عليّ بن عبد الله ثنا مروان بن معاوية ثنا أبو مالك عن ربعي بن حِرَاش عن حذيفة قال النّبيّ ﷺ: «إنّ الله يَصْنَعُ كلَّ صانِعٍ وصنعتَهُ»[٢] قال البخاري: وتلا بعضُهم عند ذلك: ﴿**والله خَلَقَكُمْ ومَا تعملُونَ**﴾ [سورة الصافات: الآية ٩٦]، حدثنا محمد أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن حذيفة نحوه موقوفاً عليه. وأمّا استشهاد بعضهم بقوله

---

(١) هذا الكتاب ألفه البخاري للرّدّ على القدرية الذين زعموا أنّ الله تعالى لا يخلق أفعال خلقه، ولم يُقدّرها في اللوح المحفوظ، وزعموا أنّ الله تعالى لا يعلم بها قبل وجودها، وهم أصحاب المقولة الباطلة «لا قدر، والأمرُ أُنُف» فهم نُفاة القدر المتعلّق بأفعال العباد، والأمرُ أُنف عندهم: أي مستأنفٌ لم يعلمه الله تعالى قبل وقوعه ـ تعالى الله عمّا يصفه الملحدون ـ وممّا زعمتْهُ هذه الفرقة الضّالّة: أن العبد يخلق أفعاله بنفسه. وهذه العقيدة الباطلة يُروّج لها «المادّيون الماركسيون» أمثال «الدكتور محمد شحرور» فيما زعمه في كتاب «الكتاب والقرآن قراءة معاصرة» حيثُ حشدَ فيه عقائدَ القدرية والمعطلة والمعتزلة بأسلوب جدلي مادّي إلحادي، ماركسي، فكانت عقائد هذه الفرق الضّالة تتوافق معها عقائد المادّيين الملاحدة.

(٢) الأحاديث الصحيحة برقم ١٦٣٧، قال الشيخ ناصر: وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا. ولفظه عند ابن منده والحاكم والديلمي: «خالق» مكان «يصنع»، وزادَ البخاري في آخر الحديث: وتلا بعضهم عندَ ذلك: ﴿**والله خلقكم وما تعملون**﴾ والظاهر أنها مدرجة، وقال البخاري عقبه: «فأخبرَ أنّ الصّناعات وأهلها مخلوقة». ثم رواه من طريق الأعمش عن شقيق عن حذيفة رضي الله عنه: «إنّ الله خَلَقَ كلَّ صَانِعٍ وصَنْعَتَهُ، إنّ الله خلَقَ صانِعَ الخَزَم وصنعتَهُ» الخَزَم: بالتحريك، شجر يُتخذ من لحائِهِ الحبال.

تعالى: ﴿واللهُ خَلَقَكُمْ ومَا تعمَلُونَ﴾ [سورة الصّافات الآية ٩٦] بحمل «ما» على المصدر، أي خلقَكُمْ وأعمالَكُمْ، فالظاهرُ خلافُ هذا وأنّها موصولة، أيْ خلقكم وخلقَ الأصنامَ التي تعملُونها، فهو يدلُّ على خلق أعمالهم من جهة اللزوم، فإنّ الصّنم اسم للآلة التي حلَّ فيها العمل المخصوص، فإذا كان مخلوقاً لله كان خلقه متناولاً لمادّته وصورته. قال البخاري: وحدثنا عمرو بن محمد حدثنا ابن عُيينة عن عمرو عن طاووس عن ابن عمر: «كلُّ شيءٍ بِقَدَرٍ، حتَّى وَضْعُكَ يَدَكَ علَى خَدِّكَ». قال البخاري وحدّثني إسماعيل قال حدثني مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاووس قال: أدركتُ نَاسَاً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولُون: كلُّ شيءٍ بقَدَرٍ حتّى العجزُ والكَيْسُ. رواه مسلم في صحيحه عن طاووس[1]، وقال: سمعتُ عبد الله بن عمر يقول قال رسولُ الله ﷺ: «كلُّ شيءٍ بِقَدَرٍ حتّى العجزُ والكَيْس». قال البخاري: وقال ليث عن طاووس عن ابن عباس: ﴿إنَّا كلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بقدرٍ﴾ [سورة القمر: الآية ٤٩] حتّى العجزَ والكَيْسَ. قال البخاري: سمعتُ عُبيد الله بن سعيد يقولُ: سمعتُ يحيى بن سعيد يقول: ما زلتُ أسمع أصحابنا يقولُون: أفعال العباد مخلوقة. قال البخاري: حركاتُهم وأصواتُهم وأكسابُهم وكتابتُهم مخلوقةٌ. وقال جابر بن عبد الله: كان رسول الله ﷺ يُعلِّمنا الاستخارة في الأمور كما يُعلِّمُنَا السُّورَةَ من القرآن، يقول: «إذَا هَمَّ أحدُكُمْ بالأمرِ فَلْيَرْكَعْ ركعتينِ مِنْ غيرِ الفريضةِ. ثم لِيَقُلْ: اللٰهمَّ إنّي أستخِيْرُكَ بعلمِكَ، وأستقدِرُكَ بقدرتِكَ، وأسألُكَ مِنْ فَضْلِكَ العظيمِ، فإنّكَ تَقْدِرُ ولا أَقْدِرُ، وتعلمُ ولا أعلم، وأنتَ علاَّمُ الغيُوب، اللٰهمَّ إنْ كُنْتَ تعلمُ أنَّ هذا الأمرَ خيرٌ لي في ديني ومعاشِي وعاقبة أمري فيسِّرْهُ لي ثمَّ بَارِكْ لي فيه، وإنْ كنتَ تعلمُ أنّ هذا الأمرَ شرٌّ لي في دِيْنِي ومَعَاشِي وعاقبةِ أمرِي فاصْرِفْهُ عنّي واصْرِفْنِي عنه، واقْدِرْ لي الخيرَ حيثُ كان ثمّ رضِّنِي بهِ، قال: ويُسمِّي حاجتَه»[2]. قال الترمذي هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. فقوله: «إذا هَمَّ أحدُكم

(١) صحيح مسلم برقم ٢٦٥٥/ . و «حتّى» هنا للعطف بمعنى «الواو».
(٢) صحيح سنن الترمذي برقم ٣٩٧/ ، وصحيح سنن أبي داود برقم ١٣٦١/ ، وصحيح =

بالأمرِ» صريحٌ في أنّه الفعل الاختياري المتعلّق بإرادة العبد، وإذا علم ذلك فقولهُ ﷺ: «وأسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ» أي أسألك أن تقدرَني على فعلهِ بقدرتِكَ. ومعلومٌ أنّه لم يسألْ القدرةَ المصحِّحَةَ التي هي سلامة الأعضاء وصحة البُنية، وإنّما سألَ القُدْرَةَ التي تُوجب الفعلَ، فَعُلِمَ أنّها مقدورةٌ لله ومخلوقَةٌ له، وأكدَّ ذلك بقوله: «فإنّك تَقْدِرُ ولا أقْدِرُ» تقدر أن تجعلني قادراً فاعلاً، ولا أقدرُ أن أجعل نفسِي كذلك. وكذلك قوله: «وتعلمُ ولا أعلمُ» أي حقيقةَ العلمِ بعواقبِ الأمورِ ومآلِها والنّافع منها والضّار عندَكَ وليسَ عندِي. وقوله: «ويسِّرْهُ لِي أوِ اصْرُفْهُ عنّي» فإنه طلبٌ من الله تيسيرَهُ إن كانَ له فيه مصلحة، وصرفَهُ عنه إن كان فيه مفسدة. وهذا التّيسِير والصّرْف متضمّن إلقاء داعية الفعل في القلب أو إلقاء داعية التّرك فيه، ومتَى حصلت داعية الفعل حصلَ الفعلُ، وداعية التَّرْك امتنعَ الفعلُ.

= سنن النسائي برقم ٦٧٦/ ، وصحيح سنن ابن ماجه برقم ٢٣١/ .

الكسب والجبر

أمّا الكَسْبُ فأصْلُهُ في اللّغة الجمعُ. قال الجوهري، وهو طلبُ الرّزق. يُقال: كسبتُ شيئاً واكتسبتُهُ، بمعنىً، وكسبتُ أهلي خيراً، وكسبتُ الرجلَ مالاً فكسِبَهُ. وهذا ممّا جاءَ على فعلته ففعل. والكَوَاسِبُ الجَوَارِحُ. وتكسَّبَ: تكلّفَ الكَسْبَ[1]، انتهى. والكَسْبُ قد وقع في القرآن على ثلاثة أوجهٍ: أحدها عَقْدُ

---

(١) تولّدتْ مسألةُ الكَسْب لدى المتكلمين حين بحثوا «خلق أفعال العباد» فالجبرية نَفَوْا حقيقةَ الفعل عن الإنسان، وأضافوها إلى الله تعالى، وأنّه الفاعل لها حقيقةً، والعبد محل هذه الأفعال، وأنّه لا خيارَ له فيها ولا تصريف. ثم جاءت القدرية ثم المعتزلة من بعدهم، فنسَبُوا حقيقة الفعل للإنسان وحده. ثم جاءت الأشاعرة فتولّد لديهم فكرة «الكَسْب» فوضعُوا له تعريفاً مآله استبطان فكرة الجبر، فقالوا: الكَسْبُ عبارة عن تعلّق قدرة العبد وإرادته بالفعل المقدور. وقالوا: أفعال العباد واقعة بقدرة الله تعالى وحدها، وليس لقدرتهم تأثيرٌ فيها. فيكون فعل العبد ـ عندهم ـ مخلوقاً لله تعالى إبداعاً وإحداثاً ومكسُوباً للعبد. والمراد بكسبه إيّاه: مقارنته بقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثيرٌ أو مدخلٌ في وجوده، سوى كونه محلاً له» [كشاف اصطلاحات الفنون: للتهانوي] فهم في النهاية يقرِّرون مذهب الجبر، غير أنّهم زَادُوا عليه بمقُولة «الكسب» التي عنوا فيها: مقارنة قدرة العبد وإرادته للفعل من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجود الفعل، فهذا الاقتران هو «الكسب» عندهم. قال الكمال بن الهمام في كتابه «المسايرة» ص ٥٣: «ولهذا صرّح جماعة من محققي المتأخرين من الأشاعرة: بأنّ مآل كلامهم هذا هو الجبر، وأنّ الإنسان مضطرٌ في صورة مختار».

هذا خلاصة رأي «الأشاعرة» في هذه المسألة. وبالتّدقيق فيه يتبيَّنُ أنّ رأيهم ورأي الجبرية واحد. والظّاهر أنّهم كانوا في حيرة بين أدلة المعتزلة وأدلة الجبرية، فأرادوا أن =

القلبِ وعَزْمُهُ، كقوله تعالى: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ باللَّغْوِ فيْ أيْمَانِكُمْ ولَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٥٥] أي بما عزمتُم عليه وقصدتُموه. وقال الزّجاجُ: أي يُؤاخِذُكم بعزمِكُمْ على أن لا تَبرُّوا، وأن لا تَتَّقُوا، وأن تعتلُّوا في ذلك بأنّكم حلفتم. وكأنه التفتَ إلى لفظ المؤاخذة، وأنّها تقتضي تعذيباً فجعل كسبَ قلوبِهم عزمَهُمْ على تَرْكِ البرِّ والتَّقْوَى لمكان اليمين. والقولُ الأوّل أصحُّ، وهو قول جمهور أهل التّفسير، فإنه قابلَ بِهِ لغوَ اليمين، وهو أن لا يقصد اليمينَ، فكَسْبُ القلب المقابل للغو اليمين هو عقدُهُ وعَزْمُهُ، كما قال في الآية الأخرى: ﴿ولكِنْ يُؤاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدتُمُ الأَيْمَانَ﴾ [سورة المائدة: الآية ٨٩] فتعقيد الإيمان هو كسبُ القلب. الوجه الثاني من الكسبِ كَسْبُ المالِ من التّجارة قال تعالى: ﴿يَا أَيُّها الذينَ آمنوْا أنفقُوْا مِنْ طِيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وممَّا أخرجْنَا لَكُمْ مِنَ الأرْضِ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٦٧] فالأول للتّجّار والثاني للزُّرَّاع. الوجه الثالث من الكَسْبِ السعيُ والعملُ، كقوله تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إلاَّ وُسْعَهَا لها مَا كَسَبتْ وعَلَيْهَا ما اكْتَسَبتْ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٨٦] وقوله تعالى: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [سورة الأنعام: الآية ٣]، ﴿وذَكِّرْ بِهِ أنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبتْ﴾ [سورة الأنعام: الآية ٧٠] فهذا كلُّه للعمل. واختلفَ النّاسُ في الكسب والاكتساب هل هما بمعنى واحد أم بينهما فرق؟ فقالتْ طائفةٌ: معنَاهُمَا واحد. قال أبو الحسن علي بن أحمد[1]: وهو الصّحيح عند أهل اللّغة، ولا فرق بينهما، قال ذُو الرُّمّة[2]:

ألفَى أبَاهُ بهذا الكَسْبِ يكتَسِبُ

= يسلكوا بينهما سبيلاً وسطاً، فاخترعوا ما سموه بـ«الكسب» وفسَّرُوه بذلك التّفسير، وهو تفسير فلسفي.

(١) له ترجمة في المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ج ١/ ٤٢٥/ برقم ٤٥٧/، وطبقات الحنابلة رقم ٣٠٣/.

(٢) ذو الرُّمّة: غيلان بن عقبة بن نهيس العدوي من مضر، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره [ت ١١٧ هـ] أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين وفيات الأعيان /١/ ٤٠٤/.

وقال الآخرون: الاكتساب أخصُّ من الكَسْبِ؛ لأنّ الكَسْبَ ينقسمُ إلى كسبهِ لنفسهِ، ولغيرهِ، ولا يُقال يكتَسِبُ، قال الحُطيئة[1]:

ألقيتُ كاسِبَهُم في قَعْرِ مَظْلَمةٍ   فاغْفِرْ هَدَاكَ مَلِيْكُ النّاسِ يا عُمَر

قلتُ: والاكتسابُ افتعالٌ، وهو يستدعي اهتماماً وتعملاً واجتهاداً.

وأمّا الكسبُ فيصحُّ نسبتُهُ بأدْنَى شيء، ففي جانب الفضل جعل لها ما لها فيه أدْنَى سعي، وفي جانب العدل لم يجعل عليها إلاّ ما لها فيه اجتهاد واهتمام.

والجَبْرُ: يرجع في اللّغة إلى ثلاثة أصول: أحدها أن يَغْنَى الرَّجُلُ من فَقْرٍ، أو يُجْبَرُ عَظْمُهُ مِنْ كَسْرٍ، وهذا من الإصلاح. وهذا الأصل يُستعملُ لاَزِماً ومتعدّياً. يُقال: جَبَرْتُ العَظْمَ، وجَبَرَ. وقد جمع العَجّاجُ[2] بينهما في قوله:

قد جَبَرَ الدِّينَ الإلٰهُ فَجُبِرَ

الأصلُ الثّاني: الإكْرَاهُ والقهرُ، وأكثرُ ما يُسْتَعْمَلُ هذا على أفعلَ، يُقَالُ: أجبرتُهُ على كذا، إذا أكرهتُهُ عليه، ولا يكاد يجيء: جبرتُهُ عليه إلاّ قليلاً. والأصل الثالث: من العِزّ والامْتِنَاع، ومنه: نخلةٌ جبّارةٌ. قال الجوهري: والجبّارُ من النّخل ما طَالَ وفاتَ اليَدَ، قال الأعشى[3]:

---

(١) الحُطَيئة: هو جرول بن أوس بن مالك العبسي، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، كان هجّاءً عنيفاً لم يسلم من لسانه أحد. سجنه عمر على ذلك [ت نحو ٤٥ هـ] فوات الوفيات / ١/ ٩٩/ .

(٢) العَجَاج: هو عبد الله بن رُؤبة بن لبيد بن صخر السّعدي، راجز مُجيد، من الشعراء [ت نحو ٩ هـ] الشعر والشعراء / ٢٣٠/ .

(٣) الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، كان ضعيف البصر فاشتهر بلقبه الذي أصبح عَلَماً عليه: الأعشى، دون سائر الأَعْشَيْن. وكان شاعراً كبيراً مكثراً. وفد إلى رسول الله ﷺ بقصيدة يمدحه بها، فخاف مشركو قريش أن يزيد مدحه لرسول الله ﷺ في سرعة انتشار الإسلام. فساوموه على أن يدفعوا إليه مائة جمل إذا هو ترك إنشاد هذه القصيدة، فعاد بها، ولكن لم يكد أن يصل إلى بلده حتى توفي من سقطة عن ناقته في آخر سنة ٧ هـ / تاريخ الأدب العربي/ لعمر فروخ ج ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢/ .

طـريــق وجبــار رواءَ أصــولــهِ   عليــه أبــابيــلٌ مــن الطّيــر تنعُــبُ

وقال الأخفش[1] في قوله تعالى: ﴿إنَّ فِيْهَا قَوْماً جَبّارِينَ﴾ [سورة المائدة: الآية ٢٢] قال: أرادَ الطُّول والقُوّة والعِظَم. ذهب في هذا إلى الجبّار من النّخل، وهو الطّويلُ الذي فاتَ الأيدي. ويُقال: رجلٌ جبّار، إذا كان طويلاً عظيماً قوياً، تشبيهاً بالجبّار من النّخل، قال قتادة: كانتْ لهم أجسام وخَلْقٌ عجيبة ليستْ لغيرهـم. وقيـل: الجبّـار هٰهنـا مَـنْ جبـرَهُ علـى الأمـر، إذا أكـرهَـهُ عليـه. قـال الأزهري[2]: وهي لغةٌ معروفةٌ، وكثيرٌ من الحجازيين يقولونها، وكان الشّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: جبرَهُ السّلطانُ، ويجوز أن يكون الجبّار مِنْ: أجبرَهُ على الأمر، إذا أكرهَهُ.

قـال الفَـرّاءُ[3]: لـم أسمـع فعـالاً مـن أفعـل إلاّ فـي حـرفيـن وهمـا: جبّـار مِـنْ أجبـرَ، ودراك مِـنْ أدركَ، وهـذا اختيـار الـزّجّـاج[4]، قـال: الجبّـارُ مِـنَ النّاسِ العاتي الذي يجبر النّاس على ما يريد، وأمّا الجبّارُ مِنْ أسماء الرّبّ تعالى فقد فسَّرَهُ بأنه الذي يجبرُ الكسيرَ ويُغني الفقير، والرّبُّ سبحانه كذلكَ. ولكنْ ليسَ هذا معنى اسمه الجبّار، ولهذا قرنه باسمه المتكبِّر، وإنّما هو الجبروت. وكان النّبيّ ﷺ يقول: «سبحانَ ذِي الجبرُوتِ والملكوتِ والكبرياءِ

---

(١) الأخفش: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، أخذ العلم عن أساتذة سيبويه، ثم عن سيبويه. وكان معتزلياً عالماً بالكلام حاذقاً في الجدل. له «غريب القرآن» و«تفسير معاني القرآن» [ت ٢١٥ هـ] تاريخ الأدب العربي: لعمر فروخ ٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨/ ، [وهذا الأخفش الأوسط ـ والأخفش الكبير هو عبد الحميد بن المجيد، وكان من أئمة اللغة والنحو /ت ١١٧ هـ/ .

(٢) الأزهـري: هـو محمـد بـن أحمـد بـن طلحـة الأزهـري الهـروي [ت ٣٧٠ هـ] صاحـب «تهذيب اللغة» /معجم المعاجم رقم ٨٦٠ ص ١٩٩/ .

(٣) الفَرّاء: هو يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، المعروف بالفراء اللغوي، كان إماماً بالنحو واللّغة والأدب [ت ٢٠٧ هـ]، وفيات الأعيان ج ٢/٢٢٨/ .

(٤) الزّجّاج: هو إبراهيم بن السّريّ بن سهل، كان عالماً بالنحو واللغة له «معاني القرآن» [ت ٣١١ هـ] الأعلام ج ١/ ٤٠/ .

والعظمةِ»[1]. فالجبّار اسمٌ من أسماء التّعظيم، كالمتكبّرِ والمَلِكِ والعظيمِ والقهّارِ. قال ابنُ عباسٍ في قوله تعالى: ﴿الجبّارُ المتكبّرُ﴾ [سورة الحشر: الآية ٢٣] هو العظيم. وجبروت الله عظمتُهُ. والجبّار من أسماءِ الملوك. والجبر الملك والجبابرةُ الملوك، قال الشاعر: «وأنعم صباحاً أيّها الجبر».

أي: أيّها المَلِك. وقال السّدّيّ[2]: هو الذي يُجبِرُ النّاسَ، ويُقهِرُهُمْ على ما يُريد. وعلى هذا فالجبّارُ معنَاه القَهّار. وقال محمد بن كعب[3]: إنّما سُمّيَ الجبّار: لأنّه جَبَرَ الخلقَ على ما أرَادَ، والخَلْقُ أدقُّ شأناً من أن يعصوا ربّهم طرفةَ عينٍ إلاّ بمشيئتِهِ. قال الزّجّاج: الجبّارُ الذي جَبَر الخَلْقَ على ما أرادَ. وقال ابن الأنباري[4]: الجبّار في صفة الرّبّ سبحانه الذي لا يُنَالُ، ومنه قولهم نخلةٌ جبّارةٌ، إذا فاتت يد المتناول. فالجبّار في صفة الرّبّ سبحانه يرجع إلى ثلاثة معان: الملك والقهر والعلوّ، فإن النّخلة إذا طالتْ وارتفعتْ وفاتتِ الأيدي سُمّيتْ جبّارة، ولهذا جعل سبحانه اسمه الجبّار مقروناً بالعزيز والمتكبِّر. وكلُّ واحدٍ من هذه الأسماء الثلاثة تضمن الاسمين الآخرَين. وهذه الأسماء الثلاثة نظير الأسماء الثلاثة، وهي الخالق البارىء المصوّر. فالجبار المتكبر يجريان مجرَى التّفصيل لمعنى اسم العزيز، كما أنّ البارىء المصوّر تفصيل لمعنى اسم الخالق فالجبّار من أوصافه يرجع إلى كمال القدرة والعزّة والمُلْك، ولهذا كان

---

(١) حديث صحيح/ صحيح سنن أبي داود برقم /٧٧٦/.

(٢) السّدّيّ: هو إسماعيل بن عبد الرحمٰن، تابعي، سكن الكوفة، صاحب التّفسير والسّير والمغازي. كان إماماً عارفاً بالوقائع وأيام النّاس [ت ١٢٨ هـ] وهو متكلّمٌ فيه في رواية الحديث، فبعضهم وثقه، وبعضهم ضعفه، واتهمه بعضهم بالكذب المغني في الضعفاء برقم ٦٨٢/.

(٣) محمد بن كعب: هو القُرَظي المدني، وهو عالم ثقة [ت ١٢٠ هـ] روى له أصحاب الكتاب السّتة تقريب التهذيب ج ٢/ ٢٠٣/.

(٤) ابن الأنباري: هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة. كان يحفظ ثلثمائة ألف شاهد في القرآن. له كتب كثيرة [ت ٣٢٨ هـ] وفيات الأعيان ج ١/ ٥٠٣/.

من أسمائه الحُسْنَى. وأمّا المخلوقُ فاتّصافُهُ بالجبّارِ ذمٌّ له ونقصٌ، كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللهُ علَى كُلِّ قلبِ متكبّرٍ جبّارٍ﴾ [سورة غافر الآية: ٣٥] وقال تعالى لرسوله ﷺ: ﴿ومَا أنتَ عليهِمْ بجبّارٍ﴾ [سورة قٓ: الآية ٤٥] أي مسلَّط تقهرهم وتُكرههم على الإيمان. وفي التّرمذي وغيرِه عن النّبيّ ﷺ: «يُحْشَرُ الجَبَّارُوْنَ والمتكبِّرُونَ يَوْمَ القِيَامةِ أمثالَ الذّرِّ يطأَهُمُ النّاسُ»[١] إذا عُرِفَ هذا، فلفظُ الكَسْبِ تُطلقُهُ القدريةُ على معنىً، والجبريّةُ على معنىً، وأهل السّنّة والحديث على معنىً. فكَسْبُ القدرية هو وقوعُ الفعل عندهم بإيجاد العبد وإحداثه ومشيئته، من غير أن يكون الله شاءَهُ أو أوجدَهُ. وكَسْبُ الجبريّة لفظٌ لا معنَى له ولا حاصلَ تحتَهُ، وقد اختلفتْ عباراتُهم فيه، وضربُوا له الأمثالَ وأطالُوا فيه المقَالَ[٢].

فعل الرب وفعل العبد

ينبغي الاعتناء بكشف هذا البحث وتحقيق معناه فبذلك ينحل عن العبد أنواع من ضلالات القدرية والجبرية حيث لم يُعطُوا هذا البحث حقَّه من العرفان.

اعلمْ أنّ الرّبَّ سبحانه فاعلٌ غير منفعل، والعبدُ فاعلٌ منفعل، وهو في فاعليته منفعل للفاعل الذي لا ينفعل بوجهٍ. فالجبرية شهدتْ كونَهُ منفعلاً يجري عليه الحكمُ بمنزلة الآلة والمحل، وجعلوا حركته بمنزلة حركات الأشجار، ولم يجعلوه فاعلاً إلا على سبيل المجاز، فقامَ وقعد وأكلَ وشربَ وصلَّى وصامَ عندهم بمنزلة مرضَ وتألّمَ وماتَ، ونحو ذلك ممّا هو فيه منفعلٌ محضاً. والقدرية شهدتْ كونَهُ فاعلاً محضاً غير منفعل في فعله. وكلٌّ من الطائفتين نظرَ بعينٍ عَوْرَاءِ.

وأهلُ العلم والاعتدال أعطوا كِلاَ المَقَامَيْنِ حقَّه، ولم يُبْطِلُوا أحدَ الأمرين بالآخر فاستقام لهم نظرُهُم ومناظراتُهُم، واستقرَّ عندهم الشّرعُ والقَدَرُ في نِصَابِهِ[1]، ومهدوا وقوع الثواب والعقاب على مَنْ هو أولَى بِهِ، فأثبتُوا نُطْقَ العبد

= ومن قال: إنّ العبدَ فاعل لأفعاله مكتسبٌ لها ـ بالخير خيراً وبالشّرّ شرّاً ـ وأنّ الله تعالى خالقٌ لأفعاله، كما قال الله تعالى: ﴿اللهُ خالقُ كلِّ شيء﴾ فهو سنّي مخالفٌ لعقائد أهل البدع والضّلالة.

(١) إذا كان المعلوم بالضّرورة أنّ الفعلَ البشري يتمُّ بأعضاء الإنسان: السّمع والبصر والقلب والعقل واليَدَين والرّجلين مع بقية أعضاء الجسم، بجانب ما يستخدمه للأدوات المادّية الخارجية التي صنعها لنفسه، فكيف يكون الفعل وهو واحدٌ مخلوقاً لله تبارك وتعالى، بينما يتمّ الفعل بهذه الاستطاعة البشرية في نفس الوقت؟ إنّ الله تعالى أثبتَ للعبادِ إرادةً =

حقيقةً، وإنطاقِ الله له حقيقةً، قال تعالى: ﴿وقالُوْا لجلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوْا أَنْطَقَنَا اللهُ الّذِيْ أَنْطَقَ كلَّ شيءٍ﴾ [سورة فُصّلت: الآية ٢١] فالإنْطَاقُ فعلُ الله الذي لا يجوز تعطيلُهُ، والنّطقُ فعلُ العبد الذي لا يمكن إنكارُهُ، كما قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السّماءِ والأرضِ إنّهُ لحقٌّ مِثْلَ مَا أَنّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [سورة الذاريات: الآية ٢٣] فعلم أن كونهم ينطِقُون هو أمر حقيقي حتى شبَّهَ بِهِ في تحقيق كون ما أخبرَ به، وأنّ هذا حقيقةً لا مجازٌ. ومن جعل إضافة نطق العبد إليه مجازاً لم يكن ناطقاً عندَهُ حقيقةً، فلا يكون التّشبيه بنطقه محققاً لِما أخبرَ بِهِ، فَتَأَمّلْهُ. ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وأنهُ هوَ أضحكَ وأبكَى﴾ [سورة النجم الآية ٤٣] فهو المضحك المبكي حقيقة، والعبد الضّاحك الباكي حقيقة، كما قال تعالى: ﴿فليضحكُوا قليلاً وليبكُوا كثيراً﴾ [سورة التوبة: الآية ٨٢] وقال: ﴿أفَمِنْ هذَا الحديثِ تعجَبُونَ وتضحَكُونَ ولاَ تبكونَ﴾ [سورة النجم الآية ٦٠]

= مختارةً في قوله سبحانه: ﴿من كان يُريدُ الحياةَ الدنيا وزينتَها نوفِ إليهم أعمالَهم فيها وهم لا يُبخسون﴾ من سورة هود آية ١٥/، ﴿.. ومَنْ يُرِدْ ثوابَ الدنيا نؤتِهِ منها ومَنْ يُرِدْ ثوابَ الآخرة نؤتِهِ منها وسنجزي الشّاكرين﴾ من سورة آل عمران آية ١٤٥. ﴿مَنْ كان يُريدُ العاجلةَ عجّلْنَا له فيها ما نشاء لمن نُريد ثم جعلنا له جهنّم يصلاها مذمُوماً مَدْحُوراً، ومَنْ أرادَ الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمنٌ فأولٰئكَ كان سعيُهم مشكوراً، وكلاً نُمِدُّ هؤلاء وهؤلاء من عَطَاءِ ربّك، وما كان عطاءُ ربّكَ محظوُراً﴾ من سورة الأسراء آية ١٨ ـ ٢٠/.

فبعدَ أنْ خيّرَ الله تعالى الإنسانَ بين العمل للدنيا والآخرة مرّةً وبين ثواب الدنيا وثواب الآخرة مرّة، وبين حرث الدنيا وحرث الآخرة مرّةً، بيَّنَ الله سبحانه هذه الحقيقة الخطيرة عن الفعل البشري وعمل الإنسان، وهي أنّه هو الذي يُمِدّ كلَّ فريق بما اختارَ من عطائه غير محظور، فما هو عطاؤه سبحانه الذي يُمِدُّ به العبدُ؟ الجواب: هو ما خلقه الله تعالى في الإنسان من أسباب القدرة على الحركة والعمل، والقدرة على التفكير والاختيار، وهذه القوانين الكونية المخلوقة لله تعالى، والقائمة بمشيئته وإرادته سبحانه؛ فإنْ جمعَ الله تعالى للإنسان القدرة على الفعل والاستفادة من القوانين الكونية، تحقّق له ما يُريد... وإنْ لم يجمع الله تعالى له ذلك، أو أعطاه البعض دون الآخر، لم يتحقّق له ما يُريد... فكلُّ ذلكَ مخلوقٌ لله تعالى مكتسَبٌ للعبد بتيسيرِهِ سبحانه وتسخيرِهِ.

فلولا المنطق الذي أنطقَ والمضحك المبكي الذي أضحك وأبكَى لم يُوجد ناطقٌ ولا ضَاحِكٌ ولا بَاكٍ. فإذا أحبَّ عبداً أنطقه بما يُحبّ وأثَابَهُ عليه، وإذا أبغضه أنطقه بما يكرهُهُ فعَاقَبَهُ عليهِ، وهو الذي أنطق هذا وهذا، وأجرى ما يُحبُّ على لسان هذا، وما يكره على لسان هذا، كما أنه أجرى على قلب هذا ما أضحكه، وعلى قلب هذا ما أبكَاهُ. وكذلك قوله تعالى: ﴿**هوَ الّذي يسيّركُمْ في البرِّ والبحرِ**﴾ [سورة يونس: الآية ٢٢] وقوله تعالى: ﴿**قُلْ سِيْرُوا في الأرضِ**﴾ [سورة الأنعام: الآية ١١] فالتّسييرُ فعلُهُ حقيقةً، والسّيرُ فعلُ العبدِ حقيقةً، فالتّسيير فعلٌ محضٌ والسّيرُ فعلٌ وانفعالٌ. ومن هذا قوله تعالى: ﴿**فلمَّا قضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَراً زوَّجْناكَهَا**﴾ [سورة الأحزاب: الآية ٣٧] فهو سبحانه المزوِّجُ ورسولُهُ المتزوِّج. وكذلك قوله تعالى: ﴿**وزَوَّجْنَاهُمْ بحُورٍ عِيْنٍ**﴾ [سورة الدخان: الآية ٥٤] فهو المزوِّجُ وهم المتزوِّجون. وقد جمعَ سبحانه بين الأمرين في قوله تعالى: ﴿**فلمّا زَاغُوا أزَاغَ اللهُ قلوبَهُمْ**﴾ [سورة الصّفّ: الآية ٥] فالإزاغة فعلُهُ والزّيغ فعلهم. فإنّ قيل: أنتم قررتم أنّهُ لم يقع منهم الفعل إلا بعد فعله، وأنه لولا إنطاقه لهم وإضحاكه وإبكاؤه لِمَا نطقوا ولا ضحكوا ولا بكوا، وقد دلّتْ هذه الآية على أن فعله بعد فعلهم، وأنّه أزَاغَ قلوبَهُمْ بعدَ أن زَاغُوا، وهذا يدلُّ على أنّ إزاغَةَ قلوبِهِم هو حكمُهُ عليها بالزّيغ لا جعلها زائغةً، وكذلك قوله تعالى: ﴿**أنْطَقَنَا اللهُ**﴾ [سورة فصلت: الآية ٢١] المرادُ جعلَ لنا آلةَ النّطق، ﴿**وأضحكَ وأبكَى**﴾ [سورة النجم: الآية ٤٣] جعل لهم آلة الضّحك والبُكاء، قيل: أمّا الإزاغة المترتبة على زيغهم فهي إزاغة أخرى غير الإزاغةِ التي زاغُوا بها أولاً عقوبة لهم على زيغهم، والرّب تعالى يُعاقبُ على السّيّئة بمثلها كما يُثيب على الحسنةِ بمثلِها، فحدثَ لهم زيغٌ آخر غير الزّيغ الأول، فهم زاغُوا أولاً فجازَاهُمُ الله بإزاغة فوق زيغهِم.

فإن قيل: فالزّيغ الأول من فعلهم وهو مخلوق لله فيهم على غير وجهِ الجزاءِ، وإلاّ تسلسل الأمر، قيل: بلِ الزّيغِ الأوّل وقعَ جزاءً لهم وعقوبةً على تركهم الإيمان والتّصديق لِمَا جاءَهُمْ مِنَ الهُدَى، وهذا التّرْكُ أمرٌ عَدَميّ لا

يستدعي فاعلاً فإن تأثيرَ الفاعل إنما في الوجُودِ لا في العدم.

فإن قيلَ: فهذا التّرْكُ العَدَمي له سببٌ أو لا سببَ له؟ قيل: سببُهُ عدمُ سبب ضدّهِ فيبقى على العدم الأصلي، ويُشبه هذا قوله تعالى: ﴿ولاَ تكُونُوا كالّذينَ نَسُوا اللهَ فأنْسَاهُمْ أنْفُسَهُمْ﴾[1] [سورة الحشر: الآية ١٩] عاقبهم على نسيانهم له بأنْ أنسَاهُم أنفسَهم فنسُوا مصالحها أن يفعلوها، وعيوبها أن يصلحوها، وحظوظها أن يتناولوها. ومن أعظم مصالحها وأنفع حظوظها ذكرها لربّها وفاطرها، وهي لا نعيمَ لها ولا سرور ولا فلاح ولا صلاح إلا بذكرِهِ وحبِّهِ وطاعتِهِ والإقبال عليه والإعراض عمّا سِوَاهُ، فأَنْسَاهُمْ ذلك لمّا نَسَوْهُ، وأحدثَ لهم هذا النَسيان نسياناً آخر، وهذا ضدّ حال الذين ذكروه ولم يَنْسَوْهُ، فذَكَّرَهُم مصالحَ نفوسِهم ففعلوها، وأوقفهم على عيوبها فأصلحوها، وعرَّفهم حُظُوظَها العالية فبادروا إليها، فجَازَى أولٰئك على نسيَانِهم بأن أنْسَاهُمُ الإيمانَ ومحبّتَهُ وذكرَهُ وشكرَهُ، فلمّا خَلَتْ قلوبُهم من ذلك لم يجدُوا عن ضدّهِ مَحِيصاً.

وهذا يُبيّنُ لك كمالَ عَدْلِهِ سبحانه في تقدير الكفرَ والذّنُوبَ عليها. وإذا كان قضاؤه عليها بالكفر والذّنُوب عدلاً منه عليها فقضاؤه عليها بالعقوبة أعدل

---

(١) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره /ج ٤/٣٤٢/ عند تفسير هذه الآية الكريمة: ﴿ولا تكونوا كالّذين نَسُوْا الله فأنسَاهُمْ أنفسَهُم﴾ أي لا تنسوا ذكر الله تعالى فيُنسِيكم العمل الصّالح الذي ينفعكم في معادكم، فإنّ الجزاء من جنس العمل، ولهذا قال تعالى: ﴿أولٰئكَ هُمُ الفاسقُون﴾ أي: الخارجون عن طاعة الله تعالى الهالكون يوم القيامة الخاسرون يوم معادهم، كما قال تعالى: ﴿يا أيّها الذين آمنوا لا تُلْهِكُم أموالُكُم ولا أولادُكُمْ عن ذكر الله، ومَنْ يفعل ذلك فأولٰئك هُمُ الخاسِرُون﴾ [روى الطبراني] عن نعيم بن نمحة قال: كان في خُطبة أبي بكر الصّديق رضي الله عنه: أمَا تعلمون أنكم تغدُون وتروحُون لأجلٍ معلوم؟! فمَنِ استطاع أن يقضيَ الأجلَ وهو في عمل الله عزّ وجلّ فليفعلْ، ولن تنالوا ذلك إلاّ بالله عزّ وجلّ، إنّ قوماً جعلوا آجالهم لغيرهم فنهاكُمُ اللهُ عزّ وجلّ أن تكونوا أمثالَهُم ﴿ولا تكُونُوا كالذين نَسُوا الله فأنْسَاهُمْ أنفسَهُم﴾ [ونعيم بن نمحة لا أعرفه بنفي ولا إثبات، غير أنّ أبا داود السجستاني قد حكم بأن شيوخ جرير ـ وهو ابن عثمان الراوي عن نعيم ـ كلهم ثقات، وقد رُوي لهذه الخطبة شواهد من وجوه أُخر. والله أعلم] وهذا كلام الحافظ ابن كثير عقب هذه الرواية.

وأعدل، فهو سبحانه ماضٍ في عبدِهِ حُكْمُهُ، عَدْلٌ فيه قَضَاؤُهُ. وله فيها قَضَاآن: قضاءُ السَّبَبِ وقضاءُ المُسَبِّبِ، وكلاهما عَدْلٌ فيه؛ فإنّه لما تركَ ذكرَهُ وتركَ فعلَ ما يُحبُّهُ عاقبَهُ بنسيان نفسِهِ، فأحدثَ له هذا النّسيانُ ارتكابَ ما يُبغضُهُ ويُسْخِطُهُ بقضائِـهِ الذي هو عَدْلٌ، فترتّبَ له على هذا الفعلِ والتّركِ عقوباتٌ وآلامٌ لم يكن له منها بُدّ، بل هي مترتّبةٌ عليه ترتّب المسبّبَات على أسبابها، فهو عدلٌ محضٌ من الرّبّ تعالى، فَعَدْلٌ في العبد أوّلاً وآخراً، فهو محسنٌ في عدلهِ محبوبٌ عليه محمود فيه، يحمدُهُ مَنْ عدلَ فيه طَوْعاً وكَرْهاً. قال الحسنُ[1]: لقدْ دَخَلُوا النّارَ وإنّ حمدَهُ لفي قلُوبهم ما وجَدُوا عليهِ سبيلاً. [وقدّمنا قبلَ هذا الموضع بسطاً وبياناً في بحث دخول الشّرِّ في القضاء الإلٰهي، والحمدُ لله على فضله]، إذِ المقصودُ هٰهنا بيانُ كون العبد فاعلاً منفعلاً، والفرقُ في هذا البحث بينَ فَعَلَ وأفْعَلَ، وأنّ الله سبحانه أفعلَ والعبد فَعَلَ، فهو الذي أقامَ العبدَ وأضلّه وأماتَه، والعبدُ هو الذي قامَ وضلَّ وماتَ. وأمّا قولكم إنّ معنى أنطقه وأضحكه وأبكاه جعل له آلةً ينطقُ بها ويضحك ويبكي فإعطاؤه الآلةَ وحدَها لا يكفي في صدقِ القولِ بأنّه أنطقَهُ وأضْحكَهُ، فلو أنّ رجلاً صمتَ يوماً كاملاً فحلفَ حالفٌ أنّ الله أنطقه لكان كاذباً حانثاً، ولو دعوتُ كافرين إلى الإسلام فنطق أحدُهُمَا بكلمة الشّهادة وسكتَ الآخرُ لم يقل أحدٌ قطُّ إنّ اللهَ قد أنطقَ السّاكتَ كما أنطقَ المتكلِّمَ، وكلاهما قد أُعْطِيَ آلةَ النّطق، ومتعلّق الأمرِ والنّهي والثّوابِ والعقابِ الفعلُ لا الإفعال.

(١) الحَسَنُ: هو البصري: ابن يسار، مولى زيد بن ثابت، كان أبوه من سَبْي مَيْساء ـ بين البصرة وواسط ـ وسكن المدينة، وأُعتِقَ، وتزوّج بها في خلافة عمر، فوُلِدَ له الحسنُ لسنتين بقيتَا من خلافة عمر. وكان الحسن من كبار التّابعين، وسيّد أهل زمانه علماً وعملاً. [ت ١١٠ هـ] سير أعلام النبلاء للذهبي ج ٤/ ٥٦٣ ـ ٥٨٨/ .

المشيئة والقدر

وهو سبحانه تارةً يُخبر أنّ كلَّ ما في الكون بمشيئتِهِ، وتارةً أنّ ما لم يشأ لم يكُنْ، وتارةً أنّه لو شاءَ لكانَ خلافَ الوَاقِعِ، وأنّه لو شاءَ لكان خلاف القدر الذي قدَّره وكتبَهُ، وأنه لو شاء ما عُصِي[1]، وأنّه لو شاء لجمع خلقَه على الهُدَى وجعلهم أُمّةً واحدة، فتضمَّنَ ذلك أنّ الواقع بمشيئته، وأنّ ما لم يقعْ فهو لعدم مشيئته، وهذا حقيقة الرّبوبيّة، وهو معنى كونه ربّ العالمين وكونه القيّوم القائم بتدبيرِ عبادهِ، فلا خَلْقَ ولا رِزْقَ ولا عطاءَ ولا مَنْعَ ولا قَبْضَ ولا بَسْطَ ولا مَوْتَ ولا حَيَاةَ ولا إضْلاَلَ ولا هُدَى ولا سعادةَ ولا شقاوة إلا بعدَ إذْنِهِ، وكلُّ ذلك بمشيئتِهِ وتكوينِهِ، إذْ لا مالك غيرُهُ ولا مدبِّرَ سِوَاهُ ولا رَبَّ غيرُهُ، قال تعالى: ﴿وربُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ويختَارُ﴾ [سورة القصص: الآية ٦٨]، وقال تعالى: ﴿ونُقِرُّ في الأرحام مَا نشاءُ﴾ [سورة الحج: الآية ٥]، وقال تعالى: ﴿في أيِّ صورةٍ مَا شاءَ ركَّبَكَ﴾ [سورة الإنفطار: الآية ٨]، وقال تعالى: ﴿لله مُلْكُ السّمٰواتِ والأرضَ يخلقُ مَا يشاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إنَاثاً ويَهَبُ لِمَنْ يشاءُ الذّكُورَ، أوْ يُزوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً وإنَاثاً ويجعلُ مَنْ يشاءُ عَقِيماً﴾ [سورة الشورى: الآية ٥٠]، وقال تعالى: ﴿يهدِيْ اللهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [سورة النور الآية ٣٥]. وتقدَّمَ في

---

(١) قال شارح الطحاوية ج ١/٣٢١: «وأنّ الله تعالى يُريدُ الكفرَ من الكافر، ويشاؤهُ، ولا يرضاه ولا يُحبُّهُ، فيشاؤه كوناً، ولا يرضَاه ديناً» قال الله تعالى: ﴿ولو شاءَ ربُّكَ لآمَنَ مَنْ في الأرضِ كلُّهم جميعاً.﴾ سورة يونس آية ٩٩/ ، وقال تعالى: ﴿وما تشاؤون إلاّ أنْ يشاءَ اللهُ ربُّ العالمين﴾ سورة التكوير آية ٢٩، وقال تعالى: ﴿ولا يرضَى لعبادِهِ الكفرَ﴾ سورة الزمر آية ٧/ ، وقال تعالى: ﴿والله لا يُحبُّ الفسَادَ﴾ سورة البقرة آية ٢٠٥/.

حديث حذيفة بن أسيد في صحيح مسلم في شأن الجَنِين «فيقضِي رَبّكَ ما يَشَاءُ، ويكتُبُ المَلَكُ»[1]. وفي صحيح البخاري من حديث أبي موسى عن النّبيّ ﷺ: «اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا ويقضِي اللهُ على لِسَان نبيِّهِ ما يَشَاءُ»[2]. وفي صحيح البخاري من حديث عليّ بن أبي طالب حينَ طرقَهُ النّبيّ ﷺ وفاطمة ليلاً فقال: «ألا تصليان؟ فقال علي: إنّما أَنْفُسُنَا بيدِ اللهِ فإذا شَاءَ أن يبعثنا بعثنا»[3].

وفي صحيحه أيضاً في قصّة نومِهم في الوَادِي عنه صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنّ الله قبضَ أَرْوَاحَكُمْ حينَ شاءَ وردَّها حينَ شَاءَ»[4]. وفي حديث ابن مسعود الذي في المسند وغيره في قصّة رجوعهم من الحديبية ونومهم عن صلاة الصّبح، فقال النّبيّ ﷺ: «إنّ الله لو شَاءَ لم تَـنَامُوا عنها ولكنْ أرادَ أن تكونَ لِمَنْ بعدَكُم، فهكذا لِمَ نَام ونَسِيَ»[5]. وفي لفظ آخر: «إنّ اللهَ سبحانَهُ لو شاء أيقظَنَا ولكنه أرَادَ أنْ يكونَ لِمَنْ بعدَكُمْ»[6]. وفي مسند الإمام أحمد عن طفيل بن سخبرة أخي عائشة لأمّها أنّه رأى فيما يرى النّائم كأنّه مرَّ برهطٍ من اليهودِ فقال: مَنْ أنتم؟ قالوا: نحن اليهود، قال: إنّكم أنتم القوم لولا أنّكم تزعُمُون أنَّ عُزَيْزاً ابن الله، فقالت اليهودُ: وأنتُمُ القومُ لولا أنّكم تقولُون ما شاءَ اللهُ وشاء محمّدٌ، ثم مرَّ برهطٍ منَ النّصارَى فقال: مَنْ أنتم؟ قالوا: نحنُ النّصارى، قال: إنّكم أنتم القوم لولا أنّكم تقُولُون المسيحُ ابن الله، قالوا: وأنتم القوم لولا أنّكم تقولُون ما شاءَ اللهُ وشاء محمَّدٌ، فلمّا أصبح أخبرَ بها مَنْ أخبرَ، ثم أتى النّبيّ ﷺ فأخبرَهُ، فقال: أخبرتَ أحداً؟ قال: نعم، فلمّا صَلُّوا خَطَبَهُم فحمِدَ اللهَ وأثنَى عليه فقال: إنّ طفيلاً رأى رُؤْيَا فأخبرَ بها مَنْ أخبرَ منكُمْ وإنّكم تقُولُون كلمةً كان يمنعني الحياء منكم ـ زاد البيهقي ـ فلا تقولُوها ولكنْ قُولُوا ما شاءَ اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيْكَ

(١) صحيح مسلم برقم ٢٦٤٥/ .
(٢) صحيح البخاري برقم ١٤٣٢ وصحيح مسلم برقم ٢٦٢٧/ .
(٣) صحيح البخاري برقم ٤٧٢٤/ .
(٤) صحيح البخاري برقم ٥٩٥/ .
(٥) أخرجه البيهقي في كتابه الأسماء والصفات / ١٤٢/ .
(٦) ذكره الزيلعي في نصب الرّاية ج ٢/ ١٦٠.

لهُ»[1] وروى جعفر عن عون عن الأجلح عن يزيد بن الأصمّ عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى النّبيّ ﷺ يكلمه في بعض الأمر، فقال الرجلُ لرسولِ الله: ما شاءَ اللهُ وشِئْتَ، فقَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «أجعلتني للهِ عَدْلاً بلْ ما شاءَ اللهُ وَحْدَهُ»[2].
وروى سعيد عن منصور عن عبد الله بن يَسَار عن حذيفة عن النّبيّ ﷺ قال: «لا تَقُولُوا ما شَاءَ الله وشاءَ فَلَانٌ، ولكنْ قُولُوا: ما شَاءَ اللهُ، ثمَّ شَاءَ فلانٌ»[3]. قال الشّافعي في رواية الرّبيع عنه: المشيئةُ إرادةُ الله عزّ وجلّ: ﴿ومَا تشاؤونَ إلاَّ أنّ يشاءَ اللهُ﴾ [سورة الإنسان: الآية ٣٠] فأعلمَ اللهُ خَلْقَهُ أنّ المشيئة له دون خلقهِ وأنّ مشيئتهم لا تكون إلا أن يشاء الله، فيُقَالُ لرسولِ الله ﷺ: ما شَاءَ اللهُ، ثمَّ شِئْتَ، ولا يُقالَ: ما شاءَ اللهُ وَشِئْتَ، قال: ويقال: من يطع الله ورسوله فإنّ الله تعبّدَ العبادَ بأن فرض عليهم طاعةَ رسولهِ. فإذا أُطِيْعَ رسولُ اللهِ فقد أُطِيْعَ اللهُ بطاعةِ رسولهِ.

وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو عن النّبيّ ﷺ: «قُلُوبُ العبادِ بينَ إصبعينِ مِنْ أصابعِ الرّحمٰنِ كقلبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُها كيفَ يشَاءُ، ثم قالَ رسولُ الله ﷺ: يا مصرِّفَ القُلُوب صَرِّفْ قُلُوبَنَا على طَاعتك»[4]. وفي حديث النّواس بن سمعان سمعتُ النّبيَّ ﷺ يقول: «مَا مِنْ قَلْبٍ إلاّ بينَ إصبعين من أصابع الرّحمٰن إن شاءَ أقامه وإنْ شاء أزاغَه»[5]. وكان رسولُ الله ﷺ يقول: «اللهمَّ يا مُقَلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّتْ قُلُوبَنَا على دِيْنِكَ، والميزانُ بيدِ الرّحمٰن يرفعُ أقواماً ويخفض آخرين إلى يوم القيامة»[6]

---

(١) مسند الإمام أحمد ج ٥/ ٧٢ ورجاله ثقات.
(٢) الأحاديث الصحّيحة برقم ١٣٩/.
(٣) الأحاديث الصحيحة برقم ١٣٧/ وصحيح سنن أبي داود برقم ٤١٦٦/.
(٤) لفظ مسلم في صحيحه «إنّ قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرّحمٰن...» برقم ٢٦٥٤/، وهذا اللفظ أخرجه ابن أبي عاصم في «السّنّة» برقم ٢٣١، وله عنده ألفاظ برقم ٢١٩ إلى رقم ٢٣٧/، وجميعها صحيحة.
(٥) السّنّة لابن أبي عاصم برقم ٢١٩/ وهو صحيح.
(٦) أخرجه الحاكم في المستدرك ج ٤/ ٣٢١ وصححه الحاكم وسكت عليه الذهبي، وهو في صحيح الأدب المفرد برقم ٥٢٧.

المشيئة وعدمها

وأمّا عدم مشيئته سبحانه وإرادته فكما قالَ تعالى: ﴿أولٰئِكَ الّذينَ لمْ يُرِدِ اللهُ أنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [سورة المائدة: الآية ٤١] وقال تعالى: ﴿لوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [سورة السجدة: ١٣]. ﴿ولوْ شَاءَ ربُّكَ لآمَنَ مَنْ في الأرضِ كُلُّهُمْ جميعاً﴾ [سورة يونس: الآية ٩٩]. وعدم مشيئته للشيء مستلزم لعدم وجوده، كما أنّ مشيئَتَهُ تستلزمُ وجودَهُ. فما شاءَ الله وجبَ وجودُهُ، وما لم يَشَأْ امتنعَ وجودُهُ. وقد أخبرَ سبحانه أنّ العباد لا يشاؤون إلاّ بعد مشيئَتِهِ ولا يفعلون شيئاً إلا بعد مشيئته. فقال: ﴿ومَا تَشَاؤونَ إلاَّ أنْ يَشَاءَ اللهُ﴾ [سورةُ الإنسان: الآية ٣٠]، ﴿ومَا يذَّكَّرُونَ إلاَّ أنْ يشاءَ اللهُ﴾. فإن قيل: فهل يكون الفعلُ مقدُوراً للعبد في حالِ عدم مشيئةِ اللهِ له أن يفعله؟ قيل: إنْ أُريد بكونِهِ مقدوراً سلامة آلة العبد التي يتمكّن بها من الفعل وصحة أعضائه ووجود قِوَاهُ وتمكينه من أسباب الفعل وتهيئة طريق فعله وفتح الطريق له فنعم هو مقدور بهذا الاعتبار. وإنْ أُريدَ بكونهِ مقدوراً القدرة المقارنة للفعل وهي الموجبة له التي إذا وُجِدَتْ لم يتخلفْ عنها الفعلُ، فليس بمقدور بهذا الاعتبار. وتقرير ذلك أن القدرةَ نوعان: قدرة مصححة وهي قدرة الأسباب والشّروط وسلامة الآلة وهي مناط التكليف، وهذه متقدمة على الفعل غير موجبة له. وقدرةٌ مقارنةٌ للفعل مستلزمة له لا يتخلّفُ الفعلُ عنها، وهذه ليست شرطاً في التكليف، فلا يتوقّف صحته وحسنه عليها، فإيمانُ مَنْ لم يشأ اللهُ إيمانَهُ، وطاعةُ مَنْ لم يشأ اللهُ طاعتَهُ مقدورٌ بالاعتبار الأول غير مقدور بالاعتبار الثاني. وبهذا التّحقيق تزولُ الشّبهةُ في تكليف ما لا

يُطاق[1].

فإذا قيلَ: هلْ خَلَقَ لمَنْ علمَ أنّه لا يُؤمن قدرةً على الإيمان أم لم يخلقْ له قدرةً؟ قيل: خَلَقَ له قدرةً مصححة متقدّمة على الفعل هي مَنَاطُ الأمر والنّهي[2]،

---

(1) قال التفتازاني في شرح العقائد النّسفية ص ٩٤ ـ ٩٥: «ولا يُكلَّفُ العبدُ بما ليس في وسعه، سواء كان ممتنعاً في نفسه كجمع الضّدّين، أو ممكناً كخلق الجسم. وأمّا ما يمتنعُ بناءً على أنّ الله تعالى علمَ خلافه أو أرادَ خلافه كإيمان الكافر وطاعة العاصي، فلا نزاع في وقوع التكليف به؛ لكونه مقدرَ المكلَّف بالنظر إلى نفسه. ثم عدم التّكليف بما ليس في الوسع متّفق عليه، لقوله تعالى: **﴿لا يُكلّفُ الله نفساً إلاّ وُسْعَها﴾** سورة البقرة آية ٢٨٦/. والأمرُ في قوله تعالى: **﴿أنبئوني بأسماء هؤلاء﴾** سورة البقرة آية ٣١/. للتّعجيز دون التكليف. وليس المراد بالتّحميل هو التّكليف، بل إيصال ما لا يُطاق من العوارض إليهم، وأمّا النّزاع في الجوَاز ـ أي جواز التكليف بما لا يُطاق ـ فمنعه المعتزلة بناءً القبح العقلي. وجوّزه الأشعرية، لأنّه لا يقبح من الله تعالى شيء. وقد يُستدل بقوله تعالى: **﴿لا يُكلّفُ الله نفساً إلاّ وسعها﴾** على نفي الجواز، وتقديره أنّه لو كان جائزاً لَمَا لزمَ من فرض وقوعه محال؛ ضرورة أنّ استحالة اللازم تُوجب استحالة الملزوم، تحقيقاً لمعنى اللّزوم، لكنه لو وقع لزم كذب كلام الله تعالى وهو محال. وهذه نكتة في بيان استحالة كلِّ ما يتعلّق علم الله وإرادته واختياره بعدم وقوعه». بهذا المنطق الكلامي يُقرِّر علماء الكلام هذه المسائل الخطيرة، كلُّ ذلك قائمٌ على الفَرَضيّات والتّخمينات والظّنّيّات والتوهّمات التي لا أصل لها ولا واقع. والذي جرَّهُم إلى ذلك إعطاؤُهُم العقلَ الحرّيّةَ المطلقة في البحث في صفات الله تعالى وأفعاله سبحانه. وهذا مخالف لمنهج السّلف الصّالح، فإنّ من منهجهم المستقيم جعلُ العقل من وراء الشرع لا يتقدَّمُون عليه برأي ولا حكم.

والمتكلِّمُون الذين تنازَعُوا في جواز الأمر بما لا يُطاق، ولم يختلفوا في عدم وقوعه. وهذا يدلّ على حقيقة بحثهم في هذه المسألة، وأنّهم بحثُوا بما لا وجودَ له ولا واقع.

(2) إنّ ما دلَّ عليه القرآن الكريم أنّ التّكليف لا يكون إلاّ مع وجود الاستطاعة أو مع إمكان وجودها. قال الله تعالى: **﴿ولله على النّاسِ حجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليه سبيلاً﴾** سورة آل عمران آية ٩٧، وقال رسول الله ﷺ لعمرَان بن حصين: «صَلِّ قائماً، فإنْ لم تستطعْ فقاعداً، فإنْ لم تستطعْ فعلَى جَنْبٍ» صحيح البخاري: ك تقصير الصلاة: ب إذا لم يطقْ قاعداً صلى على جنب/.

والتّكليف مع الاستطاعة لا يعني نفي وجود المشقّة، غير أنّ المشقّة ترفعُ بعضَ =

ولم يخلقْ له قدرةً موجبةً للفعل مستلزمةً له لا يتخلف عنها، فهذا فضله يؤتيه مَنْ يشاء، وذلك عدلُهُ الذي تقومُ بها حُجّتُهُ على عبدِهِ. فإن قيل: فهلْ يُمكنه الفعلُ ولم يخلقْ له هذه القدرة؟ قيل: هذا هو السّؤال السّابق بعينه وقد عرفتَ جوابه، وبالله التوفيق.

= وجوه التكليف إلى الأخفِّ، فالمريض والمسافر يجوزُ لهما الإفطارُ في رمضان، على أن يقضي المريضُ في عافيته وصحته، والمسافرُ يقضي عند إقامته، فالمشقّةُ لم ترفعِ التّكليف بالكلّية، وإنّما خفّفتْ من أعبائه، وهذا ظاهر في قول رسول الله ﷺ لعمران بن حصين المتقدّم. وفي صحيح مسلم رقم ٣٣٧ و٢٣٥٧: قال رسول الله ﷺ: «ما نهيتُكمُ عنه فاجتنبوهُ، وما أمرتكم به فافعلُوا منه ما استطعتم» فعلّق الفعل بالاستطاعة، وعليها مدار التّكليف.

إرادة الله تعالى هي النافذة

وأمّا الإرادة[1] فوُرُودُهَا في نُصوص القرآن والسُّنّة معلومٌ أيضاً كقوله تعالى: ﴿فعَّالٌ لِمَا يُرِيْدُ﴾ [سورة هود: الآية ١٠٧]، ﴿فأَرَادَ ربُّكَ أنْ يَبْلُغَا أشُدَّهما﴾ [سورة الكهف: الآية ٨٢]، ﴿وإذَا أردنَا أنْ نُهْلِكَ قريةً﴾ [سورة الإسراء: الآية ١٦]، ﴿يُرِيْدُ اللهُ بكُمُ اليُسْرَ ولاَ يُرِيْدُ بكُمُ العُسْرَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٥]، ﴿إنّمَا أمْرُهُ إذَا أرَادَ شيئاً أنْ يقولَ لهُ كُنْ فيكُونْ﴾ [سورة يسٓ: الآية ٨٢]، ﴿ومَنْ يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لهُ مِنَ اللهِ شيئاً﴾ [سورة المائدة: الآية ٤١] وقول نوح عليه السلام: ﴿ولاَ يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إنْ أرَدْتُ أنْ أنصحَ لكُمْ إنْ كانَ اللهُ يُرِيْدُ أنْ يُغْوِيَكُمْ هوَ ربُّكُمْ وإليهِ تُرْجَعُونْ﴾ [سورة هود: الآية ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿فمَنْ يُرِدِ اللهُ أنْ يهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ للإسْلاَمِ ومَنْ يُرِدْ أنْ يُضِلَّهُ يجعلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً﴾ [سورة الأنعام: الآية ١٢٥] وقوله تعالى: ﴿وإذَا أَرَادَ اللهُ بِقَوْمٍ سُوْءاً فلاَ مَرَدَّ لهُ﴾ [سورة الرعد: الآية ١١] وقوله تعالى: ﴿واللهُ يُرِيْدُ أنْ يتوبَ عليكمْ ويُرِيْدُ الّذينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَواتِ أنْ تمِيلُوا مَيْلاً عَظِيماً، يُرِيْدُ الله أنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ

---

(١) الإرادة في كتاب الله تعالى نوعان: إرادةٌ قدريّة كونيّةٌ، وإرادةٌ دينيّة شرعيّة. فالإرادة الشّرعيّة: هي المتضمنة للمحبّة والرّضى.

والإرادة الكونيّة: هي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ للإسلام، ومَنْ يُرِدْ أنْ يُضلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كأنّما يَصَّعَّدُ في السّماءِ﴾ سورة الأنعام آية ١٢٥/، وسيأتي مزيدُ تفصيلٍ لهذا في البحث التّالي.

وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً﴾ [سورة النساء: الآية ٢٧] وأخبر أنّه إذا لم يُرِدْ تطهيرَ قلوب عبادِهِ لم يكن لهم سبيلٌ إلى تطهيرها فقال سبحانه: ﴿أولَئكَ الّذينَ لمْ يُرِدِ اللهُ أنْ يطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ، لهُمْ في الدّنْيَا خِزْيٌ ولهُمْ في الآخرةِ عَذَابٌ عظيمٌ﴾ [سورة المائدة: الآية ٤١] وقال تعالى: ﴿وأنَّ اللهَ يهدِيْ مَنْ يُرِيدُ، وأنَّ اللهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيْدُ﴾ [سورة الحج: الآية ١٦] وقال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ليجعلَ عليكُمْ في الدينِ منْ حَرَجٍ ولكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [سورة المائدة: الآية٦] وقوله تعالى: ﴿فمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللهِ شَيْئاً إنْ أرَادَ أنْ يَهْلِكَ المَسِيحَ ابْنَ مَرْيمَ وأُمَّهُ ومَنْ في الأرْضِ جميعاً﴾ [سورة المائدة: الآية ١٧]، وقوله تعالى: ﴿إنّما يُرِيدُ الله لِيُذْهِبَ عنكمُ الرِّجْسَ أهْلَ البيْتِ﴾ [سورة الأحزاب: الآية ٣٣]. وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ ذَا الّذِيْ يَعْصِمُكُمْ مِنَ الله إنْ أرادَ بِكُمْ سُوْءًا أوْ أرادَ بِكُمْ رحمةً﴾ [سورة الأحزاب: ١٧]، وقولُ صاحبِ يّس: ﴿ءَأتخِذُ مِنْ دُوْنِهِ آلهةً إنْ يُرِدْنِ الرَّحْمٰنُ بِضُرٍّ لاتُغْنِ عنّيْ شَفَاعَتُهُمْ شيئاً ولاَ يُنْقِذُونَ﴾ [سورة يّس: الآية ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُوْنِ اللهِ إنْ أرَادَنِيَ اللهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أوْ أرادَنِيْ برحمةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [سورة الزمر: الآية ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيْدُ الله أنْ لاَ يَجْعَلَ لهمْ حَظّاً في الآخِرَةِ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٧٦]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ العَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لهُ فيهَا مَا نَشاءُ لِمَنْ نُرِيْدُ﴾ [سورة الإسراء: الآية ١٨]. والنُّصُوصُ النبويّة في إثبات إرادةِ الله أكثرُ مِنْ أن تُحصَرَ، كقوله ﷺ «مَنْ يُرِدِ اللهُ بهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ في الدِّين»(١)، «مَنْ يُرِدِ اللهُ بهِ خَيْراً يُصِبْ منه»(٢)، «إذَا أرَادَ اللهُ بالأميرِ خيراً جعَلَ لهُ وَزِيْرَ صِدْقٍ»(٣)، «إذا أراد الله رحمةَ أُمّةٍ قبضَ نَبِيَّها قَبْلَها»(٤)، «إذا أرَادَ الله خَلْقَ شيءٍ لم يَمْنَعْهُ شيءٌ»(٥)، «إذا أرَادَ اللهُ بعبدٍ

---

(١) متّفق عليه: البخاري برقم ٣٦٤١، ومسلم برقم ١٠٣٧/ .

(٢) صحيح البخاري برقم ٦٥٤٥/ ، ومعنى: «يُصِبْ منه» أي يجعله ذَا مصيبةٍ ليطهرَهُ من الذنوب.

(٣) صحيح سنن أبي داود برقم ٢٥٤٤/ .

(٤) صحيح مسلم برقم ٢٢٨٨/ .

(٥) صحيح الجامع الصغير وزيادته برقم ٣١٠/ .

خيراً عجَّلَ لهُ العُقُوبَةَ في الدّنيا»[1]، «إِذَا أَرَادَ اللهُ بعبدٍ شرّاً أَمْسَكَ عنهُ توبتَهُ حتّى يُوافيَ يومَ القِيامَةِ كأنه عِيْر»[2]، «إذا أَرَادَ اللهُ قبضَ عبدٍ بأرْضٍ جعلَ لهُ إليهَا حَاجَةً»[3]، «إذا أَرَادَ اللهُ بأهْلِ بيتٍ خيراً أدْخَلَ عليهم بابَ الرِّفْقِ»[4]، «إِذَا أَرَادَ اللهُ بقومٍ عَذَاباً أصابَ مَنْ كانَ فِيهم، ثمّ بُعِثُوا على نيّاتِهِم»[5]. والآثار النّبويّةُ في ذلك أكثر من أن نستوعِبَها.

---

(١) صحيح الجامع برقم ٣٠٨/ والأحاديث الصحيحة برقم ١٢٢٠/.
(٢) ذكر نحوه الزبيدي في إتحاف السّادة المتقين شرح إحياء علوم الدين ج ٩/ ١٤٥/.
(٣) صحيح الجامع برقم ٣١١/، والأحاديث الصّحيحة برقم ١٢٢١/.
(٤) صحيح الجامع برقم ٣٠٣/، والأحاديث الصحيحة برقم ١٢١٩/.
(٥) صحيح مسلم برقم ٢٨٧٩/.

المشيئة الكونية والمشيئة الشرعية

هٰهُنَا أمرٌ يجبُ التّنبيهُ عليه والتّنبُّهُ لهُ، وبمعرفتهِ تزول إشكالاتٌ كثيرة تعرض لمن لم يُحطْ به علماً، وهو أنّ اللهَ سبحانه له الخلقُ والأمرُ. وأمرُهُ سبحانه نوعان: أمرٌ كونيٌ قدريٌ، وأمرٌ دِينيٌ شرعيٌ، فمشيئتُهُ سبحانه متعلّقة بخلقهِ وأمرِهِ الكوني، وكذلك تتعلّق بما يُحِبُّ وبما يكرهُهُ، كلُّهُ داخلٌ تحتَ مشيئتِهِ، كما خلقَ إبليسَ وهو يُبغضه، وخلقَ الشّياطينَ والكُفّارَ والأعيانَ والأفعالَ المسخُوطَةَ له وهو يُبغضها، فمشيئتُهُ سبحانه شاملةٌ لذلك. وأمّا محبَّتُهُ ورِضَاهُ فمتعلقة بأمرِهِ الدّينيّ وشرعِهِ الذي شرعه على ألسنةِ رُسُلِهِ، فما وُجِدَ منه تعلّقتْ به المحبّةُ والمشيئةُ جميعاً فهو محبوبٌ للرّبِّ واقعٌ بمشيئتِهِ، كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين، وما لم يُوجَدْ منه تعلّقتْ به محبَّتُهُ وأمرُهُ الدِّيني ولم تتعلّقْ به مشيئتِهِ، وما وُجِدَ من الكفرِ والفُسُوقِ والمعاصي تعلّقتْ به مشيئتُهُ، ولم تتعلّقْ به محبَّتُهُ ولا رضَاهُ ولا أمرُهُ الدِّينيّ[1].

وما لم يُوجدْ منها لم تتعلّقْ به مشيئتُهُ ولا محبَّتُهُ، فلفظُ المشيئةِ كونيٌّ ولفظُ المحبَّةِ دِيْنِيٌّ شرعيّ، ولفظُ الإرادةِ ينقسم إلى إرادةٍ كونيّةٍ فتكون هي المشيئةُ، وإرَادَةٌ دِينيَّةٌ فتكون هي المحبَّةُ. إذا عرفتَ هذا فقولهُ تعالى: **﴿ولاَ يَرْضَى لعبادِهِ الكُفْرَ﴾** [سورة الزمر: الآية ٧] وقوله تعالى: **﴿لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ﴾** [سورة البقرة: الآية ٢٠٥] وقوله تعالى: **﴿ولاَ يُرِيْدُ بِكُمُ العُسْرَ﴾** [سورة البقرة

---

(١) وتفصيلُ حكمة الله تعالى في خلقهِ وأمرهِ يَعْجِزُ عن معرفتها عقولُ البشر، والواجبُ الإيمانُ والتّصديقُ بما أخبرَ الله سبحانه عن مشيئته وإرادته، وطاعتُهُ والتزامُ أمرِهِ واجتنابُ نهيِهِ، والتّضرّع إليه بالدّعاءِ بأن يُثبتنا على ذلك، ويعصمنا من الضّلال والإضلال.

الآية: ١٨٥] لا يُناقض نَصوصَ القَدَرِ والمشيئةِ العامّة الدَّالَّةِ على وقوع ذلك بمشيئتِهِ وقضائِـهِ وقَدَرِهِ، فإنّ المحبّةَ غيرُ المشيئة، والأمرُ غيرُ الخَلْقِ. ونظير هذا لفظ الأمر فإنّه نوعان: أمرُ تكوينٍ، وأمرُ تشريعٍ، والثاني قد يُعْصَى ويُخَالَفُ بخلاف الأوّل، فقولهُ تعالى: **﴿وإذَا أرَدْنَا أنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أمَرْنَا مُتْرَفِيْهَا فَفَسَقُوا فِيْهَا﴾** [سورة الإسراء: ١٦] لا يُنَاقِضُ قوله تعالى: **﴿إنَّ الله لاَ يأمُرُ بِالفَحْشَاءِ﴾** [سورة الأعراف: الآية ٢٨]، ولا حاجةَ إلى تكلّف تقدير: أمرنَا مُتْرَفيهَا بالطّاعةِ فَعصوْنا وفَسَقُوا فيها، بلِ الأمرُ هٰهُنَا أمر تكوين وتقدير لا أمر تشريع، لوجوه **أحدها**: أن المستعمل في مثل هذا التركيب أن يكون ما بعد الفاء هو المأمور به، كما تقول: أمرتُه فقامَ، وأمرتُه فأكلَ، كما لو صرَّحَ بلفظة افعلْ، كقوله تعالى: **﴿وإذْ قُلْنَا للملائكةِ اسجدُوا لآدمَ فسَجَدُوا﴾** [سورة الإسراء: الآية ٦١] وهذا كما تقول دعوتُه فأقبلَ، وقال تعالى: **﴿يومَ يدعوكمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بحمْدِهِ﴾** [سورة الإسراء: الآية ٥٢]، **الثاني**: أن الأمر بالطّاعة لا يخص المترفين فلا يصح حمل الآية عليه بل تسقطُ فائدةُ ذكرِ المترَفين، فإن جميع المبعوث إليهم مأمورون بالطاعة فلا يصح أن يكونَ أمرُ المترَفين علّةَ إهلاك جميعهم. **الثالث**: أنّ هذا النّسق العجيب والتّركيب البديع مقتضٍ ترتّب ما بعد الفاء على ما قبلها ترتّب المسبب على سببه والمعلول على علّته. ألاَ ترى أنّ الفسق علّة **﴿حقَّ القولُ عليهم﴾**، و **﴿حقَّ القولُ عليهِم﴾** علّة لتدميرهم، فهكذا الأمرُ سببٌ لفسقِهم ومقتضٍ لهُ، وذلك هو أَمرُ التكوين لا التّشريع، **الرابع**: أن إرادته سبحانه لإهلاكهم إنّما كانت بعد معصيتهم ومخالفتهم لرسلهِ فمعصيتهم ومخالفتهم قد تقدمت فأراد الله إهلاكهم فعاقبهم بأن قدر عليهم الأعمال التي يتّحتم معها هلاكهم، فإن قيل: فمعصيتهم السّابقة سببٌ لهلاكهم فما الفائدة في قوله تعالى: **﴿أمرنَا مُترَفيهَا فَفَسَقُوا فيهَا﴾** [سورة الإسراء: الآية ١٦]، وقد تقدّمَ الفسق منهم؟ قيل: المعصية السّابقة وإن كانت سبباً للهلاك لكن يجوز تخلّف الهلاك عنها ولا يتحتّم، كما هو عادةَ الرّبّ تعالى المعلومة في خلقه أنّه لا يتحتّم هلاكهم بمعاصيهم، فإذا أرادَ إهلاكهم ولا بدّ أحدثَ سبباً آخر يتحتّم معه الهلاكُ، ألاَ تَرَى أنّ ثموداً لم يهلكهم بكفرِهم السّابق حتى أخرج لهم النّاقَةَ فعقَرُوها،

فأُهْلِكُوا حينئذٍ. وقوم فرعون لم يهلكهم بكفرهم السّابق بموسى حتى أراهم الآياتِ المتتابعاتِ واستحكم بغيُهم وعِنَادُهم فحينئذٍ أُهْلِكُوا. وكذلك قوم لوط لمّا أرادَ هلاكَهم أرسلَ الملائكةَ إلى لوطٍ في صورة الأضياف فقصدُوهم بالفاحشة ونالوا من لوطٍ وتواعدوه، وكذلك سائر الأمم إذا أرادَ اللهُ هَلاَكَها أحدثَ لها بغياً وعُدْوَاناً يأخذُهَا على أثَرِه، وهذه عادتهُ مع عبادهِ عُموماً وخُصوصاً؛ فيعصيهِ العبدُ وهو يحلم عنه ولا يُعَاجِلُه حتّى إذا أرادَ أخذَهُ قيّضَ له عملاً يأخُذُهُ به مضافاً إلى أعماله الأولى فيظنُّ الظّانُّ أنّه أخذه بذلك العمل وهذه، وليسَ كذلك، بل حقَّ عليه القولُ بذلكَ وكان قبل ذلك لم يحقّ عليه القولُ بأعماله الأولى حيث عمل ما يقتضي ثبوت الحقّ عليه، ولكن لم يحكم به أحكم الحاكمين، ولم يمضِ الحكم، فإذا عملَ بعد ذلك ما يُقَرِّرُ غَضَبَ الرّبِّ عليه أمضَى حُكْمَهُ عليه وأنفذه، قال تعالى: **﴿فلمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾** [سورة الزخرف: الآية ٥٥] وقد كانوا قبل ذلك أغضبوه بمعصية رسولهِ، ولكن لم يكن غضبُهُ سبحانه قد استقرَّ واستحكمَ عليهم إذْ كان بصدد أنْ يزولَ بإيمانهم، فلّما أيسَ من إيمانِهم تقَرَرَ الغَضَبُ واستحكمَ فحلّتِ العقُوبَةُ. فهذا الموضع من أسرارِ القرآنِ وأسرارِ التّقدير الإلهي، وفِكْرُ العبدِ فيهِ مِنْ أنفَعِ الأمور له فإنه لا يدرِي أيَّ المعاصِي هي الموجبة التي يتحتَّمُ عندها عقوبتُهُ فلا يُقَالُ بعدها، والله المُسْتَعان.

وقد تقدم معنا البحثُ في الفرق بينَ القضاء الكوني والديني، وبيّنّا الكلامَ فيه والحمد لله، وذلك للحاجة إليه، والمقصود في هنا بيان المشيئة للربّ وأنّها الموجبة لكلِّ موجودٍ، كما أنّ عدمَ مشيئَتِهِ موجبٌ لعدم وجود الشيء، فهما الموجبتان، ما شاءَ اللهُ وجبَ وجودُهُ وما لم يشأ وجبَ عدمُهُ وامتناعُهُ. وهذا أمر يعم كل مقدورٍ من الأعيان والأفعال والحركات والسكنات، فسبحانه أن يكون في مُلكه ما لا يشاء أو أن يشاء شيئاً فلا يكون، وإن كان فيها ما لا يُحبُّهُ ولا يرضَاهُ، وإن كان يحبُّ الشّيء فلا يكون لعدم مشيئتِهِ لهُ، ولو شاءه لَوُجدَ. [والله سبحانه لم يُطلعْ أحداً على مشيئته إلا بعد نفاذها في خلقه، فنسأله تبارك وتعالى أنْ يستعمِلَنَا في طاعته وأنْ يُنْشِئنَا في محبّتهِ].

الهداية ومراتبها

أمّا مراتب الهُدَى فأربعة[1]. إحداها: الهُدَى العام، وهو هداية كلِّ نفسٍ إلى مصالح مَعَاشِها وما يقيمها، وهذا أعمّ مراتبه. المرتبة الثانية: الهُدَى بمعنى البيَانِ والدّلالة والتّعليم والدّعوة إلى مَصَالح العبد في معادهِ، وهذا خاصٌّ بالمكلَّفين، وهذه المرتبة أخصّ من المرتبة الأولىٰ وأعمّ من الثالثة. المرتبة الثالثة: الهداية المستلزمة للاهتداء، وهي هداية التوفيق، ومشيئة الله لعبده الهداية، وخلقه دواعي الهُدَى، وإرادته والقدرة يوم المعاد إلى طريق الجنّة والنّار.

فأما المرتبة الأولى: فقد قال سبحانه: ﴿**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأعْلَى. الَّذِي خَلَقَ فسَوَّى. والَّذي قَدَّرَ فهدَى**﴾ [سورة الأعلى: الآية ١] فذكر سبحانه أربعة أمور عامة: الخلق والتّسوية والتّقدير والهداية، وجعل التّسوية من تمام الخَلْق، والهداية من تمام التقدير. قال عطاء: خَلَقَ فسَوَّى، أحسنَ ما خَلَقَهُ، وشاهِدُهُ

---

(١) هذا التّقسيم لمراتب الهداية هو لبيان مدلولات الآيات القرآنية في خصوص الهداية، وعلى هذا ينبغي اعتبار كلّ آية فيما نزلت في شأنه، وهذا ما يُجنّبُ الباحثَ الخطأَ في فهمها أو الاستدلال بها على غير وجهها.

والله سبحانه هو الحقُّ العَدْل لا يظلم أحداً من خلقه، فهو الرحيم بهم والقيّوم على رعايتهم؛ ولو فهم النّاس أنّ هداية الله تعالى مرتبطة بأسبابها، فعَلِمُوها وسلَكُوا سبيلَها؛ لكانُوا على الهُدَى والحقِّ، ومَنْ جهلَ أسبابَها لم يكن قادراً على الوصول إليها، ومن علِمَها ولم يسلك سبيلَها لم يكن من المهتدين، ومعرفة مراتب الهداية من أهمّ الوسائل المؤدية إلى الوصول إليها، لسلوك سبيلها.

قولُهُ تعالى: ﴿الَّذي أحسنَ كلَّ شيءٍ خلقهُ﴾ [سورة السجدة: الآية ٧] فإحسان خلقه يتضمّن تسويته، وتناسب خلقه وأجزائه بحيث لم يحصل بينها تفاوت يُخِلّ بالتّناسب والاعتدال. فالخلقُ الإيجادُ، والتّسوية إتقانُهُ وإحسانُ خلقِهِ. وقال الكلبي: خلق كل ذي روح، فجمعَ خَلْقَه وسَوَّاهُ باليدين والعينين والرجلين. وقال مقاتل: خلقَ لكلِّ دَابّة ما يصلح لها من الخلق. وقال أبو إسحٰق: خلق الإنسان مستوياً، وهذا تمثيل، وإلاّ فالخَلْقُ والتّسوية شامل للإنسان وغيره، قال تعالى: ﴿ونَفْسٍ ومَا سَوَّاهَا﴾ [سورة الشمس: الآية ٧]، وقال: ﴿فَسَوَّاهُنَّ سبعَ سمٰواتٍ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٩]، فالتّسوية شاملة لجميع مخلوقاته سبحانه: ﴿مَا تَرى في خَلْقِ الرّحمٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾ [سورة الملك الآية ٣] وما يُوجد من التّفَاوت وعدم التّسوية فهو راجع إلى عدم إعطاء التّسوية للمخلوق، فإنّ التّسوية أمرٌ وجوديٌّ، تتعلّق بالتأثير والإبداع، فما عُدِمَ منها فالعدم بإرادة الخالق للتّسوية، وذلك أمرٌ عَدَميٌّ يكفي فيه عدم الإبداع والتأثير، فتأمّلْ ذلك فإنّه يُزِيلُ عنكَ الإشكالَ في قوله تعالى: ﴿مَا ترى في خَلْقِ الرّحمٰنِ مِنْ تفاوتٍ﴾ [سورة الملك: الآية ٣] فالتّفاوت حاصلٌ بسبب عدمِ مشيئةِ التّسوية، كما أنّ الجهلَ والصممَ والعمَى والخرسَ والبَكَمَ يكفي فيها عدم مشيئة خلقها وإيجادها. وتمام هذا أتى والحمدُ لله في بحث [تنزيه القضاء الإلٰهي عن الشّرّ] عند قول النبيّ ﷺ: «والشَّرُّ ليسَ إليكَ»[1] والمقصود أنّ كلّ مخلوق فقد سَوَّاهُ خالِقُهُ سبحانه في مرتبةِ خلقِهِ، وإنْ فاتَتْهُ التّسوية من وجهٍ آخر لم يخلق له.

وأمّا التّقدير والهداية فقال مقاتل: قدر خلقَ الذّكر والأُنْثى، فهدى الذَّكَرَ للأُنْثى كيف يأتيها. وقال ابن عباس والكلبي وكذلك قال عطاء: قَدَّر من النّسْلِ ما أرادَ ثم هدَى الذَّكَرَ للأُنْثى. واختار هذا القولَ صاحبُ النّظم، فقال: معنى

(١) صحيح مسلم برقم ٧٧١. قال النووي في شرحه على هذا الحديث: قال الخطّابي: فيه الإشارة إلى الأدب في الثّناء على الله تعالى، ومدحه بأن يُضاف إلى محاسن الأمور دون مَسَاوِيها على جهة الأدب. وقال أحمد وابن راهوية وابن معين وابن خزيمة في معنى قوله ﷺ: «والشَّرُّ ليسَ إليك» أي لا يُتَقَرَّب به إليك.

﴿هدى﴾ هداية الذّكر لإتيان الأنثى كيف يأتيها، لأنّ إتيان ذكران الحيوان لإناثه مختلف لاختلاف الصُّوَر والخَلْق والهيئات، فلولا أنه سبحانه جبلَ كلَّ ذكرٍ على معرفة كيف يأتي أُنْثَى جنسِهِ لمَا اهتدى لذلك. وقال مقاتل أيضاً: هداه لمعيشته ومَرْعَاهُ. وقال السّدّي: قَدَّر مُدَّةَ الجنين في الرحم ثم هداه للخروج. وقال مجاهد: هدى الإنسانَ لسبيل الخير والشّر والسّعادة والشّقاوة. وقال الفرّاء: التقدير فهدَى وأضلَّ، فاكتفى من ذكر أحدهما بالآخر.

المرتبة الثانية من مراتب الهداية: هداية الإرشاد والبيان للمكلّفين، وهذه الهداية لا تستلزمُ حصولَ التّوفيق واتّباع الحقّ، وإنْ كانت شرطاً فيه، أم جزءَ سَبَبٍ، وذلك لا يستلزم حصول المشروط والمُسَبَّبِ، بل قد يتخلّف عنه المقتضَى إمّا لعدم كمال السَّبب أو لوجود مانع، ولهذا قال الله تعالى: ﴿**وأمَّا ثمودُ فهديناهُمْ فَاسْتَحَبُّوا العَمَى علَى الهُدَى**﴾ [سورة فصّلت: الآية ١٧]، وقال تعالى: ﴿**ومَا كانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إذْ هَدَاهُمْ حتَّى يبيِّنَ لهُمْ مَا يْتقُون**﴾ [سورة التوبة: الآية ١١٥]، فهدَاهُم هُدَى البيان والدلالة فلم يهتدوا فأضلّهم عقوبةً لهم على تَرْكِ الاهتداء أولاً بعد أن عَرفُوا الهُدَى، فأعرضوا عنه فأعْمَاهُمْ عنه بعدَ أن أَرَاهُمُوهُ. وهذا شأنهُ سبحانه في كلِّ مَنْ أنعمَ عليه بنعمةٍ فكفَرَهَا، فإنه يسلبه إيّاها بعدَ أن كان نصيبه وحظه، كما قال تعالى: ﴿**ذلكَ بأنَّ اللهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نعمةً أنَعَمَها علَى قوم حتَّى يغيِّروا مَا بأنْفُسِهم**﴾ [سورة الأنفال: الآية ٥٣] وقال تعالى عن قوم فرعون: ﴿**وجَحَدُوا بِهَا واسْتَيْقَنَتْها أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وعُلُوّاً**﴾ [سورة النمل: الآية ١٤] أي جحدوا بآياتنا بعد أن تيقَّنُوا صحتَها، وقال تعالى: ﴿**كَيْفَ يَهْدِيْ قَوْماً كَفَرُوا بَعْدَ إيمانِهِمْ وشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حقٌّ وجاءَهُمُ البيّنَاتُ واللهُ لاَ يهدِيْ القَوْمَ الظَّالِمين**﴾ [سورة آل عمران: الآية ٨٦]. وهذه الهِدَايةُ هي الّتي أثبتَها لرسولِهِ حيثُ قال سبحانه: ﴿**وإنّكَ لَتَهْدِيْ إلَى صِرَاطٍ مستقيم**﴾ [سورة الشورى: الآية ٥٢] ونفى عنه تلك الهدَايَةَ المُوْجِبَةَ وهي هِدَايَةُ التّوفيق والإلهام بقولِهِ تعالى: ﴿**إنّكَ لاَ تَهْدِيْ مَنْ أحْبَبْتَ**﴾ [سورة القصص: الآية ٥٦]. ولهذا قال ﷺ: بعثتُ دَاعِياً ومبلِّغاً وليس إليَّ مِنَ الهِدَايَةِ شيءٌ، وبُعِث إبليسَ مزيِّناً

ومُغْوِياً وليس إليه مِنَ الضّلاَلَةِ شيء[1]. قال تعالى: **﴿والله يَدْعُوْ إلَى دَارِ السَّلامِ ويهديْ مَنْ يشاءُ إلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم﴾** [سورة يونس: الآية ٢٥] فجمعَ سبحانه بين الهِدَايتين العامّة والخاصّة، فعمَّ بالدّعوة حجةً مشيئةً وعدلاً، وخصَّ بالهِدَاية نعمةً مشيئةً وفَضْلاً، وهذه المرتبة أخصّ من التي قبلها، فإنّها هداية تخص المكلّفين، وهي حجة الله على خلقه التي لا يُعذّب أحداً إلا بعد إقامتها عليه، قال تعالى: **﴿ومَا كنّا معذّبين حتَّى نبعثَ رسولاً﴾** [سورة الإسراء: الآية ١٥] وقال تعالى: **﴿رسلاً مبشّرينَ ومنذرينَ لئلاّ يكونَ للنّاسِ علَى اللهِ حجةٌ بعدَ الرّسلِ﴾** [سورة النساء: الآية ١٦٥] وقال تعالى: **﴿أنْ تقولَ نفسٌ يَا حَسْرَتَا على مَا فَرَّطْتُ فيْ جنبِ اللهِ وإنْ كُنْتُ لِمَنَ السَّاخِرِينَ، أوْ تقولَ لوْ أنَّ اللهَ هَدَاني لكُنْتُ منَ المتّقِيْن﴾** [سورة الزمر: الآية ٥٦] وقال تعالى: **﴿كلَّمَا أُلْقِيَ فِيْهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُها أَلَمْ يأْتِكُمْ نذيرٌ. قالُوا بلَى قدْ جاءَنَا نذيرٌ، فكذَّبْنَا وقُلْنَا مَا نزَّلَ اللهُ مِنْ شيءٍ إنْ أنْتُمْ إلاَّ في ضلالٍ كبيرٍ﴾** [سورة الملك: الآية ٨]. فإنْ قيلَ: كيفَ تقومُ حجتُهُ عليهم وقد منَعَهُمْ مِنَ الهُدَى وحالَ بينَهُمْ وبينَه؟ قيلَ: حُجَّتُهُ قائمةٌ عليهم بتخليته بينهم وبين الهُدَى وبيان الرُّسلِ لهم، وإراءتهم الصِّرَاط المستقيم حتى كأنّهم يشاهدونه عياناً، وأقام لهم أسباب الهداية ظاهراً وباطناً ولم يَحُلْ بينهم وبين تلك الأسباب، ومن حَالَ بينَهُ وبينَها منهم بزوَالِ عقلٍ أو صغر لا تمييزَ معه أو كونه بناحية من الأرض لم تبلُغْهُ دعوةُ رُسُلهِ فإنّه لا يعذبه حتى يقيم عليه حجته، فلم يمنعهم من هذا الهدى ولم يحلْ بينَهُمْ وبينَهُ. نعم، قطعَ عنهم توفيقَهُ ولم يُرِدْ من نفسِهِ إعانَتَـهُمْ والإقبالَ بقلوبِهِم إليه فلم يحل بينَهُمْ وبينَ ما هو مقدور لهم وإن حال بينهم وبينَ ما لا يقدرون عليه وهو فعله ومشيئته وتوفيقه. فهذا غير مقدورٍ لهم، وهو الذي مُنِعُوهُ وحِيْلَ بينَهُمْ وبينَهُ. فتأمّلْ هذا الموضع واعرفْ قَدْرَهُ، واللهُ المُسْتَعانُ.

---

(١) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ج ١/ ٢٧٣/ وابن عدي في الكامل في الضعفاء ج ٣/ ٩١٠/ وابن عراق في تنزيه الشريعة ج ١/ ٣١٥/، وقال: قال العُقيلي: في إسناده خالد الخراساني، ليس بمعروف بالنّقل، وحديثه غير محفوظ، ولا يُعرف له أصل/ الضعفاء الكبير ج ٢/ ٨ ـ ٩/ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت/.

المرتبةُ الثالثة من مراتب الهداية: هِدَايَةُ التّوفيقِ والإلهامِ وخلق المشيئة المستلزمة للفعل. وهذه المرتبة أخصُّ من التي قبلها، وهي التي ضلَّ جُهَّالُ القدرية بإنكارِهَا، وصاحَ عليهم سلفُ الأمّةِ وأهلُ السّنّة، منهم مِنْ نَواحي الأرض عصراً بعدَ عصرٍ إلى وقتنا هذا. ولكن الجبريّة ظلمتهم ولم تُنْصِفْهُمْ كما ظَلَمُوا أنفسَهُم بإنكار الأسبابِ والقِوَى وإنكارِ فعلِ العبدِ وقدرتهِ، وأن يكونَ لهُ تأثيرٌ في الفعل ألبتّة، فلم يهتدوا لقول هؤلاء بلْ زَادَهُمْ ضلالاً على ضلالهم وتمسّكاً بما هُمْ عليه. وهذا شأنُ المُبْطِلِ إذا دَعَا مُبْطِلاً آخر إلى تَرْكِ مذهبهِ لقولهِ ومذهبِهِ الباطل، كالنّصراني إذا دَعَا اليهودي إلى التّثليثِ وعبادةِ الصّليب، وأنّ المسيحَ إله تامٌّ غير مخلوق، إلى أمثال ذلك من الباطل الذي هو عليه.

وهذه المرتبة تستلزمُ أمرين: أحدهما فعل الرّبِّ تعالى وهو الهدى، والثاني فعل العبد وهو الاهتداء، وهو أثر فعله سبحانه فهو العادي والعبد المهتدي، قال تعالى: ﴿**مَنْ يهدِ اللهُ فهوَ المُهْتَدِ**﴾ [سورة الإسراء: الآية ٩٧] ولا سبيل إلى وجود الأثر إلا بمؤثّرِهِ التّامّ، فإن لم يحصل فعله لم يحصلْ فعلُ العبدِ، ولهذا قال تعالى: ﴿**إنْ تَحْرِصْ علَى هُدَاهمْ فإنَّ الله لاَ يهدِيْ مَنْ يُضِلُّ**﴾ [سورة النحل: الآية ٣٧] وهذا صريح في أنّ هذا الهُدَى ليس له ﷺ ولو حرصَ عليه، ولا إلى أحدٍ غيرِ الله، وأنّ الله سبحانه إذا أضلَّ عبداً لم يكن لأحد سبيل إلى هدايته كما قال تعالى: ﴿**مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلاَ هَادِيَ لهُ**﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٨٦]، وقال تعالى: ﴿**مَنْ يَشَأ اللهُ يُضْلِلْهُ ومَنْ يَشَأ يَجْعَلْهُ علَى صِرَاطٍ مستقيم**﴾ [سورة الأنعام: الآية ٣٩]، وقال تعالى: ﴿**أفمنْ زُيِّنَ لهُ سُوْءُ عملهِ فرَآهُ حَسَناً فإنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ ويَهْدِيْ مَنْ يَشَاءُ فلاَ تَذْهَبْ نَفْسُكَ عليهمْ حَسَرات**﴾ [سورة فاطر: الآية ٨]، وقال تعالى: ﴿**أفرأيتَ مَنِ اتّخذَ إلٰههُ هَوَاهُ وأَضَلَّهُ اللهُ على عِلْمٍ وختمَ علَى سمعهِ وقلبهِ وجعَلَ علَى بصرهِ غشاوةً فمَنْ يَهْدِيهِ مِن بعدِ اللهِ أفلاَ تَذَكَّرُون**﴾ [سورة الجاثية: الآية ٢٣] وقال تعالى: ﴿**ليسَ عليكَ هُدَاهُمْ ولكنَّ اللهَ يَهْدِيْ مَنْ يشَاءُ**﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٧٢]، وقال تعالى: ﴿**ولوْ شئنَا لآتينا كلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا**﴾ [سورة السجدة: ١٣]، وقال تعالى: ﴿**أفَلَمْ ييأسِ الّذِينَ آمنُوا أنْ لوْ**

يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جميعاً﴾ [سورة الرعد: الآية ٣١]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ للإِسْلاَمِ، ومَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يجعلْ صَدْرَهُ ضيِّقاً حرجاً كأنَّمَا يَصَّعَّدُ في السّماءِ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١٢٥] وقال أهلُ الجنة: ﴿الحمدُ للهِ الّذيْ هَدَانَا لهذَا ومَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لولاَ أَنْ هَدَانَا اللهُ﴾ [سورة الأعراف: الآية ٤٣]. ولم يُرِيْدُوا أنّ بعض الهُدَى منه وبعضه منهم، بل الهُدَى كلُّهُ منهُ ولولا هدايتُهُ لهم لَمَا اهتَدُوا. وقال تعالى: ﴿أليسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ، ويُخوِّفُونَكَ بالّذينَ مِن دونهِ ومَن يُضْلِلِ اللهُ فَمَالَهُ مِنْ هَادٍ ومَن يَهْدِ اللهُ فمَالهُ مِن مُضلّ أَلَيْسَ اللهُ بعزيزٍ ذيْ انتقام﴾ [سورة الزمر: الآية ٣٦] وقال تعالى: ﴿ومَا أرسلنا مِنْ رَسُولٍ إلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ ويَهْدِي مَن يشاءُ وهوَ العزيزُ الحكيمُ﴾ [سورة إبراهيم: الآية ٤]، وقال تعالى: ﴿ولَقَدْ بعثْنا في كلِّ أُمّةٍ رَسُولاً أنِ اعْبُدُوا اللهَ واجْتَنِبُوا الطّاغُوتَ فمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللهُ ومنهمْ منْ حَقَّتْ عليهِ الضَّلاَلةُ﴾ [سورة النحل: الآية ٣٦] وقال تعالى: ﴿يثبتُ اللهُ الّذينَ آمنُوا بالقولِ الثّابتِ في الحياةِ الدُّنْيا وفي الآخرةِ ويُضِلُّ اللهُ الظّالمِين ويَفْعَلُ اللهُ ما يشاء﴾ [سورة إبراهيم: الآية ٢٧] وقال تعالى: ﴿كذلكَ يُضِلُّ اللهُ مَنْ يشاءُ ويَهْدِيْ مَنْ يشاءُ ومَا يعلمُ جُنُودَ رَبِّكَ إلاَّ هُوَ﴾ [سورة المدثر: الآية ٣١]، وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ بهِ كثيراً ويَهْدي بِهِ كثيراً ومَا يُضلُّ بِهِ إلاَّ الفَاسِقينَ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٦] وقال تعالى: ﴿يهديْ بهِ اللهُ مَنِ اتّبَعَ رِضْوَانهُ سُبُلَ السّلامِ ويُخْرِجُهُمْ مِنَ الظّلماتِ إلَى النّورِ ويَهْدِيهِمْ إلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [سورة المائدة: الآية ١٦] وأمر سبحانه عباده كلَّهم أن يَسْأَلُوهُ هدايتَهُمْ الصِّرَاطَ المستقيمَ كلَّ يومٍ وليلةٍ في الصَّلواتِ الخَمْسِ، وذلك يتضمّن الهدايةَ إلى الصّراط، والهدايةَ فيه، كما أنّ الضّلالَ نوعان: ضلالٌ عن الصّراطِ فلا يُهْتَدَى إليه، وضلالٌ فيه، فالأول ضلالٌ عن معرفته والثاني ضلال عن تفاصيله أو بعضها. قال شيخنا[1]: «ولمَّا كانَ العبدُ في كلِّ حالٍ مفتقراً إلى هذه الهدايةِ في جميع ما يأتيهِ ويذرُهُ ـ من أمورٍ قد أتاهَا على غير الهداية فهو محتاجٌ إلى التّوبة منها، وأمور هدي إلى أصلها دون تفصيلها أو هدي إليها من وجه

---

(١) هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

دون وجهٍ فهو محتاج إلى تمام الهداية فيها ليزدادَ هُدَى، وأمور هو محتاج إلى أن يحصل له من الهِدَاية فيها في المستقبل مثل ما حصلَ له في الماضي، وأمور هو خال عن اعتقاد فيها فهو محتاج إلى الهداية فيها، وأمور لم يفعلها فهو محتاج إلى فعلها على وجه الهداية، إلى غير ذلك من أنواع الهدايات ـ فرض الله عليه أن يسأله هذه الهداية في أفضل أحواله، وهي الصّلاة، مرات متعددة في اليوم والليلة». انتهى كلامه. ولا يتم المقصود إلا بالهداية إلى الطريق والهداية فيها، فإن العبد قد يهتدي إلى طريق تصده وتزيله عن غيرها ولا يهتدي إلى تفاصيل سيره فيها وأوقات السّير من غيره وزاد المسير وآفات الطريق. ولهذا قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿**لكلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعةً ومِنْهَاجَاً**﴾ [سورة المائدة: الآية ٤٨] قال: سبيلاً وسُنّة. وهذا التّفسير يحتاج إلى تفسير؛ فالسّبيل: الطريق، وهي المنهاج، والسُّنّةُ: الشِّرْعَةُ، وهي تفاصيل الطّريق وحزوناته وكيفيّة المسير فيه وأوقات المسير، وعلى هذا فقوله: سبيلاً وسُنّةً، يكون السّبيل المنهاج، والسّنّة الشِّرعة، فالمقدّم في الآية للمؤخّر في التّفسير. وفي لفظٍ آخر «سنة وسبيلاً» فيكون المقدَّمُ للمقدَّم والمؤخّر للتالي.

ومن هذا إخبارُهُ سبحانه بأنّه طبع على قلوب الكافرين وختم عليها وأنّه أصمَّها عن الحق وأعمى أبصارها عنه، كما قال تعالى: ﴿**إنَّ الّذينَ كفرُوْا سَوَاءٌ عليهِمْ أأنْذَرْتَهُمْ أمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ، خَتَمَ اللهُ على قُلُوبِهِمْ وعلَى سَمْعِهِمْ**﴾ [سورة البقرة: الآية ٦]، والوقف التّامّ هنا. ثم قال: ﴿**وعلَى أبْصَارِهمْ غِشَاوةٌ**﴾ [سورة البقرة: الآية ٧] كقوله تعالى: ﴿**أفرأيتَ مَنِ اتّخَذَ إلٰهَهُ هَوَاهُ وأضَلَّهُ اللهُ علَى عِلْمٍ وخَتَمَ علَى سَمْعِهِ وقلبِهِ وجعلَ علَى بصَرِهِ غِشَاوةً**﴾ [سورة الجاثية: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿**وقالُوْا قُلُوبُنَا غلفٌ بلْ طبعَ الله عليها بكفرِهمْ**﴾ [سورة النساء: الآية ١٥٥] وقال تعالى: ﴿**كذلكَ يَطْبَعُ اللهُ على قُلُوبِ الكافرينَ**﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٠١]، ﴿**كذلكَ نطبعُ على قلوبِ المُعْتَدِينَ**﴾ [سورة يونس: الآية ٧٤]، ﴿**ونطبعُ علَى قُلُوبِهِمْ فهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ**﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٠٠]، وأخبر سبحانه أنّ على بعض القلوب أقفالاً تمنعها من أن تنفتح لدخول

الهُدَى إليها وقال تعالى: ﴿قُلْ هوَ للذينَ آمنُوْا هُدَىً وشفاءٌ والذينَ لاَ يؤمِنُونَ في آذَانِهِمْ وَقْرٌ وهُوَ عَلَيهِمْ عَمًى﴾ [سورة فصلت: الآية ٤٤] فهذا الوَقْرُ والعَمَى حال بينَهُمْ وبَيْنَ أنْ يكونَ لهم هُدىً وشفاءً. وقال تعالى: ﴿إنَّا جعلنَا علَى قلوبِهِمْ أكنةً أنْ يفقهوهُ وفي آذانِهِمْ وَقْراً﴾ [سورة الكهف: الآية ٥٧]، وقال تعالى: ﴿وكذلكَ زُيِّنَ لفرعونَ سُوْءُ عَمَلِهِ وصَدَّ عَنِ السّبيلِ﴾ [سورة غافر: الآية ٣٧] قرأها الكوفيون ﴿وصُدَّ﴾ بضمّ الصّاد حملاً ﴿زُيِّنَ﴾. وقال الله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ لاَ يهديْ مَنْ هوَ مُسْرِفٌ كذَّابٌ﴾ [سورة غافر: الآية ٣٨] وقال تعالى: ﴿واللهُ لاَ يهديْ القومَ الظّالِمين﴾ [سورة الأحقاف: الآية ١٠]. ومعلوم أنّه لم ينفِ هدى البيان والدَّلاَلة الذي تقوم به الحجّةُ، فإنّه حُجّتُهُ على عبادِهِ.

والقدرية تردُّ هذا كلَّهُ إلى المتشابه، وتجعله من متشابه القرآن، وتتأوّله على غير تأويله، بل تتأوّلُهُ بما يُقْطَعُ ببطلانِهِ وعدم إرادة المتكلّم له، كقول بعضهم: «المراد من ذلك تسمية الله العبد مهتدياً وضالاً»، فجعلوا هُدَاهُ وإضلاَلَهُ مجرّدَ تسمية العبد بذلك، وهذا ممّا يُعلم قطعاً أنّه لا يصح حمل هذه الآيات عليه. وأنتَ إذَا تأمّلتَها وجدتَها لا تحتمل ما ذكروه ألبتّة، وليس في لغة أمّة من الأمم فضلاً عن أفصح اللّغات وأكملها «هَدَاهُ» بمعنى سمّاه مهتدياً، و «أضلّه» سمّاه ضالاً، وهل يصح أنْ يُقَالَ «علّمه» إذا سمّاه عالماً و «فهّمه» إذا سمّاه فَهِماً، وكيف يصح هذا في مثل قوله تعالى: ﴿ليسَ عليكَ هُدَاهُمْ ولكنَّ الله يَهْدِيْ مَنْ يشاءُ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٧٢]، فهل فهم أحدٌ غيرُ القدرية المحرّفة للقرآن من هذا: ليسَ عليك تسميتُهم مهتدين ولكن الله يُسّمى مَنْ يَشَاءُ مهتدياً، وهل فهم أحدٌ قطُّ من قوله تعالى: ﴿إنّكَ لا تهديْ مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [سورة القصص: الآية ٥٦] لا تسميه مهتدياً ولكنّ الله يسميه بهذا الاسم. وهلْ فهم أحدٌ من قول الداعي: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المستقيمَ﴾ وقوله: «اللّهمَّ اهدني من عندِكَ»، ونحوه اللّهمَّ سمّنِي مهتدياً؟. وهذا من جناية القدرية على القرآن ومعناه نظير جناية إخوانهم من الجهمية على نصوص الصّفات وتحريفها عن مواضعها. وفتحوا

للزّنادقة[1] والملاحدة[2] جنايتهم على نصوص المعاد وتأويلها بتأويلاتٍ إنْ لم تكنْ أقوى من تأويلاتهم لم تكنْ دُونها. وفتحوا للقرامطةِ[3] والباطنيّةِ[4] تأويلَ نصوصِ الأمر والنّهي بنحو تأويلاتهم. فتأويل التّحريف الذي سلسلته هذه الطوائف أصل فساد الدِّين وخراب العَالَم. وسنفرد إن شاء الله كتاباً نذكر فيه جناية المتأولين على الدنيا والدين. وأنت وإذا وازنتَ بين تأويلات القدرية

---

(١) الزّنادقة: الزنديق يُطلق على من ينفي الخالق سبحانه، وعلى من ينفي حكمة الله تعالى. والزنديق يمّوه كفرَهُ ويُروّج عقيدته الفاسدة ويُخرجها في الصورة التي يزعم أنّها صحيحة، وهذا معنى إبطان الكفر.

والزنادقة: يرفضون تعاليم الإسلام بحجّة تحرير الفكر. والزّنادقة قديماً هم الذين نفوا الرّبوبية عن الخالق سبحانه، وزعموا أنه ليس لأحدٍ أن يُثبت لنفسه ربّاً، لأنّ الإثبات لا يكون إلاّ بعد إدراك الحواس، وما يُدرك ليس بإله، وما لا يُدْرَك لا يثبتُ. ويزعمون أنّ العالم لم يزل موجوداً هكذا بنفسه بلا خالق.

(٢) الملاحدة: هم الذين ينفون النّبوّة والبعث والحساب في اليوم الآخر، ويجحدون الخالق سبحانه، ويردّون كلَّ شيء إلى فعل الأفلاك، ولا يعرفون الخيرَ والشّرَّ، وإنّما يعرفون «اللّذّة والمنفعة». والملحد يُقارب الزّنديق، وهو أكبر من المنافق.

(٣) القرامطة: فرقة من الإسماعيلية المباركية، نظّمت نفسها تنظيماً دقيقاً. زعموا أنّ الرسول ﷺ انقطعت رسالته في حياته في اليوم الذي أُمر فيه بتنصيب علي بن أبي طالب بغدير خُمّ، وزعموا أنّه ﷺ صار من ذلك اليوم تابعاً لعليّ محجوجاً به. والقرامطة من الباطنية، مذهبهم مزيجٌ من عقائد الملحدين والمجوس والفلاسفة. قالوا: جميع ما فرضه الله على عباده وسَنَّه رسولُهُ ﷺ له ظاهر وباطن، وجميع ما استعبدَ الله تعالى به النّاس عبارة عن أمثال مضروبة تحتها معانٍ هي بطونها، وعليها العمل وبها النّجاة. وهم يستحلّون دماء المسلمين وأولادهم ونساءَهم. ولهم عقائد باطلة كثيرة. انظر/ المنتظم: لابن الجوزي ج٥/ ١١٠ ـ ١١٩/ .

(٤) الباطنية: هم الذين يزعمون أنّ للقرآن والأحاديث ظواهر وبواطن. والمعتمد هو البواطن. وهم يؤولون الأحكام والعبادات تأويلات باطنية غير مرادة قطعاً. وأباحوا نكاح البنات والأخوات، وشرب الخمر، وجميع المحرّمات. ويعتقدون أن الإله خلق النفس، فالإله هو الأول والنفس هو الثاني. وربّما سمّوهما: العقل والنفس، ويزعمون أنهما يدبّران العَالَم بتدبير الكواكب السّبعة.

ويدخل في الباطنية المجوس المتظاهرون بالإسلام، وغلاة الرافضة والحلولية والاتحادية والإباحية.

والجهمية والرافضة لم تجد بينها وبين تأويلات الملاحدة والزّنادقة من القرامطة والباطنية وأمثالهم كبيرَ فَرْقٍ. والتأويل الباطل يتضمّن تعطيل ما جاء به الرّسول ﷺ والكذب على المتكلِّم أنّه أراد ذلك المعنى، فتضمّن إبطالَ الحقِّ وتحقيق الباطل ونسبة المتكلِّم إلى ما لا يليق به من التّلبيس والإلغاز مع القول عليه بلا علم أنّه أرادَ هذا المعنى. فالمتأوّل عليه أن يبّينَ صلاحيةَ اللّفظ للمعنَى الذي ذكره أولاً، واستعمال المتكلم له في ذلك المعنى في أكثر المواضع، حتّى إذا استعمله فيما يُحْتَملَ غيرُهُ، حَملَ على ما عَهِدَ منه استعمالَهُ فيه. وعليه أن يُقيم دليلاً سالماً عن المعارِضِ على المُوجِبِ لصرفِ اللّفظ عن ظاهره وحقيقتِهِ إلى مجازِهِ واستعارَتِهِ، وإلاّ كان ذلك مجرّد دعوَى منه فلا تُقْبَلُ.

وتأوّلَ بعضُهم هذه النّصوص على أنّ المراد بها هداية البيان والتّعريف، لا خَلْقَ الهُدَى في القلب، فإنّ الله سبحانه لا يقدر على ذلك عندَ هذهِ الطّائفةِ. وهذا التّأويل من أبطلِ الباطل، فإنّ الله سبحانه يُخبر أنّه قسمَ هدايتَهُ للعبد قسمين: قسماً لا يقدر عليه غيره وقسماً مقدوراً للعباد، فقال في القسم المقدور للغير: ﴿**وإنّك لتهدِيْ إلى صِراطٍ مستقيمٍ**﴾ [سورة الشورى: الآية ٥٢]، وقال في غير المقدور للخير: ﴿**إنّكَ لاَ تهدِيْ مَنْ أحببتَ**﴾ [سورة القصص: الآية ٥٦]، وقال تعالى: ﴿**مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلاَ هَادِيَ لهُ**﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٨٦]. ومعلوم قطعاً أنّ البيان والدّلالة قد تحصل له ولا تُنْفَى عنه. وكذلك قوله تعالى: ﴿**فإنَّ الله لاَ يهدِيْ مَنْ يُضِلُّ**﴾ [سورة النحل: الآية ٣٧] لا يصح حملُهُ على هداية الدّعوة والبيان، فإنّ هذا يهدي وإنْ أضلَّه اللهُ بالدّعوة والبيان. وكذا قوله تعالى: ﴿**وأضلَّهُ الله علَى علمٍ وخَتمَ علَى سمعِهِ وقلبِهِ وجعلَ علَى بصَرِهِ غِشَاوةً فمَنْ يهدْيهِ مِنْ بعدِ اللهِ**﴾ [سورة الجاثية: الآية ٢٣] هل يجوز حملُهُ على معنى فمن يدعوه إلى الهُدَى ويُبيّن له ما تقومُ بِهِ حُجّةُ الله عليه؟ وكيف يصنع هؤلاء بالنّصوص التي فيها أنّه سبحانه هو الذي أضلّهم، أيجوز لهم حملها على أنّه دعَاهُم إلى الضّلال، فإنْ قالوا: ليس ذلك معناها وإنّما معناها: ألفَاهُمْ ووجدَهُم كذلك، أو أعلم ملائكتَه ورسلَهُ بضلالهم، أو جعل على قلوبهم علامةً يعرفُ الملائكة بها

أنّهم ضُلاّل. قيل: هذا من جنس قولكم إنّ هُدَاهُ سبحانَهُ وإضْلاَلَهُ بتسميتهم مهتدين وضالّين، فهذه أربع تحريفات لكم وهو أنه سمّاهم بذلك، وعلَّمهم بعلامة يعرفُهم بها الملائكةُ، وأخبر عنهم بذلك ووجدهم كذلك. فالإخبار من جنس التّسمية، وقد بيّنّا أنّ اللّغة لا تحتمل ذلك، وأنْ النّصوص إذا تأمّلها المتأمّل وجدَهَا أبعد شيء من هذا المعنى. وأما العلامة فيا عجباً لفرقة التّحريف وما جَنَتْ على القرآن والإيمان، ففي أيّ لغةٍ وأيّ لسانٍ يدل قولُهُ تعالى: ﴿**إنك لا تهدِيْ مَنْ أحْبَبْتَ**﴾ [سورة القصص: الآية ٥٦] على معنى إنك لا تعلمه بعلامة ولكنّ الله هو الذي يعلمه بها، وقوله تعالى: ﴿**مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلاَ هَادِيَ لهُ**﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٨٦] من يُعَلِّمُهُ الله بعلامة الضّلال لم يعلِّمه غيره بعلامة الهُدَى، وقوله تعالى: ﴿**ولوْ شئنَا لآتينا كُلَّ نفسٍ هُدَاهَا**﴾ [سورة السجدة: الآية ١٣] لعلّمنَاهَا بعلامة الهُدَى الذي خَلَقَتْهُ هي لنفسِهَا وأعطتْهُ نفسَها. وفي أيِّ لغة يُفهم من قول الداعي ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ المستقيمَ**﴾ علِّمْنَا بعلامةٍ يعرفُ الملائكة بها أنّنا مهتدون، وقولهم ﴿**ربّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بعد إذْ هديتَنَا**﴾ لا تعلِّمْهَا بعلامة أهل الزّيغ. وقوله ﷺ: «يا مقلِّبَ القُلُوبِ ثبِّتْ قلبي على دينك»[1] و «يا مصَرِّفَ القُلُوبِ صَرِّفْ قلبي على طاعَتِكَ»[2]. وأمثال ذلك من النّصوص، ففي أيّ لغةٍ وأيّ لسانٍ يُفهم مِنْ هذا علِّمنا بعلامة الثّبات والتّصريف على طاعتك؟ وفي أيّ لغة يكون معنَى قوله تعالى: ﴿**وجعلنَا قُلُوبَهُمْ قاسيةً**﴾ [سورة المائدة: الآية ١٣] علّمناهَا بعلامة القسوة أو وجدناها كذلك؟ نعم لو نزلَ القرآنُ بلغة القدريّة والجهمية وأهل البدع لأمكن حمله على ذلك، أو كان الحق تبعاً لأهوائهم، وكانت نصوصُهُ تبعاً لبدع المبتدِعين وآراء المتحيّرين.

وأنتَ تجد جميع هذه الطّوائف تُنزل القرآنَ على مذاهبها وبدعها وآرائِها، فالقرآن عند الجهمية جهميّ، وعند المعتزلة معتزليّ، وعند القدريّة قَدَريّ، وعند

---

(١) صحيح الجامع برقم ٧٩٨٧ و٧٩٨٨/ .

(٢) السّنّة: لابن أبي عاصم برقم ٢٣١/ ، قال الشيخ ناصر: حديث صحيح. وانظر من أخرجه تحت رقم ٢٢٢/ .

الرّافضة رافضي، وكذلك هو عند جميع أهل الباطل[1]، وما كانوا أولياءَهُ **﴿إنْ أولياؤُهُ إلاَّ المتَّقُونَ ولكنَّ أكثرَهُمْ لاَ يعلمونَ﴾** [سورة الأنفال: الآية ٣٤]. واما تحريفهم هذه النّصوص وأمثالها بأنّ المعنى أَلْفَاهُم ووَجَدَهُم ففي أي لسانٍ وأيّ لغةٍ وجدتُم (هديتَ) الرجل إذا وجدتَهُ مهتدياً، أو ختمَ الله على قلبه وسمعه وجعل على بصره غِشَاوةً: وجده كذلك؟ وهل هذا إلاّ افتراء محض على القرآن واللغة؟!.

فأيُّ مدحٍ وأيُّ ثناءٍ يحسنُ على الرّبّ تعالى [من دون أن يكون هو الهادي، والهداية له يُوفّق إليها من يُريد]؟ فأنتمُ وإخوانكمْ مِنَ الجبرية لم تَمْدَحُوا الرَّبَّ بما يستحق أنْ يُمْدَحَ به، ولم تثنُوا عليه بأوصاف كماله، ولم تُقَدِّرُوْهُ حقَّ قَدْرِهِ. وأتباعُ الرّسُولِ ﷺ وحزبُهُ وخاصّتُهُ بريئون منكم ومنهم في باطِلِكم وباطِلِهم، وهم معكم ومعهم فيما عندكم مِنَ الحقّ لا يتحيَّزُون إلى غير ما بيَّنَهُ الرّسُولُ ﷺ وجاء به، ولا ينحرفُون عنه نُصْرَةً لآراء الرِّجَالِ المختلفة وأهوائِهِم المتشتّتَةِ. **﴿وذلك فضلُ الله يُؤتيهِ مَنْ يشاء والله ذو الفضل العظيم﴾**. [سورة الجمعة: الاية ٤] قال ابن مسعود: علَّمَنَا رسولُ الله ﷺ التّشهدَ في الصّلاة والتّشهد في الحاجة: إنّ الحمدَ للهِ نستعينُهُ ونستغفِرُهُ ونعُوذُ باللهِ من شرور أنفُسِنَا، من يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فلا هَادِيَ لهُ، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلاّ اللهُ وأشهدُ أنّ محمّداً عبدُهُ ورسولُهُ، ويقرأ ثلاث آيات: **﴿اتَّقُوا اللهَ حقَّ تُقَاتِهِ﴾** [سورة آل عمران: الآية ١٠٢]. **﴿اتَّقُوا الله الذيْ تساءَلونَ بهِ والأرحامَ إنَّ الله كانَ عليكمْ رقيباً﴾** [سورة النّساء: الآية ١]، **﴿اتَّقُوْا اللهَ وقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً﴾** [سورة الأحزاب: الآية ٧٠]. قال التّرمذي: هذا حديثٌ صحيحٌ[2].

---

(١) جميع طوائف البدع والضّلال يؤوّلون القرآن العظيم على ما يرونه ويذهبون إليه، ولهذا تجدهم جميعاً لا يتبّعُون القرآن وإنّما يريدون أن يجعلوا القرآن تبعاً لهم ولآرائهم ومذاهبهم، ولكنّ هذا مستحيل، قال سبحانه: **﴿ولو اتّبَعَ الحقُّ أهواءَهم لفسدتِ السّمٰوٰتُ والأرضُ ومَنْ فيهِنّ﴾** سورة المؤمنون آية ٧١/ ، وقال سبحانه: **﴿ومَنْ أضلُّ ممّن اتّبَعَ هَوَاهُ بغيرِ هُدَىً مِنَ الله﴾** سورة القصص آية ٥٠/ .

(٢) صحيح سنن الترمذي برقم ٨٨٢/ .

المرتبة الرابعة من مراتب الهداية: الهداية إلى الجنّة والنّار يومَ القيامة. قال تعالى: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلمُوا وأزْوَاجَهم ومَا كانُوا يعبدُونَ منْ دونِ اللهِ فَاهْدُوهُمْ إلى صِرَاطِ الجَحِيم﴾ [سورة الصافات: الآية ٢٣]، وقال تعالى: ﴿والّذينَ قُتِلُوا في سبيلِ اللهِ فَلَنْ يُضِلَّ أعمالَهُمْ سَيَهْدِيهِمْ ويُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [سورة محمد: الآية ٤] فهذه هداية بعد قتلهم. فقيل: المعنى سيهديهم إلى طريق الجنّة، ويُصلحُ بَالَهُمْ في الآخرة بإرْدَاءِ خُصُومِهِم وقبُول أعمالِهم.

وقال ابنُ عباس: سيهديهم إلى أرشد الأمور ويعصمهم أيّام حياتهم في الدّنيا، واسْتُشْكِلَ هذا القول، لأنّه أخبر عن المقتولين في سبيله بأنّه سيهديهم، واختاره الزّجّاج، وقال: يُصْلِحُ بَالَهُمْ في المعاش وأحكام الدّنيا، قال: وأرادَ به: يجمعُ لهم خيرَ الدّنيا والآخرة. وعلى هذا القول فلا بدَّ من حملِ قولِهِ تعالى: ﴿قُتِلُوا في سبيلِ الله﴾ على معنى يصحُّ معه إثباتُ الهداية وإصلاحِ البَالِ.

عقوبة الكفار في الدنيا
بالختم والطبع والغطاء والحجاب والإغفال وغيرها[1]

وهنا عدّةُ أمور عاقبَ بها الكُفّار بمنعهم عن الإيمان، وهي الخَتْمُ، والطّبعُ، والأكنّةُ، والغطاءُ، والغلافُ، والحجابُ، والوَقْرُ، والغِشاوةُ، والرّانُ، والغِلُّ، والسَّدُّ، والقَفْلُ، والصَّمَمُ، والبَكَمُ، والعمَى، والصَّدُّ، والصّرفُ، والشّدُّ على القلبِ، والضّلالُ، والإغْفَالُ، والمرضُ، وتقليبُ الأفئدةِ، والحَوْلُ بينَ المَرْءِ وقلبِهِ، وإزاغةُ القُلُوبِ، والخذلاَنُ، والإركاسُ، والتّثبيطُ، والتّزيين، وعدمُ إرادةِ هُدَاهم وتطهيرِهم، وإماتةُ قلوبهم بعد خلق الحياة فيها فتبقى على الموت الأصلي، وإمساكُ النّورِ عنها فتبقى في الظّلمةِ الأصليّةِ، وجَعْلُ القلبِ قلباً قَاسِياً لا ينطبعُ فيه مثالُ الهُدَى وصورته، وجعلُ الصّدْرِ ضيّقاً حَرَجاً لا يقبَلُ الإيمان.

وهذه الأمور منها ما يرجعُ إلى القلب كالختمِ والطّبعِ والقَفْلِ والأكنّة والإغفال والمرض ونحوها، ومنها ما يرجع إلى رسوله الموصل إليه الهُدَى كالصّمَمِ والوَقْرِ، ومنها ما يرجع إلى طليعتهِ ورائدهِ كالعمَى والعَشَا، ومنها ما

(١) وهذا الذي دلَّ عليه القرآن الكريم، وهو موجب العدل، والله تبارك وتعالى هو الحقّ العدل؛ ماضٍ في عباده حكمُهُ، عدلٌ فيهم قضاؤهُ؛ فإنّه إذا دَعَا عبدَهُ إلى الإيمان به ومحبّته وشكره، فأَبَى العبدُ إلاّ إعراضاً وكفراً وطغياناً قضى عليه بأحد هذه العقوبات العاجلة؛ بأن يُغفلَ قلبه عن ذكره، ويصدَّهُ عن الإيمان، ويحول بينَهُ وبين قبول الهداية، وذلك عدلٌ منه سبحانه في الكافرين، وتكون عقُوبتُهُ بالختم والطّبع والصّدّ عن الإيمان كعقوبته لهم بذلك يوم القيامة مع دخولهم في النّار. نعوذ بالله تعالى من الكفر والضّلال.

يرجعُ إلى تَرْجُمَانهِ ورسولهِ المبلِّغِ عنه كالبكم النّطقي، وهو نتيجةُ البَكَمِ القلبي فإذا بَكِمَ القلبُ بَكِمَ اللّسَانُ. ولا تصغِ إلى قولِ مَنْ يقولُ: إنّ هذه مجازاتٌ[1] واستعاراتٌ[2]، فإنّه قال بحسب مبلغه من العلم والفهم عن اللهِ ورسولهِ. وكأنّ هذا القائل حقيقةُ القَفْلِ عندَهُ أن يكون من حديد، والختمُ أن يكون بشمع أو طين، والمرض أن يكون حُيّ بنافض أو قولنج أو غيرهما من أمراض البدن، والموت هو مفارقة الروح للبدن ليس إلا، والعمَى ذهاب ضوء العين الذي تبصر به. وهذه الفرقة من أغلظ النّاس حجاباً، فإن هذه الأمور إذا أضيفت إلى محالها كانت بحسب تلك المحال، فنسبة قفل القلب إلى القلب كنسبة قفل الباب إليه، وكذلك الختم والطابع الذي هو عليه هو بالنّسبة إليه كالختم والطابع الذي على الباب والصّندوق ونحوهما، وكذلك نسبة الصَّمَم والعمى إلى الأذن والعين، وكذلك موتُهُ وحياتُه نظيرُ موت البَدَنِ وحياته، بل هذه الأمور أَلْزَمُ للقلب منها للبدن. فلو قيل: إنّها حقيقة في ذلك مجاز في الأجسام المحسوسة لكان مثل قول هؤلاء وأقوى منه. وكلاهما باطل، فالعمَى في الحقيقة والبكم والموت والقَفْل للقلب، ثم قال تعالى: **﴿فإنّهَا لاَ تَعْمَى الأبصَارُ ولكنْ تعمَى القلوبُ الّتي في الصّدُورِ﴾** [سورة الحج: الآية ٤٦]، والمعنى أنّه معظم العمَى وأصله، وهذا كقوله ﷺ: «إنّما الرِّبَا في النّسيئة»[3] وقوله ﷺ: «إنّما الماءُ مِنَ

---

(١) المجاز: القول بأنّ في القرآن مجاز هو من مزاعم المعتزلة، أخذه عنه المتكلمون، ولم يعرف السّلف المجاز وكانوا من أئمة اللغة والفصاحة، ولم يعرفه «الخليل وسِيبَوَيْه والكسائي والفرّاء» وأمثالهم، والمجاز واصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة. [مجموع الفتاوى ج ٧/٨٨ ـ ٩٠/ وج ٢٠/٤٠١ ـ ٤٠٣/.

والمجاز في اصطلاح البيانيين: نقل اللفظ من معناه الأصلي الذي وضع أساساً له، الى معنى آخر، لعلاقة بينهما، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي. [وهذا لا يجري على الآيات القرآنية، فجميع ألفاظها حقيقة].

(٢) الاستعارة: مجاز لغوي، علاقته المشابهة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي. وهي تنقسم إلى استعارة تصريحية، ومكنية، وأصلية وتبعيّة، ومجرّدة ومرشحة، ومطلقة.

(٣) صحيح مسلم برقم ١٥٩٦/ .

الماءِ»[1]، وقوله ﷺ: «ليس الغِنَى عن كثرةِ العَرَضِ إنّما الغِنَى غِنَى النّفسِ»[2]، وقوله ﷺ: «ليس المسكين الذي تردُّهُ اللّقمةُ واللّقمتان والتمرةُ والتمرتان إنّما المسكين الذي لا يجد ما يُغْنِيهِ ولا يُفْطَنُ لهُ فيُتَصَدَّقُ عليه»[3] وقوله ﷺ: «ليسَ الشّديدُ بالصُّرَعَةِ إنّما الشّديد الذي يملك نفسَهُ عندَ الغضب»[4]. ولم يردْ نفي الاسم عن هذه المسمّيات، إنّما أرادَ أنّ هؤلاء أوْلَى بهذه الأسماء وأحقُّ ممّن يُسمُّونَهُ بها، فهكذا قوله تعالى: ﴿**لا تعمى الأبصارُ ولكنْ تعمى القُلُوبُ الّتي في الصُّدُورِ**﴾. وقريب من هذا قوله تعالى: ﴿**ليسَ البِرَّ أنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُم قِبَلَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ، ولكنَّ البرَّ مَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخِرِ**﴾ [سورة البقرة: الآية ١٧٧]. وعلى التقديرين فقد أثبت للقلب عمى حقيقة، وهكذا جميع ما نُسِبَ إليه. ولما كان القلب ملك الأعضاء وهي جنوده وهو الذي يُحرّكها ويستعملها، والإرادة والقوى والحركة الاختياريّة تنبعث كانت هذه الأمثال أصلاً وللأعضاء تبعاً.

فَلْنَذْكُر هذه الأمور مُفَصَّلةً ومواقعها في القرآن، فقد تقدَّمَ الخَتْمُ. قال الأزهري: وأصلُهُ التغطيةُ، وختم البذرَ في الأرض إذا غطّاه. قال أبو إسحٰق: معنى ختمَ وطبعَ في اللّغة واحد، وهو التّغطية على الشّيء والاستيثاق منه فلا يدخله شيء، كما قال تعالى: ﴿**أمْ علَى قُلُوبٍ أقْفَالُهَا**﴾ [سورة محمد: الآية ٢٤] وكذلك قوله تعالى: ﴿**طبعَ اللهُ علَى قُلُوبِهِمْ**﴾ [سورة محمد: الآية ١٦]، قلت: الختم والطّبع يشتركان فيما ذكر ويفترقان في معنى آخر، وهو أن الطّبعَ ختمٌ يصيرُ سجيّةً وطبيعة، فهو تأثير لازم لا يفارق. وأمّا الأكنّة ففي قوله تعالى: ﴿**وجعلنَا علَى قُلُوبِهِمْ أكّنةً أنْ يفقهوهُ**﴾ [سورة الأنعام: الآية ٢٥]، وهي جمع كِنَان، كعِنَان وأعنّة، وأصله منَ السّتر والتّغطية، ويقال: كنَّهُ وأكنَّهُ، وليسَا بمعنى

---

(١) صحيح مسلم برقم /٣٤٣/، وهو منسوخ بحديث «إذا التقَى الختانان فقد وجب الغُسل» الأحاديث الصّحيحة برقم /١٢٦١/.
(٢) صحيح مسلم برقم /٢٩٥٨/.
(٣) صحيح البخاري برقم /١٤٧٩/، وصحيح مسلم برقم /١٠٣٩/.
(٤) صحيح البخاري برقم /٦١١٤/، وصحيح مسلم برقم /٢٦٠٩/.

واحد، بل بينهما فرق، فأكنّه إذا سترَهُ وأخفَاهُ، كقوله تعالى: ﴿أَوْ أَكْنَنْتُمْ في أنفسِكُمْ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٣٥] وكنّه إذا أصانه وحفظه، كقوله تعالى: ﴿بَيْضٌ مَكْنُونٌ﴾ [سورة الصافات: الآية ٤٩]. ويشتركان في السّتر. والكنان ما أكنَّ الشيءَ وستره وهو كالغلاف. وقد أقروا على أنفسهم بذلك فقالوا: ﴿قُلُوبُنَا في أكنّة ممّا تَدْعُونَا إليهِ وفي آذَانِنَا وَقْرٌ ومِنْ بيْنِنا وبينِكَ حِجَاب﴾، فذكرُوا غِطاءَ القلب وهي الأكنّة وغطاء الأُذن وهو الوَقْرُ، وغطاء العين وهو الحِجاب، والمعنى: لا نفقة كلامَكَ ولا نسمعه ولا نَراكَ، والمعنَى أنّا في ترك القبول منك بمنزلة مَنْ لا يفقه ما تقولُ ولا يرَاكَ. قال ابن عباس: قُلُوبُنَا في أكنّةٍ مثلَ الكِنانة التي فيها السِّهَام. وقال مجاهد: كجعبة النَّبْلِ. وقال مقاتل: عليها غطاء فلا نفقه ما تقولُ.

الغطاء:

وأمّا الغطاء فقال تعالى: ﴿وعَرَضْنَا جَهنّمَ يَوَمِئِذٍ للكافرينَ عرضاً الّذينَ كانتْ أعينهُمْ في غطاءٍ عَنْ ذكريْ وكانُوْا لاَ يستطيعُونَ سَمْعاً﴾ [سورة الكهف: الآية ١٠١] وهذا يتضمّن معنيين، أحدُهما أنّ أعينَهُم في غطاء عمّا تضمَّنَهُ الذِّكْرُ من آياتِ اللهِ وأدلّةِ توحيده وعجائبِ قدرتهِ، والثاني أنّ أعيُنَ قلوبِهِم في غطاءٍ عن فَهْمِ القرآنِ وتدبّرهِ والاهتداء به، وهذا الغطاء للقلب أولاً ثم يسرِي منه إلى العين.

الغلاف:

وأمّا الغِلاَفُ فقال تعالى: ﴿وقالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بلْ لعنَهُمُ اللهُ بكفرِهِمْ﴾ [سورة البقرة: الآية ٨٨] وقد اختلف في معنى قولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [من هذه الآية] فقالتْ طائفةٌ: المعنى قُلُوبُنَا أوعيةٌ للحكمة والعلم، فما بَالُها لا تفهمُ عنكَ ما أتيتَ بهِ؟ أو لا تحتاجُ إليكَ، وعلى هذا فيكون غُلْفٌ: جمعَ غلافٍ. والصحيحُ قولُ أكثر المفسِّرين: إنّ المعنى قُلُوبُنَا لا تفقَهُ ولا تفهمُ ما تقولُ،

وعلى هذا فهو جمعُ أغلف، كأحمر وحمر. قال أبو عبيدة[1]: كلُّ شيء في غلافٍ فهو أغلف، كما يُقَالُ: سيفٌ أغلف، وقوسٌ أغلف، ورجلٌ أغلفٌ غيرُ مختُون. قال ابن عباس وقتادة ومجاهد: على قلوبِنَا غشَاوَةٌ، فهي في أوعية فلا تَعي ولا تفقَهُ ما تقولُ. وهذا هو الصّوَابُ في معنى الآية لتكرّرِ نظائرهِ في القرآن كقولهم ﴿**قُلُوبُنَا في أكِنَّةٍ**﴾ [سورة فصلت: الآية ٥] وقوله تعالى: ﴿**كانتْ أعْيُنُهُمْ في غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِيْ**﴾ [سورة الكهف: الآية ١٠١] ونظائر ذلك.

الحجاب:

وأمّا الحجاب ففي قوله تعالى حكايةٌ عنهم: ﴿**ومِنْ بَيْنِنَا وبَيْنِكَ حِجَابٌ**﴾ [سورة النساء: الآية ١٥٥] وقوله تعالى: ﴿**فإذَا قرأتَ القرآنَ جَعَلْنَا بينَكَ وبَيْنَ الّذينَ لاَ يُؤمِنُونَ بالآخِرَةِ حِجَاباً مَسْتُوراً**﴾ [سورة الإسراء: الآية ٤٥] على أصح القولين؛ والمعنى: جعلنا بينَ القرآن إذا قرأتَهُ وبينَهُمْ حجاباً يحول بينهم وبين فهمه وتدبّرِهِ والإيمان به، ويُبيّنُهُ قوله تعالى: ﴿**وجَعَلْنَا علَى قلوبِهِمْ أكِنَّةً أنْ يفقهوهُ وفي آذانِهِمْ وَقْراً**﴾ [سورة الأنعام: الآية ٢٥] وهذه الثلاثة المذكورة في قوله تعالى: ﴿**وقَالُوا قُلُوبُنَا في أكِنَةٍ ممَّا تَدْعُونَا إليهِ وفي آذَانِنَا وَقْرٌ ومِن بَيْنِنَا وبينِكَ حجابٌ**﴾ [سورة فُصّلت: الآية ٥] فأخبرَ سبحانه أنّ ذلك جَعْلُهُ، فالحجاب يمنع رُؤْيَةَ الحقّ، والأكِنّةُ تمنعُ من فهمِهِ، والوَقْرُ يمنعُ من سماعِهِ. وقال الكلبي[2]: الحجاب هُهُنَا مانع يمنعُهُمْ من الوُصُول إلى رسولِ الله ﷺ

---

(١) أبو عُبيدة النحوي: معمر بن المُثَنّى التيمي بالولاء البصري، من أئمة العلم بالأدب واللّغة. مولده ووفاته بالبصرة سنة ٢٠٩ هـ/، استقدمه هارون الرّشيد إلى بغداد سنة ١٨٨ هـ، وقرأ عليه أشياء من كتبه. قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه. من حفاظ الحديث. قال الدارقطني: لا بأس به، إلاّ أنّه يُتّهم بشيء من رأي الخوارج، تاريخ بغداد ج ٣/٢٥٢/ والمغني في الضعفاء للذهبي ترجمة رقم ٦٣٧٠/.

(٢) الكلبي: هو محمد بن السّائب الكوفي، المفسّر النّسابة الأخباري. روى عن الشعبي وغيره. وقال لسفيان: كل ما حدثتك عن أبي صالح عن أبي هريرة فهو كذب. قال =

بالأذَى من الرعب ونحوه ممّا يصدُّهُمْ عن الإقدام عليه، ووصفه بكونه مستوراً، فقيل بمعنى ساترٍ، وقيل على النَّسَبِ، أي ذو ستر، والصّحيح أنّه على بابه، أي مستوراً عن الإبصار فلا يَرَى. ومجيء مفعول بمعنى فاعل لا يثبتُ، والنَّسَبُ في مفعول لم يشتقَّ مِنْ فعلِهِ، كمكان مهول، أي ذي هَوْلٍ، ورجلٌ مَرْطُوبٌ: أي ذي رطوبة، فأمّا مفعول فهو جارٍ على فعله، فهو الذي وقع عليه الفعل كمَضْرُوبٍ ومجرُوحٍ ومَسْتُورٍ.

الرّان:

وأمّا الرّان فقد قال تعالى: ﴿كلاَّ بَلْ رَانَ علَى قلُوبِهِمْ مَا كانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [سورة المطففين: الآية ١٤] قال أبو عُبيدة: غلب عليها، والخمر تُرِيْنُ على عقل السكران، والموت يرين على الميت فيذهب به، ومن هذا حديث أُسَيْفع جُهينة وقول عمر: «فأصبحَ قَدْ رِيْنَ بِهِ»[1] أي غلبَ عليه وأحاطَ به الرّينُ. وقال أبو معاذ النّحوي[2]: الرّينُ أن يَسْوَدَّ القلبُ منَ الذّنُوب، والطَّبْعُ: أن يُطبعَ على القلب، وهو أشدُّ من الرّين، والإقفالُ أشدُّ من الطّبع وهو أن يُقفل على القلب. وقال الفرّاء[3]: كثرت الذّنوب والمعاصي منهم فأحاطت بقلوبهم فذلك الرين

= البخاري: ترك الرواية عنه يحيى وابن مهدي. وقال ابن معين: الكلبي ليس بثقة. وقال الجوزجاني وغيره: كذّاب. وقال الدارقطني وجماعة: متروك. قال ابن حبان: مذهبه في الدِّين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه.

ويروي الكلبي التفسير عن أبي صالح عن ابن عباس، وأبو صالح لم يَرَ ابن عباس، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلاّ الحرف بعد الحرف، فلمّا احتيج إليه أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها. قال الذهبي: لا يحلُّ ذكره في الكتب، فكيف الاحتجاج؟؟! / ميزان الاعتدال ج ٣/ ٥٥٧ ـ ٥٥٩/ .

(١) موطأ الإمام مالك: كتاب الوصيّة /٨/ج٢/ ٧٧٠/ .

(٢) أبو معاذ النحوي: كذا في تفسير القرطبي ج ٢٠/ ٢٦١/ ولم أقف له على ترجمة.

(٣) الفرّاء: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الكوفي النحوي، صاحب الكسائي. كان إماماً في اللغة والنحو. وكان ثقةً. [ت ٢٠٧ هـ] رحمه الله تعالى. سير أعلام النبلاء ج ١٠/ ١١٨ ـ ١٢١/ .

عليها. وقال أبو إسحٰق[1]: رَانَ غطى، يُقال: ران على قلبه الذنب يرين ريناً، أي غشيه، قال: والرَّينُ كالغشاءِ يغشَى القلبَ، ومثلُه الغينُ، قلتُ: أخطأ أبو إسحٰق، فالغينُ أَلْطَفُ شيء وأرقُّهُ، قال رسول الله ﷺ: «إنّهُ لَيُغَانُ على قلبي، وإنّي لأستغفرُ اللهَ في اليومِ مائةَ مرّة»[2]. وأمّا الرَّين والرّان فهو من أغلظ الحُجُبِ على القلب وأكثفِها. وقال مجاهد[3]: هو الذّنب على الذّنب حتى تُحيطَ الذُّنوبُ بالقلب وتغشَاه فيموت القلب. وقال مقاتل[4]: غمرتِ القلوبَ أعمالُهُم الخبيثةُ. وفي سُنن [الإمام] الترّمذي من حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «إنّ العبدَ إذا أخطأ خطيئةً نُكِتَتْ في قلبه نُكتَةٌ سَوْدَاءُ، فإنْ هو نَزَع واستغفرَ وتابَ صُقِلَ قلبُهُ، وإنْ زَادَ زِيْدَ فيها حتّى تَعْلُوَ قلبَهُ، وهو الرَّانُ الذي ذكر اللهُ ﴿كلاَّ بَلْ رَانَ علَى قُلُوبِهِمْ مَا كانُوْا يِكْسِبُونَ﴾ [سورة المطففين: الآية ١٤]. قال الترّمذي: هذا حديثٌ صحيح[5]. وقال عبدُ الله بْنُ مسعودٍ: كلّما أذنبَ نُكِتَ في قلبه نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ حتّى بسودَّ القلبُ كلُّهُ. فأخبر سبحانه أنّ ذُنُوبَهم التي اكتسَبُوها أوجبتْ لهم ريناً على قلوبهم فكان سبب الرّان منهم، وهو خَلْقُ اللهِ فيهم، فهو خالقُ السَّببِ ومسبَّبِهِ، لكنّ السّببَ باختيار العبد، والمسبَّبَ خارجٌ عن قدرته واختياره.

الغلّ:

وأمّا الغلّ فقال تعالى: **﴿لقدْ حَقَّ القولُ علَى أكثرِهمْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ، إنَّا جعلنَا في أعناقهمْ أغلالاً فهيَ إلَى الأذْقَانِ فهمْ مُقْمَحُون، وجَعَلْنَا مِنْ بينِ أيديهمْ**

---

(١) أبو إسحٰق: لم أعرفه من هو.

(٢) صحيح مسلم برقم ٢٧٠٢/ وصحيح الجامع برقم ٢٤١٥/ .

(٣) مجاهد: هو ابن جبر، أبو الحجاج المكي المخزومي، كان من الأئمة المفسّرين [ت ١٠٤ هـ] الميزان ج ٣/ ٤٣٩/ .

(٤) مقاتل: هو ابن سليمان البلخي، أبو الحسن المفسّر قال ابن المبارك: ما أحسن تفسير لو كان ثقةً. [ت ١٥٠ هـ] الميزان ج ٤/ ١٧٣ ـ ١٧٥/ .

(٥) صحيح سنن الترمذي برقم ٢٦٥٤/ .

سَدّاً ومِنْ خَلْفِهِمْ سداً فأغشيناهُمْ فَهُمْ لا يُبْصِرُونَ﴾ [سورة يٓس: الآية ٨] قال الفرّاء[1]: حَبَسْنَاهمُ عن الإنفاق في سبيل الله. وقال أبو عُبيدة[2]: مَنَعْنَاهم عن الإيمان بموانع، ولمّا كان الغِلّ مَانِعاً للمغلُولِ من التّصرّف والتقلّب كان الغل الذي على القلب مانعاً من الإيمان. فإنْ قيل: فالغِلُّ المَانِعُ من الإيمان هو الذي في القلب فكيف ذكر الغلّ الذي في العنق؟ قيل: لمّا كان عادة الغل أنّ يُوضَعَ في العُنُقِ نَاسَبَ ذكر محله، والمرادُ به القلب، كقوله تعالى: ﴿وكلَّ إنسَانٍ ألزمناهُ طَائِرَهُ في عُنُقِهِ﴾ [سورة الإسراء: الآية ١٣] ومن هذا قولهم: إثمي في عُنقك، وهذا في عُنقك. ومن هذا قوله تعالى: ﴿ولاَ تجعلْ يَدَكَ مغلولةً إلَى عُنقِكَ﴾ [سورة الإسراء: الآية ٢٩] شبَّهَ الإمساك عن الإنفاق باليد إذا غُلّتْ إلى العُنُق. ومن هذا قال الفرّاء : إنّا جعلنَا في أعناقهم أغلالاً، حَبَسْنَاهُم عن الإنفاق. قال أبو إسحٰق: وإنّما يُقال للشيء اللّازم: هذا في عنق فلان، أي لزومه كلزوم القلادة من بين ما يلبس في العُنق. قال أبو علي: هذا مِثْلُ قولهم: طوقتُكَ كذا وقلدتُكَ كذا، ومنه: قلَّدَهُ السّلطانُ كذا، أي صارت الولاية في لزومها له في موضع القلادة ومكان الطّوق. قلت: ومن هذا قولهم: قلدتُ فلاناً حكم كذا وكذا، كأنّك جعلته طوقاً في عنقه. وقد سمَّى الله التّكاليفَ الشّاقّة أغلالاً في قوله: ﴿ويضعُ عنهُمْ إصْرَهُمْ والأغْلاَلَ الّتي كانتْ عليهِمْ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٧]، فشبَّهَها بالأغلال لشدّتها وصعوبتها. قال الحسن: هي الشدائد الّتي كانتْ في العبادة كقطع أثر البول، وقتل النفس في التّوبة، وقطع الأعضاء الخاطئة، وتتبّع العروق من اللحم. وقال ابن قتيبة[3]: هي تحريمُ الله سبحانه عليهم كثيراً ممّا أطلقه لأمّة محمد ﷺ، وجعلها أغلالاً لأنّ التّحريم يمنعُ كما يقضُّ الغِلُّ اليَدَ. وقوله تعالى: ﴿فهي إلى الأذْقَانِ﴾، قالت طائفةٌ: الضّمير يعود

---

(١) تقدمت ترجمتهما فيما سبق١٥٩ ـ ١٢١.

(٢) تقدمت ترجمتهما فيما سبق ص ١٥٨.

(٣) ابن قتيبة: هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينَوري، صاحب التّصانيف، والعلامة الكبير. كان من الثقات من أهل السّنّة [ت ٢٧٦ هـ] سير أعلام النبلاء ج ١٣/ ٢٩٦/

إلى الأيدي وإن لم تذكر لدلالة، والملائكة والشياطين، والشّاء والذّئاب، ومعطيها آلاتها وصفاتها وقواها وأفعلها، ومستعملها فيما خُلِقَتْ له فبعضها بطباعها وبعضها بإرادتها ومشيئتها، وكل ذلك جارٍ على وفق حكمته، وهو موجب حمدهِ ومقتضى كمالهِ المقدّس ومُلكهِ التّامّ، ولا نسبة لما علمه الخلق من ذلك إلى ما خفي عليهم بوجهٍ ما، إنْ هو إلا كنقرة عُصفور من البحر.

الإغفال:

وأمّا الإغفال فقال تعالى: ﴿ولاَ تُطِعْ مَن أغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا واتّبَعَ هَوَاهُ وكانَ أمرُهُ فُرُطاً﴾ [سورة الكهف: الآية ٢٨] سُئِلَ أبو العباس ثعلب[1] عن قوله تعالى: ﴿أغْفَلْنَا قَلْبَهُ عنْ ذِكْرِنَا﴾ [سورة الكهف: الآية ٢٨] فقال: جعلناه غَافِلاً. قال: ويكون في الكلام «أغفلتُهُ سمّيتُهُ غَافِلاً، ووجدتُهُ غافلاً» قلتُ: الغَفْلُ الشّيءُ الفارغ، والأرض الغَفْلُ التي لا علامة بها، والكتاب الغَفْلُ الذي لا شكلَ عليه، فأغفلناه تركنَاهُ غَفْلاً عن الذكر فارغاً منه، فهو إبقاءٌ له على العدم الأصلي لأنه سبحانه لم يشأ له الذكر فبقي غافلاً، فالغفلة وصفُهُ والإغفال فعلُ اللهِ فيه بمشيئته وعدم مشيئته لتذكره، فكلّ منهما مقتض لغفلته، فإذا لم يشأ له التذكر لم يتذكر وإذا شاء غفلته امتنع منه الذكر، فإنْ قيل: فهل تُضاف الغفلةُ والكفرُ والإعراضُ ونحوها إلى عدم مشيئة الرّبّ أضدادها أم إلى مشيئتهِ لوقوعها؟ قيل: القرآن قد نطقَ بهذا وبهذا قال تعالى: ﴿ومَنْ يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فلَنْ تملكَ لهُ من اللهِ شيئاً أولٰئكَ الّذين لم يُرِدِ اللهُ أنْ يُطهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [سورة المائدة: الآية ٤١]. فإن قيل: فكيف يكون عدم السّبب المقتضى موجباً للأثر؟ قيل: الأثرُ وإن كان وجودياً فلا بدَّ له من مؤثرٍ وجودي، وأما العدم فيكفي فيه عدم سببه وموجبه فيبقى على العدم الأصلي، فإذا أضيف إليه كان من باب إضافة الشيء إلى دليله، فعدم السّبب دليل على عدم المسبَّبِ، وإذا سُمّي موجباً ومقتضياً بهذا الاعتبار فلا

---

(١) أبو العباس ثعلب: هو أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني، العلامة المحدّث، إمام النحو، قال الخطيب: ثقةٌ حُجّةٌ. [ت ٢٩١ هـ].

مشاحة في ذلك، وأمّا أن يكون العدم أثراً ومُؤثّراً فلا. وهذا الإغفال ترتب عليه اتباع هواه وتفريطه في أمره. قال مجاهد: كان أمره فُرُطاً أي ضياعاً. وقال قتادةُ: أضاع أكبر الضيعة. وقال السّدّي: هَلاَكاً. وقال أبو الهيثم: أمرٌ فُرُطٌ أي متهاوَنٌ به مُضَيَّعٌ، والتّفريط تقديم العجز. قال أبو إسحٰق: مَنْ قدَّمَ العجزَ في أمرٍ أَضاعَهُ وأهله. قال اللّيثُ: الفُرَطُ الأمرُ الذي يفرَّطُ فيه، يُقال: كلُّ أمرِ فلانٍ فُرُطٌ. قال الفّراء: فُرُطاً متروكاً يفرط فيما لا ينبغي التّفريط فيه واتّبعَ ما لا ينبغي اتباعه، وغَفَل ممّا لا يُحسن الغفلة عنه.

الختم والطبع والقفل

قال تعالى: ﴿إنَّ الّذينَ كفَرُوا سَوَاءٌ عليهِمْ أأنْذَرْتَهُمْ أمْ لمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤمِنُونَ، خَتَمَ اللهُ علَى قُلُوبِهِمْ وعلَى سمعِهِمْ وعلَى أبْصَارِهِمْ غِشَاوةٌ﴾ [سورة البقرة: الآية ٦] وقال تعالى: ﴿أفرأيْتَ مَنِ اتّخذَ إلٰهَهُ هَوَاهُ وأضَلَّهُ اللهُ علَى عِلْمٍ وخَتَمَ علَى سمعِهِ وقلبِهِ وجعَلَ علَى بصرهِ غِشَاوةً فَمَنْ يهديهِ مِنْ بعدِ الله أفلاً تذكَّرُونَ﴾ [سورة الجاثية: الآية ٢٣] وقال تعالى: ﴿وقالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللهُ عليهَا بكفرِهمْ﴾ [سورة النساء: الآية ١٥٥] وقال: ﴿كذلكَ يطبعُ اللهُ علَى قُلُوبِ الكافرِيْنَ﴾ [سورة الأعراف: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿ونَطْبَعُ علَى قُلُوبِهِمْ فهُمْ لاَ يسمَعُونَ﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٠٠]، وقال تعالى: ﴿أفلاَ يَتَدبَّرُونَ القُرآنَ، أمْ علَى قُلُوبٍ أقْفَالُها﴾ [سورة محمد: الآية ٢٤] وقال تعالى: ﴿لقدْ حقَّ القولُ علَى أكثرِهمْ فهُمْ لا يُؤمِنُونَ، إنَّا جعلنَا في أعناقِهِمْ أغْلاَلاً فهيَ إلَى الأذقانِ فهُمْ مُقْمَحُونَ، وجعلنَا مِنْ بينِ أيديهِمْ سَدّاً ومِنْ خَلْفِهِمْ سَدّاً فأَغْشَيْنَاهُمْ فهُمْ لاَ يُبْصِرُونْ، وسَوَاءٌ عليهِم أأنْذَرْتَهُمْ أمْ لمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤمنُونْ﴾ [سورة يس: الآية ٨]. وقد دَخَلَ هذه الآيات ونحوها طائفتَا القدريّة والجبريّة، فحرّفَها القدريةُ بأنواعٍ من التّحريف المبطل لمعانيها وما أُرِيْدَ منها. وزَعَمَتِ الجبريّةُ: أنّ الله أكرهَهَا على ذلك وقهرَهَا عليه، وأجبرَهَا من غير فعلٍ منها ولا إرادة ولا اختيار ولا كَسْبٍ ألبتّة. بلْ حَالَ بينَها وبينَ الهُدَى ابتداءً من غير ذنبٍ ولا سببٍ من العبد يقتضي ذلك، بلْ أمرَهُ وحالَ مع أمرهِ بينَهُ وبينَ الهُدَى، فلم يُيَسِّرْ إليه سبيلاً ولا أعطاه عليه قدرةً، ولا مكّنَهُ منه بوجهٍ. وزعم بعضُهم: أنّه أحبَّ له الضّلال

والكفرَ والمعَاصِي ورضيَهُ منهُ. فهدَى أهلَ السُّنّة والحديث واتّباع الرّسول لِما اختلفَ فيه هَاتَانِ الطّائفتَان من الحقِّ بإذنه[1]، واللهُ يهدي مَنْ يَشَاءُ إلى صراطٍ مستقيم.

قالت القدرية: لا يجوز حمل هذه الآيات على أنّه منعهم من الإيمان وحالَ بينَهُمْ وبينَهُ إذْ يكون لهم الحجة على الله، ويقولون كيف يأمرنا بأمر ثم يحول بينَنَا وبينَهُ ويُعاقِبُنَا عليه وقد منَعَنَا من فعله؟ وكيف يُكلِّفُنَا بأمرٍ لا قدرةَ لنَا عليه؟ وهلْ هذا إلا بمثابة من أمر عبدَهُ بالدّخُول من باب ثم سدَّ عليه البابَ سدّاً محكماً لا يُمكنُهُ الدّخولُ معه ألبَتّة ثم عاقبه أشدَّ العقوبة على عدم الدّخول؟ وبمنزلة مَنْ أمرَهُ بالمشي إلى مكان ثم قيَّدَهُ بقيدٍ لا يُمكنُه معه نقلُ قدمهِ ثم أخذَ يُعاقبُهُ على ترك المشي؟ وإذا كان هذا قبيحاً في حقِّ المخلُوقِ الفقير المحتاج؛ فكيف يُنْسَبُ إلى الرّبِّ تعالى مع كمال غِنَاهُ وعلمِهِ وإحسانِهِ ورحمتِهِ؟! قالوا: وقدْ كذَّبَ اللهُ سبحانه الّذينَ قالُوا قُلوبُنَا غُلْفٌ، وفي أكِنَّةٍ، وإنّها قد طَبَعَ عليها، وذمَّهُمْ على هذا القول، فكيف يُنْسَبُ إليه تعالى. ولكن القوم لما أعْرَضُوا وترَكُوا الاهتداءَ بِهُدَاهُ الذي بعثَ بهِ رُسُلَهُ، حتى صار ذلك الإعراض والنّفَار كالإلْفِ والطبيعةِ والسّجيّةِ، أشبَهَ حالُهُمْ حالَ مَنْ مُنِعَ عن الشّيء وصُدَّ عنه، وصارَ هذا وَقْراً في آذانِهم، وختماً على قلُوبهم، وغِشَاوَةً على أعينِهم، فلا يخلصُ إليها الهُدَى. وإنّما أضاف اللهُ تعالى ذلك إليه لأنّ هذه الصّفة قد صارت في تمكّنها وقوة ثباتها كالخِلْقَةِ التي خُلِقَ عليها العبدُ. قالوا: ولهذا قال تعالى: ﴿كلاَّ بلْ رَانَ علَى قلُوبِهِمْ مَا كانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [سورة المطفّفين: الآية ١٤] وقال تعالى: ﴿بلْ طَبَعَ اللهُ عليهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [سورة النساء: الآية ١٥٥]، وقال تعالى: ﴿فلمَّا زَاغُوا أزاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [سورة الصّف: الآية ٥]، وقال تعالى: ﴿فأعقَبَهُمْ نِفَاقَاً في قُلُوبِهِمْ إلَى يومِ يَلْقَوْنَهُ بمَا أخْلَفُوا اللهَ مَا وعَدُوهُ وبمَا كانُوا يكذِبُون﴾

[سورة التوبة: الآية ٧٧] ولَعَمْرِ الله إنّ الذي قاله هؤلاء حقَّهُ أكثرُ من باطله، وصحيحه أكثر من سقيمه، ولكن لم يُوفُوه حقَّهُ، وعظَّمُوا الله من جهةٍ، وأخلُّوا بتعظيمه من جهة، فعظَّمُوهُ بتنزيههِ عن الظّلم وخلاف الحكمة، وأخَلُّوا بتعظيمه من جهةِ التّوحيدِ وكمالِ القدرةِ ونفُوذ المشيئة. والقرآنُ يدلُّ على صحة ما قالُوهُ في الرّانِ والطّبعِ والختمِ من وجهٍ، وبطلانه من وجهٍ: وأمّا صحتُهُ فإنّه سبحانه جعل ذلك عقوبةً لهم وجزاءً على كفرهم وإعراضِهم عن الحقّ بعد أن عرفُوهُ، كما قال تعالى: ﴿فلمَّا زَاغُوا أزَاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ واللهُ لاَ يهدِيْ القومَ الفاسقينْ﴾ [سورة الصّف: الآية ٥]، وقال تعالى: ﴿كلاَّ بلْ رَانَ علَى قلوبِهِمْ مَا كانُوا يكسِبُونَ﴾ [سورة المطففين: الآية ١٤]، وقال تعالى: ﴿ونُقلِّب أفئدَتَهُمْ وأبْصَارَهُم كَما لَمْ يُؤمِنُوا بِهِ أوّلَ مرّةٍ ونَذَرُهُمْ في طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١١٠] وقال تعالى: ﴿ثمَّ انصرَفُوا صَرَفَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [سورة التوبة: الآية ١٢٧]. وقد اعترفَ بعضُ القدرية: بأنّ ذلكَ خَلْقُ اللهِ سبحانه ولكنّه عقوبة على كفرِهم وإعراضِهم السّابق، فإنّه سبحانه يُعَاقِبُ على الضّلال المقدور بإضلال بعده ويثيب على الهُدَى بهدِي بعده، كما يُعاقب على السّيئة بسيئةٍ مثلِها ويُثيب على الحسنة بحسنةٍ مثلِها. وقال تعالى: ﴿والّذينَ اهتَدَوْا زَادَهُمْ هُدَىً وآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [سورة محمد: الآية ١٧]، وقال تعالى: ﴿يَا أيُّها الذينَ آمنُوا اتّقُوا الله وقُولوا قولاً سديداً يُصْلِحْ لكُمْ أعمالَكُمْ﴾ [سورة الأحزاب: الآية ٧٠] وقال تعالى: ﴿يَا أيُّها الّذينَ آمنُوا إنْ تَتَّقُوا اللهَ يجعلْ لكُمْ فُرْقَاناً...﴾ [سورة الأنفال: الآية ٢٩]. ومن الفرقان الهُدَى الذي يُفَرِّقُ بينَ الحقّ والباطل، وقال في ضد ذلك: ﴿فمَا لكُمْ في المُنَافِقِينَ فئتينِ واللهُ أَرْكَسَهُمْ بمَا كَسَبُوا﴾ [سورة النساء: الآية ٨٨] وقال تعالى: ﴿في قُلُوبِهِمْ مرضٌ فزادَهُمُ اللهُ مرضاً﴾ [سورة البقرة: الآية ١٠] وقال تعالى: ﴿ثمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [سورة التوبة: الآية ١٢٧]. وهذا الذي ذهب إليه هؤلاء حقٌّ، والقرآن دلَّ عليه وهو موجب العدل، واللهُ سبحانه ماض في العبد حكمه، عدل في عبدِهِ قضاؤُهُ، فإنّه إذا دعى عبْدُه إلى معرفته ومحبّته وذكرِهِ وشكرِهِ، فأبىَ العبدُ إلا إعراضاً وكُفْراً قضَى عليه بأنْ أغفلَ قلبَهُ عن ذكرِهِ، وصدَّهُ عن الإيمان بهِ، وحالَ بينَ قلبِهِ وبينَ قبول

الهُدَى، وذلك عدلٌ منهُ فيهِ، وتكون عقوبته بالختم والطّبع والصَّدِّ عن الإيمان كعقوبته له بذلك في الآخرة مع دخول النّار، كما قال تعالى: ﴿كلاَّ إنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لمَحْجُوبُونَ ثمَّ إنَّهُمْ لَصَالُوا الجحيمْ﴾ [سورة المطففين: الآية ١٥] فحجابه عنهم إضلالٌ لهم وصَدٌّ عن رُؤْيَتِهِم وكمال معرفته، كما عاقب قلُوبَهُمْ في هذه الدّارِ بصدّها عن الإيمان. وكذلك عقوبته لهم بصدِّهم عن السّجود له يوم القيامة مع السّاجدين هو جزاء امتناعهم من السّجُود له في الدنيا. وكذلك عَمَاهُمْ عن الهُدى في الآخرة عقوبة لهم على عَمَاهُمْ في الدّنيا. لكنّ أسبابَ هذه الجرائم في الدّنيا كانت مقدورة لهم واقعة باختيارِهم، وإرادتهم وفعلهم، فإذا وقعتْ عقوباتٌ لم تكن مقدورةً بل قضاءٌ جارٍ عليهم ماضٍ عدلٌ فيهم. وقال تعالى: ﴿ومَنْ كانَ في هذهِ أعْمَى فهُوَ في الآخرةِ أعْمَى وأضلُّ سبيلاً﴾ [سورة الإسراء: الآية ٧٢] ومن هٰهنا ينفتح للعبد بابٌ واسعٌ عظيمُ النّفع جدّاً في قضَاءِ اللهِ المعصيةَ والكُفْرَ والفُسُوقَ على العبد، وأنّ ذلك محضٌ عدلٌ فيهِ، وليس المراد بالعدل ما يقوله الجبرية إنّه الممكن، فكلُّ ما يُمكن فعلُهُ بالعبد فهو عندهم عدلٌ، والظّلمُ هو الممتنعُ لذَاتِـهِ، فهؤلاء قدْ سَدُّوا على أنفسِهِم بابَ الكلام في الأسبابِ والحكمِ. ولا المراد به ما يقوله القدريةُ النُّفَاةُ إنّه إنكار عموم قدرة الله ومشيئتهِ على أفعال عباده وهدايتهم وإضلالهم، وعموم مشيئته لذلك، وإنّ الأمر إليهم لا إليه. وتأمّلْ قولَ النّبيّ ﷺ: «مَاضٍ فيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فيَّ قَضَاؤُكَ»[1]، كيف ذكرَ العَدْلَ في القضاء مع الحكمِ النّافِذِ، وفي ذلك رَدٌّ لقولِ الطائفتين القدرية والجبرية، فإنّ العدلَ الذي أثبتته القدرية منافٍ للتوحيد، مُعَطِّلٌ لكمالِ قدرة الرّبِّ وعموم مشيئتِهِ، والعدلُ الذي أثبتَتْهُ الجبرية مُنَافٍ للحكمةِ والرّحمةِ ولحقيقة العدل. والعدلُ الذي هو اسمُهُ وصفتُهُ ونِعَمُهُ سبحانه خارجٌ عن هذا وهذا، ولم يعرفه إلا الرُّسلُ وأتباعُهُمْ. ولهذا قال هودٌ عليه الصّلاة والسّلام

---

(١) تقدّم هذا الحديث بحث «الإيمان بالقضاء والقدر» وأشار المصنّف رحمه الله تعالى إلى تصحيحه. وأول الحديث: «ما أصابَ عبداً قطُّ هَمٌّ ولا غمٌّ ولا حُزْنٌ..» أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج١/ ٣٩١/ والحاكم في المستدرك ج ١/ ٥٠٩/، وقال الذهبي: في إسناده أبو سلمة الجهني ـ وهو في مسند أحمد أيضاً ـ لا يُدْرَى مَنْ هو. وذكره ابن حبان في الثقات ج ٧/ ٦٥٩/. وله ترجمة في تاريخ البخاري الكبير «الكنى» ٣٩/

لقومه: ﴿إنّي توكّلْتُ علَى اللهِ ربِّي وربِّكم مَا مِنْ دَابَّةٍ إلاَّ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إنَّ ربِّي علَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم﴾ [سورة هود: الآية ٥٦] فأخبر عن عموم قُدْرتِهِ ونُفُوذ مشيئتِهِ وتصرّفهِ في خلقه كيف شاء، ثم أخبر أنّه في هذا التّصرّف والحكم على صِرَاطٍ مستقيمٍ. وقال أبو إسحٰق: أي هو سبحانه وإن كانتْ قدرتُهُ تنالهم بما شاء فإنّه لا يشاء إلا العدل. وقال ابن الأنباري[1]: لمّا قالَ ﴿هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾ كان في معنى لا يخرج من قبضته وأنّه قاهرٌ بعظيم سلطانه لكلِّ دابّة فأتبعه قولَهُ: ﴿إنَّ ربِّيْ علَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم﴾ [سورة هود: الآية ٥٦]، قال: وهذا نحو كلام العرب إذا وَصَفُوا بحُسْنِ السِّيرة والعدلِ والإنصافِ قالوا: فلانٌ على طريقةٍ حَسَنَةٍ، وليس ثَمَّ طريق. ثم ذكر وجهاً آخر فقال: لمّا ذكرَ أنّ سلطانَهُ قدْ قهرَ كلَّ دابّةٍ أتبعَ هذا قولَهُ: ﴿إنّ ربِّي على صِرَاطٍ مُسْتَقِيم﴾ أي لا تخفَى عليه مشيئةٌ، ولا يعدل عنه هَارِبٌ، فذكرَ الصّراطَ المستقيمَ وهو يعني به الطّريق الذي لا يكون لأحدٍ مسلكٌ إلا عليه، كما قال تعالى: ﴿إنَّ رَبَّكَ لَبالمِرْصَادِ﴾ [سورة الفجر: الآية ١٤]. قلتُ: فعلى هذا القول الأول يكون المراد أنّه في تصرّفهِ في مُلْكِهِ يتصرّفُ بالعَدْلِ ومُجَازَاةِ المحسنِ بإحسانِهِ والمسيء بإساءته، ولا يظلم مثقالَ ذرّةٍ، ولا يُعاقِبُ أحداً بما لم يُجْنِهِ ولا يهضمُهُ ثوابَ ما عمِلَهُ، ولا يحملُ عليه ذنبَ غيره، ولا يأخذ أحداً بجريرة أحدٍ، ولا يُكلِّفُ نَفْساً ما لا تُطِيقُهُ، فيكون من باب «لهُ المُلْكُ ولهُ الحمدُ» ومن باب «مَاضٍ فيَّ حُكْمُكَ عَدْلٌ فيَّ قَضَاؤُكَ» ومن باب ﴿الحمدُ للهِ رَبِّ العالمين﴾ أي كما أنّه ربُّ العالمين المتصرّف فيهم بقدرته ومشيئته، فهو المحمودُ على هذا التّصرّفِ، ولهُ الحمدُ على جميعِهِ وعلى القول الثّاني المرادُ به التّهديد والوعيد، وأنّ مصيرَ العباد إليه وطريقهم عليه لا يفوته منهم أحدٌ، كما قال تعالى: ﴿قَالَ هَذَا صراطٌ عليَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [سورة الحجر: ١٤]. قال الفرّاءُ[2]: يقولُ مرجعُهُمْ إليّ فأجازيهم، كقوله تعالى: ﴿إنَّ

---

(١) ابن الأنباري: هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري ـ تقدمت ترجمته [ت ٣٢٨ هـ] ص ١٢٢.

(٢) الفرّاء: هو يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي. تقدمت ترجمته. ص ١٥٩ ـ ١٢١

ربكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [سورة الفجر: ١٤]. قال: وهذا كما تقول في الكلام: طريقُكَ عليّ وأنا على طريقِكَ، لمن أوعدتَهُ. وكذلك قال الكلبي[١] والكَسَائي[٢]، ومثل قوله تعالى: ﴿وعلَى اللهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ومنهَا جائرٌ﴾ [سورة النحل: ٩] على أحد القولين في الآية. وقال مجاهد: الحقُّ يرجعُ إلى اللهِ، وعليه طريقُهُ. و ﴿منها﴾ أي ومن السّبيل ما هو جائرٌ عنِ الحقِّ، ﴿ولَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أجمعين﴾ [سورة النحل: الآية ٩]. فأخبر عن عموم مشيئتِهِ وأنّ طريقَ الحقِّ عليه لموصلة إليه، فمَنْ سلَكَها فإليه يصلُ، ومَنْ عدَلَ عنها فإنه يَضِلُّ عنه. والمقصود أنّ هذه الآيات تتضمّنُ عدلَ الرّبِّ تعالى وتوحيدَهُ، والله يتصرف في خلقه بملكه وحمده وعدله وإحسانه فهو على صراط مستقيم في قوله وفعله وشرعه وقدره وثوابه وعقابه، يقول الحقّ ويفعل العدل، واللهُ يقول الحق وهو يهدي السّبيل. فهذا العدل والتّوحيد اللّذان دلّ عليهما القرآن لا يتناقضان، وأمّا توحيد أهل القدر والجبر وعدلهم فكلّ منهما يبطل الآخر ويُناقضه. ومن سلك من القدرية هذه الطريق فقد توسط بين الطائفتين، لكنّه يلزمه الرجوعُ إلى مثبتي القدر قطعاً، وإلا تناقض أبين تناقض، فإنّه إذا زعم أن الضّلال والطّبع والختم والقفل والوقر وما يحول بين العبد وبين الإيمان مخلوق لله، وهو واقع بقدرته ومشيئته، فقد أعطى أن أفعال العباد مخلوقة وأنّها واقعة بمشيئته، فلا فرق بين الفعل الابتدائي والفعل الجزائي إن كان هذا مقدوراً لله واقعاً بمشيئته والآخر كذلك، وإن لم يكن ذلك مقدوراً ولا يصح دخوله تحت المشيئة، فهذا كذلك. والتّفريق بين النّوعين تناقض محض. وقد حكى هذا التفريق عن بعض القدرية أبو القاسم الأنصاري في شرحه الإرشاد فقال: ولقد اعترف بعض القدرية بأن الختم والطبع توابع غير أنها عقوبات من الله لأصحاب الجرائم، قال: وممن صارَ إلى هذا المذهب عبد الواحد بن زيد البصري وبكر ابن أخته، قال: وسبيل المعاقبين بذلك سبيل المعاقبين بالنّار، وهؤلاء قد بقي عليهم درجة واحدة وقد تحيزوا إلى أهل السنّة والحديث.

---

(١) الكلبي: هو محمد بن السائب: تقدمت ترجمته. ص: ١٥٨

(٢) الكسائي: هو أحد أئمة النحو: علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان البغدادي الكوفي [ت ١٨٩ هـ] رَحِمَهُ اللهُ

مرض القلوب:

وأمّا المرض فقال تعالى: ﴿في قلوبهمْ مرضٌ فزادهُمُ اللهُ مَرَضاً﴾ [سورة البقرة: الآية ١٠] وقال: ﴿فَلاَ تَخْضَعْنَ بالقولِ فيطمعَ الذي في قلبهِ مرضٌ﴾ [سورة الأحزاب: الآية ٣٢] وقال: ﴿ولاَ يرتابَ الذيْ أوتُوا الكتابَ والمؤمنونَ وليقولَ الذينَ في قلوبهمْ مرضٌ والكافرونَ ماذَا أرادَ الله بهذَا مثلاً﴾ [سورة المدثر: الآية ٣١]. ومرض القلب خروج عن صحته واعتداله، فإن صحته أن يكون عارفاً بالحق محبّاً له مؤثراً له على غيره، فمرضه إما بالشك فيه وإما بإيثار غيره عليه، فمرَض المنافقين مرض شك وريب، ومرض العصاة مرض غي وشهوة. وقد سمى الله سبحانه كلاً منهما مَرَضاً. قال ابن الأنباري[1]: أصل المرض في اللّغة الفساد. مرض فلان فسد جسمه وتغيرت حاله. ومرضت بالمرض تغيرت وفسدت، قالت ليلى الأخيلية:

إذا هبطَ الحجاجُ أرضاً مريضةً ... تتبَّعَ أقصَى دَائِها فشَفَاهَا

وقال آخر:

ألم ترَ أنّ الأرضَ أضحتْ مريضةً ... لفقدِ الحسينِ والبلاد اقشعرّت

والمرض يدور على أربعة أشياء: فساد، وضعف، ونقصان، وظلمة، ومنه مرض الرجل في الأمر إذا ضعف فيه ولم يُبالغ، وعين مريضة النّظر أي فاترة ضعيفة، وريح مريضة إذا هبّ هُبُوبُها، كما قال:

راحت لأربعك الرّياحُ مريضةً

أي لينة ضعيفة حتى لا يعفى أثرها. وقال ابن الأعرابي[2]: أصلُ المرض النّقصان، ومنه بدن مريضٌ أي ناقص القوّة، وقلبٌ مريض ناقص الدِّين، ومرض

---

(١) ابن الأنباري: هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ـ تقدمت ترجمته ص: ١٢٢.

(٢) ابن الأعرابي: هو محمد بن زياد، أبو عبد الله، راوية نسّابة علاّمة باللغة، من أهل الكوفة. كان كثير العلم والمعرفة أملى على الناس ما يُحمل على الجمال. [ت ٢٣١ هـ] وفيات الأعيان ج ١/ ٤٩٢. وتاريخ بغداد ج ٥/ ٢٨٢/ والوافي بالوفيات ج ٣/ ٧٩/

في حاجتي إذا نقصت حركته. وقال الأزهري عن المنذري عن بعض أصحابه: المرضُ إظلامُ الطبيعة واضْطرابها بعد صفائها. قال: والمرض الظلمة، وأنشد:

وليلـةٌ مـرضـتْ مـن كـلِّ نـاحيـة   فمـا يُضـيء لهـا شمـسٌ ولا قمـرُ

هذا أصلهُ في اللّغة، ثم الشّكُ والجهلُ والحَيْرَةُ والضّلال وإرادة الغيّ وشهوة الفجور في القلب تعود إلى هذه الأمور الأربعة، فيتعاطى العبد أسبابَ المرضِ حتّى يمرض فيعاقبه اللهُ بزيادة المرض لإيثاره أسبابه وتعاطيه لها.

تقليب القلوب:

وأمّا تقليبُ الأفئدة فقال تعالى: ﴿**ونُقلِّبُ أفئدتَهُمْ وأبْصَارَهُمْ كمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بهِ أوّلَ مرّةٍ ونَذَرُهمْ في طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ [سورة الأنعام: الآية ١١٠] وهذا عطف على أنّها إذا جاءت لا يؤمنون، أي نحولُ بينَهُم وبينَ الإيمان ولو جاءتهم تلك الآية فلا يُؤمنُون. واختلف في قوله تعالى: ﴿**كما لمْ يُؤمنُوا بهِ أوّلَ مرّة**﴾ [سورة الأنعام: الآية ١١٠] فقال كثير من المفسّرين: المعنى نحولُ بينَهُم وبينَ الإيمان لو جاءتهم الآية كما حِلْنَا بينَهُم وبينَ الإيمان أوّلَ مرّةٍ. قال ابن عباس، في رواية عطاء عنه: ونُقَلِّبُ أفئدتَهُم وأبْصَارَهُمْ حتّى يرجعوا إلى ما سبق عليهم مِنْ علمي. قال: وهذا كقوله تعالى: ﴿**واعْلَمُوا أنَّ الله يحولُ بينَ المرءِ وقلبهِ**﴾ [سورة الأنفال: الآية ٢٤] وقال آخرون: المعنى: ونُقلِّب أفئدتهم وأبصارهم لتركهم الإيمان به أوّلَ مرّة فعاقبناهم بتقليب أفئدتهم وأبصارهم. وهذا معنىً حسَنٌ، فإنّ كاف التّشبيه تتضمّن نوعاً من التعليل كقوله تعالى: ﴿**وأحْسِنْ كما أحسنَ اللهُ إليكَ**﴾ [سورة القصص: الآية ٧٧] وقوله تعالى: ﴿**كما أرسلنَا فيكُمْ رَسُولاً منكُمْ يَتْلُوا عليكُمْ آيَاتِنَا ويُزَكّيكُمْ ويُعلّمُكُم الكتَابَ والحِكْمَةَ ويُعلِّمُكُمْ مَا لَمْ تكُونُوا تَعْلَمُونَ. فاذكروني أذْكُرْكُمْ**﴾ [سورة البقرة: الآية ١٥١] والذي حسن اجتماع التعليل والتّشبيه الإعلام بأن الجزاء من جنس العمل في الخير والشّرّ. والتّقليب تحويلُ الشّيء من وجهٍ إلى وجهٍ. وكانَ الواجب من مُقْتَضَى إنزالِ الآية ووصولهم إليها كما سَألُوا أن يُؤمنوا إذا جاءَتْهُم، لأنّهم رأوها عِيَاناً وعرَفُوا أدلّتها

وتحققُوا صِدْقها فإذا لم يُؤمنوا كان ذلك تقليباً لقلوبهم وأبصارهم عن وجهها الذي ينبغي أن تكون عليه. وقد روَى مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ قُلُوبَ بني آدمَ كلَّها بينَ إصبعينِ مِنْ أصابعِ الرحمٰنِ كقلبٍ وَاحدٍ يُصرِّفُهُ كيف يشاء»، ثم قال رسولُ الله ﷺ: «اللَّهمَّ مُصرِّفَ القُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا على طاعتِكَ»[1] وروى الترمذي من حديث أنسٍ قالَ: كان رسولُ الله ﷺ يُكثر أنْ يقولَ: «يا مُقَلِّبَ القُلُوب ثبّتْ قلبي على دينِك»، فقلتُ: يا رسولَ الله آمَنّا بِكَ وبما جئتَ بهِ فهل تَخافُ علينا؟ قال: نعم إنّ القُلُوب بين إصبعين من أصابع الله يُقلِّبُها كيف يشاء. قال: هذا حديثٌ حسنٌ[2]. وروى حمّادٌ عن أيوب وهشام ويعلى بن زياد عن الحسن قال: قالت عائشةُ رضي الله تعالى عنها: دعوةٌ كانَ رسولُ الله ﷺ يكثر أنْ يدعو بها: «يا مُقَلِّبَ القُلُوب ثبّتْ قلبي على دِينِكَ»، فقلتُ: يا رسولَ الله، دعوة كثيراً ما تدعو بها، قال: إنّه ليس من عبد إلاّ وقلبه بينَ إصبعينِ من أصابعِ اللهِ، فإذا شاءَ أن يُقيمَهُ أَقَامَهُ وإذا شَاءَ أنْ يُزيغَهُ أزاغَهُ[3] وقوله تعالى: ﴿ونَذَرُهُمْ في طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١١٠] قال ابن عباس: أُخْذِلُهُم وأَدَعَهُمْ في ضلالهم يَتَمادَوْن.

إزاغة القلوب:

وأمّا إزاغةُ القلوبِ فقال تعالى: ﴿فلمَّا زَاغُوا أزاغَ اللهُ قُلُوبَهم﴾ [سورة الصف: الآية ٥] وقال تعالى عن عبادهِ المؤمنين أنّهم سألوه: ﴿ربَّنَا لاَ تُزغْ قُلُوبَنَا بعدَ إذْ هديتنَا﴾ [سورة الأحزاب: الآية ١٠]. وأصل الزّيغ الميل، ومنه زَاغَتِ الشمسُ إذا مالت، فإزاغة القلب إمالتُهُ، وزيغُهُ ميلهُ عن الهُدَى إلى الضّلال. والزّيغ يُوصف به القلب والبصر كما قال تعالى: ﴿وإذْ زَاغَتِ الأبْصَارُ وبلغتِ

---

(١) صحيح مسلم برقم ٢٦٥٤/.

(٢) صحيح سنن الترمذي برقم ٢٧٩٢/، وهو عنده عن أم المؤمنين «أم سلمة» رضي الله تعالى عنها، قالت: كان أكثر دعاء النبي ﷺ: «يا مقلّبَ القلوبِ ثبّتْ قلبي على دينك» الحديث وإسناده صحيح، انظر ظلال الجنّة حديث رقم ٢٢٣/.

(٣) صحيح بما قبله انظر ظلال الجنّة في تخريج «السّنّة» رقم ٢٢٠ و٢٢١ و٢٢٢ و٢٢٥/

﴿القُلُوبُ الحناَجِرَ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٦٠] وقال قتادة ومقاتل: شخصت فرقاً. وهذا تقريب للمعنى فإنّ الشّخوص غير الزيغ، وهو أن يفتح عينيهِ ينظرُ إلى الشيء فلا يطرق. ومنه شخصَ بصرُ الميت. ولمّا مالتِ الأبصارُ عن كل شيء فلم تنظر إلا إلى هؤلاء الذين أقبلوا إليهم من كلّ جانب اشتغلت عن النّظر إلى شيء آخر فمالتْ عنه وشخصت بالنّظر إلى الأحزاب. وقال الكلبي[١]: مالت أبصارهم إلاّ من النظر إليهم. وقال الفرّاء[٢]: زاغت عن كل شيء فلم تلتفت إلاّ إلى عدوّها متحيّرة تنظر إليه. قلت: القلب إذا امتلأ رُعْباً شغله ذلك عن ملاحظة ما سوى المخوّف فزاغَ البصرُ عن الوقوع عليه وهو مقابله.

الخذلان:

وأمّا الخذلان فقال تعالى: ﴿إنْ يَنْصُرْكُمُ الله فلاَ غَالِبَ لكُمْ وإنْ يَخْذُلْكُمْ فمَنْ ذَا الذيْ ينصُرُكُمْ مِنْ بعدهِ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٦٠] وأصل الخذلان التّرك والتّخلية. ويُقال للبقرة والشّاة إذا تخلّفتْ مع ولدها في المرعى وتركتْ صَواحبَاتِها: خَذُول. قال محمد بن إسحٰق[٣] في هذه الآية. إنّ ينصُرْكَ الله فلا غالب لك من النّاس ولن يضرَّكَ خذلان مَنْ خَذَلَكَ، وإن يخذلْكَ فلن ينصرَكَ النّاسُ، أي لا تتركْ أمرِي للنّاس، وارفضِ النّاسَ لأمري. والخذلان أن يُخلّي الله تعالى بينَ العبد وبين نفسِهِ ويكلُهُ إليها، والتوفيق ضدّه؛ أن لا يَدَعَهُ ونفسَهُ ولا يكلُهُ إليها بل يصنع له ويلطف به ويُعينه ويدفع عنه ويكلأهُ كَلاَءَة الوالد الشّفيق للولد العاجز عن نفسه، فمن خلَّى بينَهُ وبينَ نفسهِ فقد هلك كلَّ الهلاكِ، ولهذا كان من دعائه ﷺ: «يا حيُّ يا قيُّومُ يا بديعَ السّمٰواتِ والأرض، يا ذا الجلالِ والإكرامِ، لا إلٰه إلا أنتَ، برحمتِكَ أستغيثُ، أَصْلِحْ لِي شأني كلَّه، ولا تكلني

---

(١) الكلبي: تقدمت ترجمته ص: ١٥٨.

(٢) الفرّاء: تقدمت ترجمته ص: ١٥٩ ـ ١٢١.

(٣) محمد بن إسحٰق: صاحب «السيرة النبّوية» [ت ١٥١ هـ] انظر تهذيب التهذيب ج ٣٨/٩، والطبقات لابن سعد ج ٦٧/٧ وتذكرة الحفاظ ج١/١٦٣.

إلى نفسي طرفةَ عينٍ ولا إلى أحدٍ من خلقِكَ»[1] فالعبد مطروح بينَ الله وبينَ عدوِّهِ إبليس، فإن تولاَّه اللهُ لم يظفرْ به عدوُّهُ، وإن خذله وأعرض عنه افترسه الشّيطانُ كما يفترسُ الذّئبُ الشّاة. فإن قيل: فما ذنب الشّاة إذا خلّى الراعي بينَ الذئب وبينَها؟ وهلْ يمكنُها أن تقوَى على الذّئب وتنجو منه؟ قيل: لَعَمْرُ الله إنّ الشّيطانَ ذئبُ الإنسان[2] ، كما قاله الصّادق المصدُوقُ ﷺ، ولكنْ لم يجعلِ اللهُ لهذا الذّئب اللّعين على هذه الشّاة سُلْطَاناً مع ضعفها، فإذا أعطتْ بيدها ـ وسالمتِ الذّئبَ، ودَعَاها فلبّتْ دعوتَهُ وأجابتْ أمرَهُ ولم تتخلّفْ، بل أقبلتْ لحوه سريعةً مطيعةً وفارقتْ حِمَى الرّاعي الذي ليس للذئاب عليه سبيل، ودخلت في محل الذئاب الذي مَنْ دَخَله كان صَيْداً لهم ـ فهل الذّنبُ كلُّ الذّنب إلاّ [على] الشّاة؟ فكيف والراعي يُحذرّها ويخُوِّفها ويُنذرها، وقد أرَاهَا مصارعَ الشَّاءِ التي انفردتْ عن الرّاعي ودخلتْ واديَ الذّئاب. [هذا] وقد حذَّر اللهُ سبحانَهُ ابْنَ آدم من ذئبه مرّةً بعدَ مرّةٍ وهو يأبَى إلاّ أن يستجيبَ له إذا دعَاهُ، ويبيتَ معه ويصبحَ **﴿وقَالَ الشّيطانُ لمّا قُضِيَ الأمرُ إنَّ اللهَ وعدَكُمْ وَعْدَ الحقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فأخْلَفْتُكُمْ ومَا كانَ لِيَ عليكُمْ مِنْ سلطانٍ إلاّ أنْ دعوتُكُمْ فاسْتَجبْتُمْ لِي فَلاَ تَلُومُونِي ولُومُوا أنفسَكُمْ مَا أنَا بمُصْرِخِكُمْ ومَا أنتُمْ بمُصرِخيَّ إنّي كفرتُ بمَا أشركتُمونِي مِنْ قبلُ إنَّ الظّالِمينَ لهُمْ عَذَابٌ أليمٌ﴾** [سورة إبراهيم: الآية ٢٢].

[نسألُ الله تعالى أن يحفظَنَا من ضلالِ الشّياطين، ونسأله سبحانه أن يجعلنا هادين مهديين، وأن يجنّبنا طريق المفسدين، وأن يستعملنا في عبادته وطاعته، وأن يغفر لنا ويعفو عنّا برحمتِهِ وفضلِهِ، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين].

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ المطوّل، وهو مروي بأخصر ممّا هنا: «يا حيُّ يا قيّومُ، برحمتِكَ أستغيثُ، ولا تكلني إلى نفسي طَرْفَةَ عَينٍ، وأصْلِحْ لي شأني كلّه» انظر ميزان الاعتدال ج ٣/ ١٢/ والترغيب والتّرهيب ج ١/ ٤٥٧/، والمشكاة برقم ٢٤٥٤/ والحاكم في المستدرك ج١/ ٥٠٩/ .

(٢) ذكره صاحب كنز العمال برقم ١٠٢٧، وهو ضعيف / انظر الأحاديث الضعيفة ٣٠١٦/

الفهرس